

Université Mohamed KHIDHER -Biskra
Faculté des Sciences Economiques,
Commerciales et des Sciences de Gestion
Département des Sciences Economiques



جامعة محمد خيضر - بسكرة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

الموضوع

واقع الاستثمار العربية البينية وآفاقها دراسة حالة الجزائر للفترة 2000-2018

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

الأستاذ المشرف:

أ.د. بن سمينة دلال

تخصص: اقتصاد دولي

إعداد الطالبة:

وهاب فطيمة الزهرة

لجنة المناقشة

الرقم	أعضاء اللجنة	الرتبة	الصّفة	مؤسسة الانتماء
1	عبة فريد	أستاذ مساعد	رئيسا	جامعة بسكرة
2	بن سمينة دلال	أستاذ التعليم العالي	مشرفا	جامعة بسكرة
3	رحال فاطمة	أستاذ محاضر(ب)	ممتحنا	جامعة بسكرة

السنة الجامعية: 2020/ 2019

شكر وتقدير

الحمد لله الذي تتم بفضلہ الصالحات، والصلاة والسلام على سيد الخلق
وأشرف المرسلين رسول الله صلى الله عليه وسلم وعلى آله وصحبه أجمعين

وبعد:

أحمد الله الذي أنارنا بالعلم وزيننا بالحلم ويسر لنا طريقنا ووفقنا لإتمام

هذا العمل؛

أتقدم بجزيل الشكر والامتنان إلى الأستاذة الفاضلة الأستاذة الدكتورة
بن سمينة دلال لتفضلها بالإشراف على هذه المذكرة وتوجيهها لي طيلة

إعدادي لهذا العمل.

كما أتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى الأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة
المناقشة بتشريفهم لمناقشة مذكرتي.

ولا أنسى خالص التقدير والشكر لجميع الأساتذة الذين قاموا بتدريسنا
وإعطائنا المعلومات القيمة في مجال تخصص الاقتصاد الدولي وكافة

أساتذة القسم (أدامهم الله).

وأخص بالشكر الدكتورة زهاني صورية على دعمها ومساندتها لي طيلة
مشواري الدراسي (حفظها الله ورعاها).

فطيمة وهاب

إهداء

إلى نبع العنان وبلسم الزمان إلى من يسرت لي الصعب بدعائها ورضاها

عني إلىوالدتي الحنون والغالية (حفظها الله ورعاها)

إلى سدي في الحياة وبصيص الأمل والدي (حفظه الله ورعاه)

إلى النجوم الساطعة في حياتي أخواتي الغاليات خديجة وكريمة وأمينة

(وفقهم الله ورعاهم)

إلى أحبائي أخوتي الأعمام محمد، صالح، عقبة (وفقهم الله ورعاهم)

إلى زوجة أخي الغالية منيرة (حفظها الله ورعاها)

إلى رباحين حياتي أنيس، طه، ملاك، دلال، مريم (حفظهم الله ورعاهم)

وخاصة من زينو حابتنا بقدمهم الصغيرين جاد وجود

إلى زملائي الطلبة والطالبات في تخصص اقتصاد دولي

إلى فخري واعتزازي وطني الغالي الجزائر.

فطيمة

ملخص الدراسة

تواجه الدول العربية مشاكل اقتصادية تعوق عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وبالرغم من أنها تمتلك فوائض مالية ضخمة إلا أنها غير مستغلة بصورة جيدة، وهو ما جعل تدفقات الاستثمارات العربية البينية ضعيف جدا إذا ما قورن بهاته الفوائض، ويرجع ذلك إلى عدم ملائمة المناخ الاستثماري في البلدان العربية. وتسعى الدول العربية في السنوات الأخيرة إلى تحسين مناخها الاستثماري لجذب أكبر قدر ممكن من الاستثمارات العربية البينية لوعيتها بأهمية هاته الاستثمارات في تحقيق التنمية الاقتصادية وذلك من خلال تهيئة كافة الظروف والأوضاع المناسبة.

تهدف الدراسة إلى التعرف على مفهوم وأهمية الاستثمارات العربية البينية ومكانة الدول العربية في مؤشرات مناخ الاستثمار الدولية، وتحليل واقع تدفق الاستثمارات العربية البينية خلال الفترة 2000-2018 مع التركيز على حالة الجزائر كدراسة تطبيقية.

وخلصت الدراسة إلى تذبذب أداء الدول العربية في مؤشرات مناخ الاستثمار الدولية، بالإضافة إلى أن الدول العربية تعاني من معوقات سياسية وأمنية واقتصادية وقانونية تنظيمية كثيرة، وهو ما يعزي إلى تدني تدفقات الاستثمارات العربية البينية خلال فترة الدراسة.

الكلمات المفتاحية:

الاستثمار الأجنبي المباشر، الاستثمارات العربية البينية، مؤشرات مناخ الاستثمار، معوقات الاستثمار.

Abstract:

The Arab countries face economic problems that impede the process of economic and social development. Although they have huge financial surpluses, they are not well exploited. This made the flows of inter-Arab investments very weak compared to these surpluses, and this is due to the inadequate investment climate in Arab countries.

In recent years, Arab countries have been seeking to improve their investment climate to attract as many inter-Arab investments as possible because they are aware of the importance of these investments in achieving economic development by creating all the appropriate conditions and situations.

The aims of this study is to identify the concept and importance of inter-Arab investments and the position of Arab countries in the indicators of the international investment climate, and to analyze the reality of the flow of inter-Arab investments during the period 2000-2018 with a focus on the case of Algeria as an applied study.

The study concluded that the performance of Arab countries in the indicators of the international investment climate has fluctuated, in addition to the fact that the Arab countries suffer from many political, security, economic, legal and regulatory obstacles, which is attributed to the low inflows of inter-Arab investments during the period of the study.

Keywords:

Direct foreign investment, Inter-Arab Investments, Investment Climate Indicators , Investment constraints.

الفهارس

الصفحة	العنوان
I	شكر وتقدير
II	اهداء
III	ملخص الدراسة
VI	فهرس المحتويات
IX	فهرس الجداول
X	فهرس الأشكال
XI	فهرس الملاحق
أ-هـ	المقدمة العامة
24-2	الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر
2	تمهيد
3	المبحث الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر
3	المطلب الأول: مفهوم وخصائص الاستثمار الأجنبي المباشر
5	المطلب الثاني: أشكال ودوافع الاستثمار الأجنبي المباشر
11	المبحث الثاني: التفسيرات النظرية للاستثمار الأجنبي المباشر ومحدداته
11	المطلب الأول: النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر
16	المطلب الثاني: محددات مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر
19	المبحث الثالث: آثار الاستثمار الأجنبي المباشر
19	المطلب الأول: الآثار الايجابية للاستثمار الأجنبي المباشر
21	المطلب الثاني: الآثار السلبية للاستثمار الأجنبي المباشر
24	خلاصة الفصل الأول
56-26	الفصل الثاني: الاستثمارات العربية البينية
26	تمهيد
27	المبحث الأول: ماهية الاستثمارات العربية البينية وواقع المناخ الاستثماري في الدول العربية
27	المطلب الأول: ماهية الاستثمارات العربية البينية

28	المطلب الثاني: واقع المناخ الاستثماري في الدول العربية
38	المبحث الثاني: تطور الاستثمار العربي البيني وتوجهاته في الدول العربية
38	المطلب الأول: تطور تدفق الاستثمار الأجنبي والعربي في الدول العربية
46	المطلب الثاني: التوزيع القطاعي للاستثمارات العربية البينية
50	المبحث الثالث: العوائق التي تواجه الاستثمار في الدول العربية والجهود المبذولة لحلها
50	المطلب الأول: العوائق التي تواجه الاستثمار في الدول العربية
53	المطلب الثاني: جهود الدول العربية لعلاج ضعف تدفق الاستثمار الأجنبي
56	خلاصة الفصل الثاني
81-58	الفصل الثالث: واقع الاستثمار العربي في الجزائر
58	تمهيد
59	المبحث الأول: واقع المناخ الاستثماري في الجزائر
59	المطلب الأول: الإطار القانوني والمؤسسي للاستثمار في الجزائر
65	المطلب الثاني: أداء الجزائر في المؤشرات الدولية لمناخ الاستثمار
70	المبحث الثاني: تطور الاستثمار الأجنبي والعربي في الجزائر وتوجهاته
70	المطلب الأول: تطور الاستثمار الأجنبي والعربي في الجزائر
73	المطلب الثاني: توجهات الاستثمار الأجنبي والعربي في الجزائر
75	المبحث الثالث: المعوقات والآفاق التي تواجه الاستثمار في الجزائر
75	المطلب الأول: المعوقات التي تواجه الاستثمار في الجزائر
78	المطلب الثاني: آفاق الاستثمار في الجزائر
81	خلاصة الفصل الثالث
86-83	الخاتمة
93-88	قائمة المراجع
94	الملاحق

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
10	دوافع الاستثمار الأجنبي لدى المستثمر الأجنبي والدولة المضيفة	01
29	ترتيب الدول العربية وفق مؤشر الحرية الاقتصادية 2020	02
31	ترتيب الدول العربية وفق مؤشر التنافسية العالمية لسنة 2019	03
32	ترتيب الدول العربية وفقا لمؤشر مدركات الفساد لسنة 2018	04
43	تطور المشاريع الاستثمارية العربية البينية (2003-2018)	05
48	مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية حسب التكلفة 2019	06
49-48	إجمالي مشاريع الاستثمارات العربية البينية (حسب التوزيع القطاعي) للفترة (2003-2018)	07
64	الهيئات والإدارات الموجودة داخل كل شباك وحيد مركزي	08
66	أداء الجزائر وفقا لمؤشر التنافسية العالمية للفترة 2010/2019	09
67	ترتيب الاقتصاد الجزائري ضمن مؤشر سهولة أداء الأعمال للفترة -2010 2019	10
68	ترتيب الاقتصاد الجزائري وفق مؤشر كوفاس للفترة 2010-2019	11
71	أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر خلال الفترة 2000- 2019/2010	12
71	اجمالي المشاريع الاستثمارية الصادرة من الجزائر إلى الدول العربية (التكلفة الإجمالية للمشاريع) ما بين عامي 2003-2018	13
72	اجمالي مشاريع الاستثمار العربي البيني الوارد إلى الجزائر خلال الفترة 2003-2018.	14
73	تقسيم المشاريع الاستثمارية الأجنبية المصرح بها حسب قطاع النشاط خلال الفترة 2002-2017	15

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
14	مراحل دورة حياة المنتج	01
30	معايير مؤشر التنافسية العالمية	02
34	ترتيب ورصيد الدول العربية في مؤشر مدركات الفساد للفترة 2016-2019	03
35	معايير تكوين مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار	04
37	تطور قيم وترتيب المؤشر العام للجاذبية في الدول العربية للفترة (2013-2019)	05
39	تطور أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول العربية خلال الفترة 2000 و 2010-2019	06
40	تطور تكلفة مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الجديدة الواردة إلى الدول العربية خلال الفترة 2003-2018	07
41	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة للدول العربية حسب الحصص لسنة 2018	08
42	اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 2003-2019	09
45	إجمالي المشاريع الاستثمارية العربية البينية (التكلفة الاجمالية) للفترة 2003-2018	10
68	ترتيب وقيمة أداء الجزائر في مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار لسنة 2019	11
69	أداء الجزائر في المجموعات الثلاث الرئيسية المكونة للمؤشر العام لجاذبية الاستثمار لسنة 2019	12
70	أداء الجزائر في الأحد عشر مؤشر فرعي المكونة للمؤشر العام لجاذبية الاستثمار لسنة 2019	13
75	قيمة المشاريع الأجنبية المصرح بها حسب النشاط للفترة 2002-2017	14

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
01	أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الدول العربية للفترة 2000 و2010-2019	97
02	ترتيب ودرجة الدول العربية وفقا لمؤشر مدركات الفساد للفترة 2016-2019	98
03	إجمالي المشاريع الاستثمارية العربية البينية (التكلفة الاجمالية للمشاريع) ما بين عامي 2003-2018 حسب الترتيب التنازلي لإجمالي التكلفة	99
04	إجمالي المشاريع الاستثمارية العربية البينية (عدد المشاريع) ما بين عامي 2003-2018 حسب الترتيب التنازلي لإجمالي عدد المشاريع	100
05	توزيع إجمالي تكلفة المشاريع الاستثمارية العربية البينية الجديدة (حسب التوزيع القطاعي وحسب الدولة المستثمرة) بالمليون دولار ما بين عامي 2003-2018	101-102
06	توزيع إجمالي تكلفة المشاريع الاستثمارية العربية البينية الجديدة (حسب التوزيع القطاعي وحسب الدولة المستقبلة) بالمليون دولار ما بين عامي 2003-2018	103
07	الشركات العربية المستثمرة في الدول العربية ما بين عامي 2003 - 2018	104

المقدمة العامة

1. تمهيد

أصبح جذب الاستثمار الأجنبي المباشر مجالاً واسعاً للمنافسة بين معظم دول العالم المتقدمة والنامية على حد سواء، باعتباره من أهم مصادر التمويل في العالم ولما يلعبه من دور هام في المساهمة في التنمية الاقتصادية للدول، ويترتب على ذلك ضرورة الاهتمام بالسياسة الاستثمارية الحكيمة والجادة بوضع استراتيجيات متكاملة لجذب الاستثمار الأجنبي بمختلف أشكاله لتشجيع وتنويع الصادرات ومساندة المنتج الوطني للولوج إلى مزيد من الأسواق الخارجية وما ينتج عنه من أثر فوري وإيجابي على موازين المدفوعات.

وتسعى الدول العربية على هذا النهج لجذب أكبر قدر ممكن من الاستثمار الأجنبي لتنمية اقتصادياتها، وبالنظر إلى الأحداث الدولية والتي أدت إلى نقص تدفقات الاستثمار الأجنبي في الدول العربية خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، للاعتقاد بارتفاع المخاطر فيها ولمحدودية البيئة الاستثمارية في الدول العربية، وتزامناً مع ارتفاع الفوائض المالية النفطية في الدول العربية وخاصة دول الخليج، أصبح التوجه للاستثمار العربي البيئي الحل الأنسب أمام الدول العربية.

وكل الدول العربية تسعى الجزائر جاهدة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر إليها بتوفير المناخ الملائم لذلك، لكن الواقع يكشف تدني واضح لتدفقات الاستثمار العربي البيئي، ولعل أهم أسباب هذا التدني هو عدم ملائمة المناخ العام للاستثمار في الدول العربية كافة والجزائر خاصة.

2. الإشكالية الرئيسية:

تكتسي ظاهرة الاستثمارات العربية البيئية أهمية بالغة بالنسبة للدول العربية لما توفره من سيولة من جهة، وتوظيف للفوائض المالية العربية من جهة أخرى، وعلى ضوء ما سبق تبرز معالم الإشكالية الرئيسية كالتالي:

ما هو واقع الاستثمارات العربية البيئية وماهي آفاقها؟

وللإجابة على الإشكالية الرئيسية نطرح الأسئلة الفرعية التالية:

➤ ما هي محددات الاستثمار الأجنبي المباشر؟

➤ ما هو واقع الاستثمارات العربية البيئية؟

➤ هل مناخ الاستثمار في الدول العربية ملائم لجذب الاستثمارات العربية؟

➤ ما هو واقع الاستثمار العربي في الجزائر خلال الفترة 2000-2018؟

3. فرضيات الدراسة:

❖ الاستثمارات العربية البيئية متدنية مقارنة مع ضخامة الفوائض المالية العربية؛

- ❖ مناخ الاستثمار في الدول العربية غير محفز لجذب الاستثمار؛
- ❖ توجد عوائق كبيرة تواجه الاستثمارات العربية البينية؛
- ❖ تدني الاستثمارات العربية البينية في الجزائر.

4. أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في التعرف على واقع الاستثمارات العربية البينية وآفاقها من خلال دراسة تطور تدفقاتها

عربيا عموما وعلى الجزائر خصوصا، وتحديد المناخ الاستثماري بالدول العربية.

5. أسباب اختيار الموضوع: توجد العديد من الأسباب والدوافع التي جعلتنا نقدم على اختيار هذا الموضوع

ودراسته، فمنها ما هو موضوعي ومنها ما هو ذاتي، ويمكن ايجازها في النقاط التالية:

- الميول الشخصي لمعرفة الجوانب المحيطة بالموضوع؛
- قلة الدراسات في هذا الموضوع، وان وجدت فهي عبارة عن مقالات أو مرتبطة بالنمو الاقتصادي أو التكامل الاقتصادي العربي؛
- اهتمام الدول العربية بأهمية جذب الاستثمارات الأجنبية والاستثمار العربي البيني.

6. أهداف الدراسة: نسعى من وراء هذه الدراسة إلى بلوغ الأهداف التالية:

- التعرف على مناخ الاستثمار في الدول العربية عامة والجزائر خاصة، وتحديد ما إذا كان ملائما لجذب الاستثمار الأجنبي أم لا؛
- معرفة واقع الاستثمار العربي البيني؛
- تحديد تدفقات الاستثمار العربي في الجزائر والتوزيع القطاعي له؛
- تحديد العوائق المسببة في ضعف تدفقات الاستثمار الأجنبي في الدول العربية ومحاولة حلها.

7. منهج الدراسة: نظرا لطبيعة الدراسة وبغية تحقيق الأهداف المرجوة والإحاطة بمختلف جوانبها قمنا باستخدام

منهجين هما على التوالي:

المنهج الوصفي: وذلك لتوضيح وفهم مختلف الجوانب المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمارات العربية البينية؛

المنهج التحليلي: وذلك لتحليل واقع الاستثمارات العربية البينية وتدفقاتها في الدول العربية عامة والجزائر خاصة.

حدود الدراسة: من أجل معالجة الإشكالية العامة للبحث تم تحديد إطارين زمني ومكاني للدراسة:

- الحدود المكانية: تخص واقع الاستثمار العربي البيئي في الجزائر وذلك لما له من أهمية في توفير السيوولة لتحقيق النمو الاقتصادي في البلاد؛
- الحدود الزمانية: تحديد فترة الدراسة بين سنة 2000 إلى 2018 وهي الفترة التي بدأت تطور فيها الاستثمارات الواردة إلى الجزائر.

8. مصادر وأساليب جمع المعلومات:

يستمد هذا البحث معلوماته من الكتب التي تبين منها كل الجوانب المحيطة بالاستثمار الأجنبي المباشر وأطروحات الدكتوراه ومذكرات الماجستير لتبيان الجانب النظري للدراسة، أما الجانب التطبيقي فاستمد معلوماته من التقارير التي تنشرها المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات والمؤسسات الدولية التي تعني بدراسة مؤشرات مناخ الاستثمار والوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، وبعض المقالات المستمدة من المجالات.

9. صعوبات الدراسة: كأى بحث علمي يتطلب جهداً لإنجازه ويواجه الباحث فيه بعض الصعوبات ولعل أهم ما واجهنا في هذا البحث ما يلي:

- تضارب الإحصائيات بمختلف مصادرها، وأحيانا في نفس المصدر؛
- قلة الدراسات في هذا المجال وان وجدت فهي غير ملمة بكل الجوانب المحيطة بالموضوع؛
- ندرة المعلومات الخاصة بتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وخاصة العربي البيئي في الجزائر وتوزيعها القطاعي.

10. موقع البحث من الدراسات السابقة:

شكلت ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر مجالا خصبا للأبحاث والدراسات نظرا لأهمية الموضوع، حيث اهتمت الدراسات بالتأصيل النظري للظاهرة وتحديد مختلف الجوانب المحيطة بها، وتحليل تدفقات هذه الاستثمارات بين الدول باختلاف جنسياتها ويمكن تحديد أبرز الدراسات التي تناولت الظاهرة وهي:

1.10. الدراسات باللغة العربية:

دراسة **بجاوية سهام**، الاستثمارات العربية البينية ومساهمتها في التكامل الاقتصادي العربي، رسالة ماجستير، قسم التسيير جامعة الجزائر، 2005، وتهدف هذه الدراسة إلى تبيان أهمية ودور الاستثمارات العربية البينية في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي، وتوصلت إلى النتائج التالية:

_ مناخ الاستثمار غير الملائم في الدول العربية، يشكل عائقاً أمام تفعيل الاستثمارات العربية البينية؛

- عدم جدوى الضمانات المقدمة والحوافز الممنوحة والقوانين التشريعية للدول العربية،

_ تنافسية الدول العربية بشكل فردي لجذب أكبر قدر ممكن من الاستثمارات الأجنبية أكثر منه تكاملي لذلك كان التفاوت في تدفقات الاستثمار للدول العربية واضحاً وتطلب منها توحيد السياسات الاقتصادية للوصول إلى التكامل الاقتصادي العربي المنشود.

دراسة **بوخاري عبد الحميد**، الاستثمارات العربية البينية (الواقع والآفاق)، مقال منشور في مجلة الباحث العدد 07، 2009-2010، حيث قامت بتحديد واقع الاستثمارات العربية في الوطن العربي وأهم عوامل جذب الاستثمار في الدول العربية وخلصت هذه الدراسة إلى ضعف استقطاب الدول العربية للاستثمارات العربية البينية وذلك لضعف وعدم ملائمة مناخ الاستثمار في الدول العربية.

دراسة **بلال لوعيل**، تطور الاستثمارات الأجنبية المباشرة العربية البينية، مقال ضمن مجلة معارف، العدد 17، ديسمبر 2014، وتضمنت هذه الدراسة مفاهيم عامة للاستثمار الأجنبي وأشكاله وتطرق بالشرح والتحليل لواقع وآفاق الاستثمارات العربية البينية، وتوصلت إلى أنه بالرغم من التطور الملحوظ في تدفقات الاستثمار في الدول العربية إلا أنه لا يؤدي الهدف المنشود منه ومازال بعيداً بالمقارنة مع الإمكانيات المادية العربية بالإضافة إلى اختلال التوزيع القطاعي لهذه الاستثمارات.

دراسة **خضر الأورفلي، رياض الأشر،** الاستثمارات العربية البينية، مقال منشور في مجلة البعث، جامعة العراق، المجلد 38، العدد 52، سنة 2016، وتضمنت هذه الدراسة ماهية وتطور الاستثمارات العربية البينية والتوزيع القطاعي لها، إضافة إلى دراسة وضع الدول العربية وفقاً لمؤشر ضمان جاذبية الاستثمار ومؤشر سهولة الأعمال، وتصلت هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

- معاناة كافة الأقطار العربية من الصراعات السياسية والتي تؤثر سلباً على مناخ الاستثمار؛

- ضعف القوانين والتشريعات والفساد الإداري، كلها عوامل طاردة للاستثمار الأجنبي المباشر؛

- تأثير العوامل السالفة الذكر على حصة الدول العربية من الاستثمارات العربية البينية وهروب وتحويل رؤوس الأموال العربية إلى الخارج وإن تم استثمارها في الدول العربية فهي موجهة للقطاعات ذات الربح السريع كالخدمات الذي استحوذ على 87% من نصيب الدول العربية من الاستثمارات العربية البينية على حساب القطاع الصناعي والزراعي.

Muhannad Abed Jassam Mohammed, Abdul Razak Hamad Hussein, **the role of inter-arab investments in promoting economic development in the countries for the period(1995-2014)**, journal of Administration and Economics Sciences, Tikrit, volume 13, Issue 37,2017 :

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح أثر الاستثمارات العربية البينية على التنمية الاقتصادية في الدول العربية لفترة (1995-2014) وخلصت إلى النتائج التالية:

_ضعف تأثير الاستثمارات العربية البينية على الناتج المحلي الإجمالي؛

_هناك علاقة مباشرة بين الاستثمار ثنائي الاتجاه والناتج المحلي الإجمالي، إذ أن زيادة الاستثمار البيني بوحدة واحدة تؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي ب 1,126 مع استقرار العوامل الأخرى.

وما تميزه هذه الدراسة عن سابقتها بمحل الدراسة حيث خصصنا دراسة واقع وآفاق الاستثمارات العربية البينية في دولة الجزائر، إضافة إلى فترة الدراسة التي حددت من سنة 2000-2018، وهي فترة لم تدرس من قبل.

11. هيكل الدراسة: للإجابة على إشكالية الدراسة والأسئلة الفرعية وبغية اختبار فرضيات البحث قمنا بتقسيم الدراسة إلى ثلاث فصول يعالج كل فصل التالي:

• الفصل الأول يعالج فيه الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر من حيث الماهية والنظريات المفسرة ومحددات الاستثمار والآثار المترتبة عن الاستثمار الأجنبي المباشر؛

• الفصل الثاني فهو يدرس ماهية الاستثمارات العربية البينية من خلال تعريفها وأهميتها وتحديد المناخ العام للاستثمار في الدول العربية وفقاً لمؤشرات مناخ الاستثمار الدولية، والتطور التاريخي للاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار العربي البيني في الدول العربية خلال فترة الدراسة، ثم العوائق والجهود المبذولة لحلها؛

• الفصل الثالث يمثل الدراسة التطبيقية للموضوع ويعالج واقع الاستثمار العربي في الجزائر عن طريق تسليط الضوء على الإطار المؤسسي والتشريعي للاستثمار في الجزائر، ودراسة وضع الجزائر في أهم مؤشرات المناخ الدولية، وتحديد واقع الاستثمارات العربية البينية في البلاد خلال فترة الدراسة والتوزيع القطاعي لهاته الاستثمارات، وأخيراً تحديد المعوقات التي تحدّها وآفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

الفصل الأول

الإطار النظري

للاستثمار الأجنبي

المباشر

تمهيد:

تعد ظاهرة الاستثمارات الأجنبية ظاهرة قديمة بمفهومها العام، حيث تعتبر أحد أهم أوجه العلاقات الاقتصادية الدولية، لما لها من دور كبير في تمويل اقتصاديات الدول النامية، والمساهمة في نقل التكنولوجيا وزيادة القدرات الإدارية والتنظيمية لهذه الدول، وبالتالي المساهمة في التنمية الاقتصادية الشاملة. هذه الأسباب جعلت الدول النامية وبشكل خاص تعمل على تحسين وتوفير المناخ الاستثماري الملائم لجذب هذه الاستثمارات والاستفادة منها قدر الإمكان.

ونظرا لأهمية هذه الاستثمارات، سوف نتطرق في هذا الفصل إلى الجوانب المختلفة التي لها علاقة بالاستثمار الأجنبي المباشر، ولذلك قمنا بتقسيم الفصل الأول إلى ثلاث مباحث، حيث يتناول كل مبحث:

المبحث الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر؛

المبحث الثاني: التفسيرات النظرية للاستثمار الأجنبي المباشر ومحدداته؛

المبحث الثالث: آثار الاستثمار الأجنبي المباشر.

المبحث الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر

ظلت ظاهرة الاستثمار الأجنبي منذ ظهورها محل بحث المفكرين والباحثين باعتبارها ظاهرة معقدة نوعاً ما، ولفك هذه العقدة حاول هؤلاء المفكرين إيجاد تعاريف لها والبحث في دوافعها وخصائصها، وتحديد مختلف الأشكال التي تأخذها، وهو ما سوف نتناوله في هذا المبحث.

المطلب الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر وخصائصه:

لقد عرف مصطلح الاستثمار الأجنبي العديد من التعاريف التي تشرح هذه الظاهرة بشكل مفصل وتحدد مختلف خصائصها، وسوف نتناول في هذا المطلب مختلف التعاريف لهذه الظاهرة وخصائصها.

أولاً: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر

توجد العديد من التعاريف للاستثمار الأجنبي المباشر التي وردت من طرف المؤسسات الدولية والباحثين الاقتصاديين، وفيما يلي يمكن إيجاز البعض منها:

عرفت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE) الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه: "كل شخص طبيعي أو تجمع لأشخاص طبيعيين، كل مؤسسة عمومية (حكومية) أو خاصة، كل تجمع مؤسساتي يعتبر مستثمراً أجنبياً مباشراً، يقوم بإنشاء مؤسسة للاستثمار المباشر في بلد آخر فالاستثمار الأجنبي المباشر يعني فرع لشركة يقوم بالاستثمار في بلد غير بلد إقامة المستثمر الأجنبي".¹

ويعرفه مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD على أنه "ذلك الاستثمار الذي ينطوي على علاقة طويلة المدى، تعكس مصالح دائمة، ومقدرة على التحكم الإداري، بين شركة في القطر الأم تنتمي إليه، وشركة أو وحدة إنتاجية في قطر آخر".²

يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر دولياً، وفقاً لدليل إعداد إحصائيات ميزان المدفوعات الصادر عن صندوق النقد الدولي عام 1993، "على أنه ذلك النوع من أنواع الاستثمار الدولي الذي يعكس حصول كيان مقيم في اقتصاد ما على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر".³

وحسب تعريف البنك الدولي فإن الاستثمار الأجنبي المباشر "هو صافي تدفقات الاستثمار الوافدة للحصول على حصة دائمة في الإدارة بنسبة 10% أو أكثر من الأسهم المتمتعة بحقوق التصويت في مؤسسة

¹ إنعيمة اوعيل، واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل التغيرات الاقتصادية في الجزائر 1998-2005، مكتبة الوفاء القانونية، مصر، 2016، ص 11.
² عمر يحيوي، دور المناخ الاستثماري في الدول العربية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة حالة الجزائر 2002-2010، مذكرة ماجستير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013، ص 74.

³ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، ضمان الاستثمار، نشرة فصلية، العدد الفصلي الأول، يناير-مارس، 2008، الكويت، ص 10.

عاملة في اقتصاد غير اقتصاد المستثمر وهو عبارة عن مجموع رأس مال حقوق الملكية والعائدات المعاد استثمارها وغير ذلك من رأس مال طويل الأجل وقصير الأجل".¹

وقد عرفه الدكتور حسين عمر علي على أنه "استخدام المدخرات المحلية في تكوين رؤوس أموال حقيقية جديدة في دولة أجنبية، كإنشاء فروع لشركات أجنبية الذي أصبح يأخذ شكل الشركات المتعددة الجنسيات".² ويمكن تعريفه أيضا بأنه "عبارة عن تدفق رؤوس الأموال الأجنبية إلى داخل البلاد، بغرض الاستثمار طويل الأجل في الأصول والإنشاءات والمعدات وغيرها، سواء كان ذلك بالاشتراك بنسبة معينة مع المستثمرين الوطنيين، أو بنسبة 100% ملكية أجنبية لهذه الأصول أو المشروعات".³

ويرى أبو قحف أن الاستثمار الأجنبي المباشر "ينطوي على تملك المستثمر الأجنبي لجزء من أو كل الاستثمارات في مشروع معين، هذا بالإضافة إلى قيامه بالمشاركة في إدارة المشروع مع المستثمر الوطني في حالة الاستثمار المشترك أو سيطرته الكاملة على الإدارة والتنظيم في حالة ملكيته المطلقة لمشروع الاستثمار، فضلا عن قيام المستثمر الأجنبي بتحويل كمية من الموارد المالية والتكنولوجية والخبرة التقنية في جميع المجالات إلى الدول المضيفة".⁴

من خلال التعاريف السابقة يمكن صياغة تعريف شامل للاستثمار الأجنبي المباشر وذلك بأنه ذاك الاستثمار الحقيقي طويل الأجل في أصول إنتاجية لمستثمر أجنبي في بلد مضيف له، وشريطة تملكه لجزء أو كل المشروع مما يعني تدخله في إدارة المشروع الاستثماري.

ويتضح من هذا التعريف أن الاستثمار يتميز ب:

- إنشاء مشروع اقتصادي منتج من طرف مستثمر أجنبي في البلد المضيف.
- الملكية الكلية أو الجزئية للمشروع، ووسائل الإنتاج.
- التدخل في الإدارة حسب نسبة المشاركة.

¹مجموعة البنك الدولي، الاستثمار الأجنبي المباشر، صافي التدفقات الوافدة (% من إجمالي الناتج المحلي)، متوفر على

الموقع <https://data.albankaldawli.org/indicator/BX.KLT.DINV.WD.GD.ZS> تمت الزيارة يوم 2020/09/16، الساعة 10:30.

²سعيد يحيى، الاستثمار الأجنبي المباشر، اثره للنشر والتوزيع، الأردن، 2015، ص72.

³براهيمي زرزور، إدارة الأعمال الدولية (الشركات متعددة الجنسيات-الاستثمار الأجنبي-حركية التدويل ومخاطر الأعمال-تجارب دولية في التدويل)، دار التعليم الجامعي، مصر، 2019، ص50.

⁴عبد السلام أبو قحف، نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2001، ص13.

ثانياً: خصائص الاستثمار الأجنبي المباشر

- ❖ الاستثمار الأجنبي المباشر ليس مجرد تدفق لرأس المال الأجنبي فقط، ولكنه أيضا فنون إنتاجية متقدمة ومنتجات حديثة ومهارت إدارية وتنظيمية وخبرات فنية وتكنولوجيا عالية تفتقر إليها الدول النامية؛¹
- ❖ يقوي الاستثمار الأجنبي الروابط بين المؤسسة في الدولة المضيفة مع المؤسسة في الدولة الأم في الخارج بهدف زيادة الإنتاجية وتحسين كفاءة المؤسسات الأخرى المحلية من خلال المنافسة؛
- ❖ الاستثمار الأجنبي هو استثمار حقيقي منتج، يعتمد على الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة؛
- ❖ يتميز الاستثمار الأجنبي بتحركاته بحثا عن الربح الصافي من خلال التسهيلات والإعفاءات واليد العاملة الرخيصة، والمناخ الاستثماري الملائم؛
- ❖ يعتبر الاستثمار الأجنبي أكثرا ضمانا من حيث التمويل بالمقارنة مع القروض التي تتميز بارتفاع خدمة الديون والشروط المفروضة من طرف الجهة المقرضة على الجهة المقترضة.

المطلب الثاني: أشكال ودوافع الاستثمار الأجنبي المباشر

يأخذ الاستثمار الأجنبي المباشر أشكالا مختلفة، تتحدد هذه الأشكال حسب دوافع كل طرف من الأطراف، وهو ما سوف نوضحه في هذا المطلب.

أولاً: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر

يأخذ الاستثمار الأجنبي المباشر عدة أشكال كالاستثمار المملوك بالكامل أو الاستثمار المشترك وغيرها من الأشكال التي سوف نوردتها كآتي:

1. الاستثمار المشترك:

الاستثمار المشترك هو أحد مشروعات الأعمال الذي يمتلكه أو يشارك فيه طرفان (أو شخصيتان معنويتان)، أو أكثر من دولتين مختلفتين بصفة دائمة، وينطوي على عمليات إنتاجية أو تسويقية كإنتاج سلعة جديدة أو قديمة، أو تنمية السوق، أو أي نشاط إنتاجي أو خدمي آخر، والمشاركة هنا تمس رأس المال والإدارة والخبرة وبراءة الاختراع أو العلامات التجارية.²

من خلال هذا التعريف يمكن القول أنّ الاستثمار الأجنبي ينطوي على الجوانب التالية:

- اتفاق بين طرفين أحدهما أجنبي والآخر محلي لممارسة نشاط إنتاجي طويل الأجل في الدولة المضيفة؛
- إن الطرف الوطني قد يكون شخصية معنوية تابعة للقطاع العام أو الخاص؛

¹مودع إيمان، أهمية المؤشرات الاقتصادية الكلية الخارجية وتأثيرها على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (1991-2014)، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2019، ص8.

²نعيمة أوغيل، مرجع سابق، ص16.

➤ أن قيام أحد المستثمرين الأجانب بشراء حصة من شركة وطنية قائمة يؤدي إلى تحويل هذه الشركة إلى شركة استثمار مشترك؛

➤ ليس بالضرورة أن يقدم المستثمر/الطرف الأجنبي أو الوطني حصة في رأس المال بمعنى:

- أن المشاركة في مشروع الاستثمار قد تكون من خلال تقديم الخبرة والمعرفة أو العمل بصفة عامة؛
- وقد تكون المشاركة بحصة في رأس المال أو كله على أن يقدم الطرف الآخر الخبرة التكنولوجية؛
- أو قد تأخذ المشاركة شكل تقديم المعلومات أو المعرفة التسويقية، أو تقديم السوق؛
- في جميع الحالات السابقة لابد أن يكون لكل طرف من أطراف الاستثمار الحق في المشاركة في إدارة المشروع¹.

وينطوي هذا النوع من الاستثمار على مزايا وعيوب، ومن أهم المزايا التي يتمتع بها الاستثمار المشترك:

- يعتبر من أهم أشكال الاستثمار قبولاً من طرف الدول المضيفة وذلك لاعتبارات سياسية واجتماعية وذلك بغرض التقليل قدر الإمكان من تحكم الطرف الأجنبي في الاقتصاد الوطني؛
- يساهم الاستثمار المشترك في زيادة تدفقات رؤوس الأموال إلى الدول المضيفة، بالإضافة إلى تحسين وضع ميزان المدفوعات من خلال زيادة الصادرات وتقليل الواردات؛
- المساهمة في خلق فرص عمل جديدة، وتنمية عمل المديرين المحليين والاستفادة من نقل التكنولوجيا؛
- يضمن الاستمرارية في الإنتاج حتى بعد انفصال الشريك الأجنبي؛
- أما عيوب هذا الاستثمار فهي تتمثل في:
- حرمان الدولة المضيفة من تلك المزايا السابقة في حال رفض المستثمر الأجنبي المشاركة مع الطرف الوطني؛
- يجب أن تتوفر الدول المضيفة على المناخ الاستثماري الملائم لجذب المستثمر الأجنبي وتحقيق المزايا المرجوة من هذا الاستثمار؛
- مساهمة المستثمر الأجنبي في توفير العملات الأجنبية وتقليل عجز ميزان المدفوعات تكون ضئيلة إذا ما قورنت بالاستثمار الأجنبي المملوك بالكامل؛
- المساهمة في توفير مناصب الشغل وزيادة كفاءة المديرين المحليين مرهونة بمدى مساهمتهم المادية في المشروع.

¹ عبد السلام أبو حقف، الأشكال والسياسات المختلفة للاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2003، ص16-17.

2. الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي

هي استثمارات يكون فيها صاحب المشروع هو المالك الوحيد له في الدولة الأجنبية، وتفضل الشركات المتعددة الجنسيات هذا النوع من الاستثمار على الأنواع الأخرى حيث أنه ليس لديها شريك وطني في المشروع، مما يعطيها الحرية في فتح فروع جديدة للإنتاج أو التسويق أو أي نشاط آخر، غير أن الدولة المضيفة لا تحبذ هذا النوع من الاستثمار نظرا لما تتمتع به الشركات الأجنبية من مزايا احتكارية بالإضافة إلى السيطرة الخارجية والتبعية السياسية والاقتصادية.

ويتمتع هذا النوع من الاستثمار بمزايا وعيوب، وتتمثل المزايا فيما يلي:

- ارتفاع حجم تدفقات رأس المال الأجنبي إلى الدول المضيفة؛
 - ضخامة هذه المشاريع يساهم في إشباع حاجات السوق المحلي ورفع قيمة الصادرات وبالتالي تحسين وضع ميزان المدفوعات؛
 - مساهمة هذه المشاريع في نقل التكنولوجيا إلى الدول المضيفة وتوفير مناصب العمل.
- أما العيوب فيمكن إيجازها فيما يلي:
- تخوف الدول المضيفة من هذا النوع أن يفقدها جزءا مهما من تدفقات رؤوس الأموال وما قد تساهم به هذه الأخيرة في تحسين ميزان المدفوعات؛
 - تخوف المستثمر الأجنبي من الأخطار غير التجارية كالتأمين والتصفية الجبرية أو التقلبات السياسية والأمنية تجعله يفكر في نوع آخر من الاستثمار حتى لا يخسر الكثير.

3. الاستثمار في المناطق الحرة

تعتبر المناطق الحرة جزءا من إقليم دولة معينة لكنها تعتبر أجنبية عن الدولة التابعة من ناحية التجارة الدولية والنقد والجمارك ويسمح في داخل المنطقة الحرة بإقامة المشاريع الخاصة برؤوس الأموال الأجنبية أو الوطنية أو المشتركة ويتم فيها تداول البضائع المحلية أو الخارجية، وتجري عليها بعض العمليات الصناعية، وهي وإن كانت جزءا من إقليم الدولة فإنها لا تسري عليها الإجراءات الجمركية والإدارية التي تسري على باقي إقليم الدولة.¹

وهذا النوع من الاستثمارات يحفز المستثمر الأجنبي نظرا للمزايا المحفزة فيه كالإعفاءات الجمركية.

¹ ابن سميحة دلال، تحليل أثر السياسات الاقتصادية على تنمية الاستثمارات الأجنبية في ظل الإصلاحات الاقتصادية -دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013-2012، ص 8.

4. مشروعات أو عمليات التجميع

تأخذ هذه المشروعات شكل اتفاقية بين الطرف الأجنبي والطرف الوطني، يقوم بموجبها الطرف الأول بتزويد الطرف الثاني بمكونات منتج معين لتجميعه ليصبح منتجا نهائيا، كما يقدم له الخبرة والمعرفة الخاصة بالتصميم الداخلي للمصنع، وعمليات التشغيل والتخزين والصيانة والتجهيزات الرأسمالية في مقابل عائد مادي متفق عليه.

وقد تأخذ مشروعات التجميع شكل الاستثمار المشترك أو شكل التملك الكامل للمشروع للطرف الأجنبي، مع التأكيد على المشاركة الفعلية للمستثمر الأجنبي في إدارة المشروع وتسييره.¹

5. الشركات المتعددة الجنسيات

تعتبر الشركات المتعددة الجنسيات أهم شكل من أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر باعتبارها قوة اقتصادية عالمية توفر زيادة كبيرة من التدفقات الرأسمالية وانسياب للتكنولوجيا والمهارات، وهناك العديد من التعاريف والخصائص للشركات المتعددة الجنسيات التي يمكن عرض البعض منها:

عرف رولف الشركات أنها "الشركة التي يجب أن تصل مبيعاتها الخارجية أو عدد العاملين في الخارج أو حجم الاستثمار في الدول الأجنبية حوالي 25% من إجمالي المبيعات أو العاملين أو الاستثمار".² ويعرفها الدكتور حسام عيسى أنها "مجموعة من الشركات الوليدة أو التابعة التي تزاول نشاطا إنتاجيا في دول مختلفة، تتمتع كل منها بالجنسية المختلفة، وتخضع لسيطرة شركة واحدة وهي الشركة الأم، وهي التي تقوم بإدارة الشركات الوليدة كلها في إطار استراتيجية عالمية موحدة".³

ومن خلال هذه التعاريف يمكن تقديم تعريف شامل للشركات المتعددة الجنسيات بأنها الشركات التي تمارس نشاطا اقتصاديا خارج حدود الدولة الأم.

وتتميز الشركات المتعددة الجنسيات بعدة خصائص نوردتها كما يلي: كبر الحجم، الانتشار الجغرافي، التفوق التكنولوجي، تنوع الأنشطة، إقامة التحالفات الاستراتيجية، المزايا الاحتكارية، الاعتماد على المدخرات العالمية، تعبئة الكفاءات، التخطيط الاستراتيجي.

كما تعتمد الشركات المتعددة الجنسيات على عدة استراتيجيات لممارسة نشاطها أهمها:⁴

¹ عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، مطبعة الإشعاع الفنية، الاسكندرية، 2001، ص 491.

² عبد السلام أبو قحف، إدارة الأعمال الدولية، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2005، ص 132.

³ غواطي حمزة، تأثير استراتيجيات الشركات المتعددة الجنسيات في نقل التكنولوجيا في الدول النامية، دراسة حالة البرازيل، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2012-2013، ص 4.

⁴ بن داودية وهيبية، واقع وآفاق تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في دول شمال افريقيا خلال الفترة (1995-2004) مع التركيز على حالة الجزائر، تونس، المغرب، مصر، مذكرة ماجستير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2005، ص 21.

- ✓ استراتيجية النفاذ (الوصول) للموارد الطبيعية؛
- ✓ الاستراتيجية الأفقية (استراتيجية السوق)؛
- ✓ استراتيجية تدنية التكاليف (الاستراتيجية العمودية).

ثانياً: دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر

- تتعدد وتتنوع دوافع الاستثمار الأجنبي حسب طبيعة الاستثمار والجهة التي تعود لها ملكية الاستثمار والبلد والمجال الذي يتم فيه الاستثمار ومن بين هذه الدوافع نذكر ما يلي:
- ✓ التغيرات النسبية في أسعار الفائدة وأسعار الصرف والتي يمكن أن تدفع رؤوس الأموال إلى أن تتجه إلى الدول الأخرى عن طريق مشروعات الاستثمار الأجنبي؛
 - ✓ زيادة العوائد وتخفيض المخاطر بالنسبة للمستثمر الأجنبي والذي تتركز دوافعه في ثلاث مجموعات من الأهداف وهي: التدويل، والملكية وحرية اختيار الموقع الأمثل.¹
- ويمكن إيجاز دوافع الاستثمار الأجنبي من جانب المستثمر الأجنبي والدولة المضيفة حسب الجدول التالي:

¹ المرجع السابق، ص 23-24.

الجدول رقم (1): دوافع الاستثمار الأجنبي لدى المستثمر الأجنبي والدولة المضيفة

دوافع المستثمر الأجنبي	دوافع الدولة المضيفة
<ul style="list-style-type: none"> • البحث عن فرص استثمارية بضرائب منخفضة أو بدون ضرائب؛ • تصريف المنتجات التي تفوق مستوى الطلب المحلي بإنشاء فروع في الدول المضيفة؛ • التخلص من التكنولوجيا المتقدمة؛ • التغلب على البطالة المقنعة في الدولة الأم؛ • البحث عن أسواق جديدة؛ • اختبار منتجات جديدة واستخدام عمالة الدول المضيفة؛ • البحث عن أرباح ضخمة؛ • التخلص من مخلفات الإنتاج في الدول المضيفة؛ • الاستفادة من الأجور المنخفضة للعمالة في الدول المضيفة؛ • استغلال المواد الخام في الدول المضيفة؛ • الاستفادة من المزايا والإعفاءات الممنوحة؛ • استغلال بعض الاستثمارات المتاحة محليا؛ • اعتبارات استراتيجية أخرى. 	<ul style="list-style-type: none"> • تحقيق تقدم اقتصادي؛ • جذب الاستثمارات الدولية؛ • الحصول على التكنولوجيا المتقدمة؛ • تطوير الإدارة المحلية؛ • المشاركة في حل مشكلة البطالة المحلية؛ • توظيف عوامل الإنتاج المحلية؛ • إحلال المنتج المحلي محل الواردات؛ • زيادة الصادرات من خلال الشركات الوافدة؛ • إنشاء صناعات جديدة؛ • التوسع في صناعة الخدمات كالسياحة والتأمين والمصارف؛ • تحسين المركز التنافسي للدولة.

المصدر: فريد النجار، الاستثمار الأجنبي والتنسيق الضريبي، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2000، ص36.

المبحث الثاني: التفسيرات النظرية للاستثمار الأجنبي المباشر ومحدداته

بعد تنامي مكانة الاستثمار الأجنبي المباشر كمصدر من مصادر التمويل الدولي، بدأ المفكرين الاقتصاديين يتنافسون لتقديم تفسيرات لأسباب ودوافع ظهور هذا الاستثمار، وتقديم وصف لمجمل الأوضاع التي تساعد على جذب هذه الاستثمارات، ونحاول في هذا المبحث إلقاء الضوء على مختلف النظريات التقليدية والحديثة منها والتي تفسر هذه الظاهرة، بالإضافة إلى دراسة لمختلف الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها والتي تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر في اتخاذ القرار الاستثماري خارج حدود الدولة الأم.

المطلب الأول: النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر

هناك العديد من النظريات التي تناولت تفسير أسباب تواجد الاستثمار الأجنبي خارج الدولة الأم، واختلفت هذه النظريات في تفسيراتها باختلاف المدارس الفكرية الاقتصادية وتطورها، فهناك النظريات التقليدية والنظريات الحديثة وسوف نتناول كل منها على حدى كالآتي:

أولاً: النظريات التقليدية:

1. النظرية الكلاسيكية: استند التحليل الكلاسيكي في تفسيره لحركة الاستثمار الأجنبي المباشر على مجموعة

الفرضيات أهمها: الملكية الخاصة (عدم تدخل الدولة)، سيادة كل من المنافسة التامة وحالة الاستخدام الكامل لعوامل الإنتاج مع حرية انتقال هذه الأخيرة بين الدول.¹

وحسب هذه النظرية تخصص كل دولة في إنتاج السلع التي تمتلك فيها ميزة نسبية مقارنة مع الدول الأخرى، وبالتالي فإن أساس قيام تبادل تجاري بين دولتين تنتجان نفس السلع هو اختلاف النفقات النسبية لإنتاج هذه السلع بين الدولتين.²

لكن هذه النظرية فشلت في تحديد أسباب اختلاف النفقات النسبية بين الدول، ولذلك واجهت عدة انتقادات لتأتي بعدها نظرية هكشر أولين للنفقات النسبية وتوضح أن الاختلاف في التكاليف بين الدول يرجع إلى اختلاف مدى توافر موارد الإنتاج في كل دولة. وهو الاختلاف الذي يحدد أثمان هذه المنتجات، ليكون في الأخير تبادل المنتجات هو تبادل لعناصر الإنتاج بطريقة غير مباشرة. ونظرا للإجراءات التي تفرضها الدول لحماية مواردها وما ينجم عنها من اختلاف للتكاليف قدم كل من ستوبلار وسامويلسن تفسيراً أو سبباً لحدوث

¹ مودع ايمان، مرجع سابق، ص 20.

² بن سميحة دلال، تحليل أثر السياسات الاقتصادية على تنمية الاستثمارات الأجنبية في ظل الإصلاحات الاقتصادية -دراسة حالة الجزائر-، مرجع سابق،

الاستثمارات الأجنبية والتي تكون بغية تخفيض تكاليف الإنتاج وتجنب السياسة الحمائية وجني المزيد من

الأرباح.1

2. النظرية النيوكلاسيكية (معدل العائد، التحركات الدولية لرأس المال): تفسر هذه النظرية الاستثمارات الأجنبية

المباشرة باعتبارها تحركات لرأس المال من خلال اختلافات أسعار الفائدة بين الدول، فالاستثمار الأجنبي المباشر هو نتيجة لانتقال رأس المال من الدول ذات معدلات العوائد المنخفضة إلى الدول ذات العوائد المرتفعة.²

ومع افتراض وجود سوق المنافسة الكاملة، فإن رأس المال ينتقل بحرية من سوق إلى آخر، حيث أن معدل العائد في سعر الفائدة يختلف بين الدول.

لكن هذه النظرية فشلت أيضا في التمييز بين الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر والآثار المترتبة على كل منهما. بالإضافة إلى أن الاستثمار المباشر لا ينطوي على رأس المال فقط بل يشمل أيضا على التكنولوجيا، المهارة، الإدارة.3

علاوة على ذلك لم تستطع النظرية تقديم تفسير يوضح سبب تفضيل الاستثمار المباشر بين دولتين في نفس الوقت على التصدير.

ثانيا: النظريات الحديثة:

بعد فشل النظريات التقليدية في تقديم تفسير لظهور الاستثمار الأجنبي المباشر، جاءت النظريات الحديثة لتتماشى مع التطورات الدولية الاقتصادية محاولة منها تفسير هذه الظاهرة. وسوف نقدم أهم هذه النظريات:

1. نظريات عدم كمال السوق والمنظمات الصناعية: تقوم هذه النظرية على افتراض غياب المنافسة الكاملة في

أسواق الدول النامية، كما تفترض عدم قدرة الشركات الوطنية على منافسة الشركات الأجنبية من حيث التكنولوجيا، والموارد المالية، والمهارات الإدارية، وبالتالي تدفع هذه النظرة الشمولية لمجالات الاستثمار المختلفة الشركات الأجنبية لإقامة وتملك مشروعات الاستثمار خارج حدود الدولة الأم.⁴

¹ المرجع السابق، ص16.

² أميرة حسب الله محمد، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية دراسة مقارنة (تركيا، كوريا الجنوبية، مصر)، الدار الجامعية، مصر، 2004-2005، ص26.

³ بن سميحة دلال، تحليل أثر السياسات الاقتصادية على تنمية الاستثمارات الأجنبية في ظل الإصلاحات الاقتصادية -دراسة حالة الجزائر، مرجع سابق، ص17.

⁴ رجال فاطمة، أثر تحرير حركة رؤوس الأموال على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، حالة الجزائر 2000-2010، مذكرة ماجستير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2012، ص106.

لكن هذه النظرية واجهت انتقادات، حيث يرى كل من روبوك وسيموندس أن هذه النظرية تقترض إدراك ووعي الشركة متعددة الجنسية بجميع فرص الاستثمار الأجنبي في الخارج، وهذا غير واقعي من الناحية العملية، بالإضافة إلى أنها لم تقدم تفسيراً مقبولاً حول تفضيلات الشركات الأجنبية للتملك لمشروعات الاستثمار الإنتاجية كونها وسيلة لاستغلال المزايا الاحتكارية في الوقت الذي لديها بدائل أخرى للاستثمار أو العمليات الخارجية كالتصدير أو عقود التراخيص، الخاصة بالإنتاج أو التسويق.¹

2. **نظرية توزيع المخاطر:** ركز كوهين (1975) على فكرة توزيع المخاطر في شرح أسباب حدوث الاستثمار الأجنبي المباشر، فعملية توزيع المخاطر تتضمن عملية إنتاج سلع جديدة، والولوج إلى أسواق جديدة، أو تقليد منتجات الشركات الأخرى، وقد أكد كوهين أن أسلوبه يحتوي على قدرة شرح قوية لأسباب حدوث الاستثمار الأجنبي المباشر.

ووفقاً لهذه النظرية فالشركات تستثمر في الخارج لزيادة أرباحها من خلال تخفيض حجم المخاطر التي تواجهها، عن طريق توزيع الأنشطة ومن ثمة تختلف عوائد الاستثمار من بيئة استثمارية إلى أخرى.² ومن أهم الانتقادات الموجهة لها هو قصورها في تقديم تفسير مقنع للاستثمار المباشر بدلاً من الاستثمار غير المباشر أثناء عملية توزيع المخاطر.

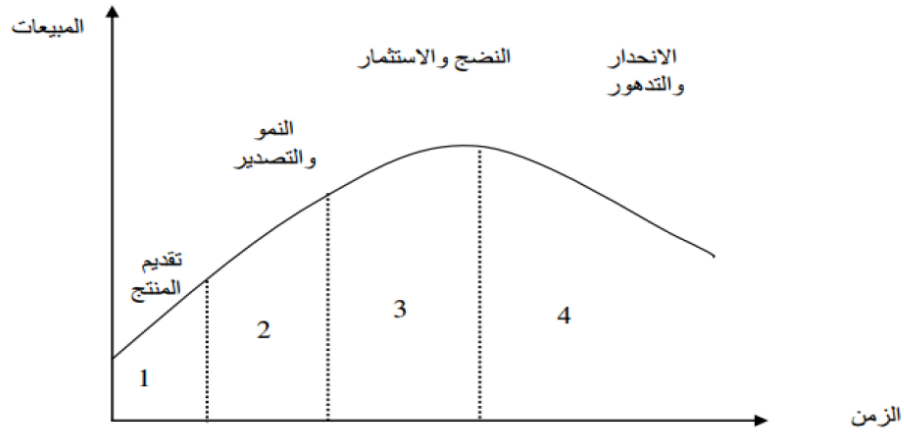
3. **نظرية دورة حياة المنتج:** من أهم رواد هذه النظرية ريموند فرنون (R. vernon) (1966) الذي قدم تفسيراً لقيام التجارة الخارجية والتي تعتمد بشكل رئيسي على نظريات الفجوة التكنولوجية للتجارة الدولية حيث تلعب الاختلافات التكنولوجية بين الدول دوراً هاماً في قيام كل من الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية، حيث افترض فرنون أن الميزة النسبية التي تتمتع بها إحدى الدول في إنتاج منتجات معينة يمكن أن تنتقل من دولة إلى أخرى.³ بمضي الزمن وذلك على أساس أن لكل سلعة دورة حياة تبدأ بالتقديم، مروراً بالتطور ثم النضوج وتنتهي بالتدهور والزوال. والشكل البياني يوضح مراحل دورة حياة المنتج:

¹المرجع السابق، ص 107.

²رضا عبد السلام، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة، دراسة مقارنة لتجارب كل من شرق وجنوب آسيا مع التطبيق على مصر، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، ط2، 2010، ص 47-48.

³أميرة حسب الله محمد، مرجع سابق، ص 28-29.

الشكل رقم(1): مراحل دورة حياة المنتج



المصدر: مودع ايمان، أهمية المؤشرات الاقتصادية الكلية الخارجية وتأثيرها على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (1991-2014)، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2019، ص25.

وقدم فرنون ثلاث مراحل أساسية لحياة المنتج وهي:

أ. **مرحلة الظهور:** ويتم في هذه المرحلة اختراع المنتج الجديد وبيعه في الدول الأكثر تقدما والتي تتوفر عادة على الموارد المالية والتنظيمية اللازمة لهذه المرحلة، حيث يتطلب الإعلان والتعريف بالمنتج ولا يهتم المستثمر هنا للتكاليف المرتفعة نظرا لغياب المنافسة ولكون الأفراد يتمتعون بدخول عالية، فالمهم هنا هو اختبار المنتج وتسويقه محليا ليتم تصديره فيما بعد.

ب. **مرحلة النضوج:** وتتميز باستمرار وتزايد الطلب على المنتج الجديد مما يسمح بظهور المنافسة ليصبح الطلب أكثر حساسية في الدولة الأم خاصة من حيث الأسعار لتصبح الضرورة ملحة للاستثمار في الخارج خاصة بعد ارتفاع تكاليف التصدير.

ج. **مرحلة أفول المنتج:** وهي المرحلة النهائية في حياة المنتج، حيث تتميز هذه المرحلة بالمنافسة التامة وتقدم التكنولوجيا المستعملة، ومع زيادة الإنتاج وتناقص الطلب تصبح المنافسة سعريّة فقط لتنتهي الأسعار فيما بعد وتؤدي إلى زوال المنتج في الدولة الأم، ويتم تعويض الإنتاج في الدول الأقل تقدما لتبدأ دورة حياة جديدة له في الدول النامية. وهو ما يفسر ظهور الاستثمار الأجنبي المباشر.

ومع أن النظرية قدمت تفسيراً واقعياً ومقنعاً للاستثمار الأجنبي المباشر خاصة خلال الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية. إلى أنها واجهت بعض الانتقادات أهمها:

أن الميزة التكنولوجية ليست هي الدافع الوحيد لقيام الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال دورة حياة المنتج أين تصبح التكنولوجيا المستخدمة نمطية ومنتشرة عالميا مما يفقد الشركة صاحبة المنتج الميزة التكنولوجية.¹ علاوة على ذلك فإن الشركات المتعددة الجنسيات تقوم بالاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء وفي نفس الوقت.²

4. نظرية الموقع: كان الفضل في هذه النظرية لكل من باري ودننج والذي كان محور اهتمامها يرتبط بقضية اختيار الدولة المضيفة التي ستكون مقرا للاستثمار، وعلى ذلك تركز على العوامل الموقعية والبيئية المؤثرة على قرارات استثمارات الشركات الأجنبية في الدول المضيفة. فقد اهتمت نظرية الموقع بالمتغيرات البيئية في الدول المضيفة التي ترتبط بالعرض والطلب، وتكاليف الإنتاج والتسويق والإدارة.³

5. النظرية الانتقائية: يعد الاقتصادي جون دنينج أول من وضع لبنة هذه النظرية، حيث حاول وضع إطار علمي لتحديد وتقييم وزن العوامل المؤثرة في القرار المبدئي بالإنتاج في الخارج. حيث قدم منهاجا يتوافق مع تحليل كيند لبيرجر وهامر وذلك من خلال الترابط والتكامل بين ثلاث مجالات من أدبيات الاستثمار الأجنبي المباشر والتي تمثل نظرية المنشأة الصناعية ونظرية الاستخدام الكلي للمزايا الاحتكارية ونظرية الموقع. وعليه فإن هذا النموذج يتوفر على ثلاث مزايا رئيسية لتدفق الاستثمارات الأجنبية.⁴

أ. مزايا الملكية: وتتمثل في المزايا الاحتكارية التي تملكها الشركة المستثمرة ككبر حجمها مقارنة بمثيلاتها في الدول المضيفة، وامتلاكها للتكنولوجيا المتقدمة والقدرات والمهارات الفنية والإدارية.

ب. مزايا الموقع: وهي المزايا المكانية التي تتمتع بها الدول المضيفة والتي تتمثل في انخفاض أسعار مدخلات الإنتاج واتساع نطاق السوق، وتوافر البنية الأساسية والتقارب الثقافي لتقبل الاستثمار الأجنبي المباشر.

ج. مزايا التدويل: وهي مميزات إحلال السوق ورغبة الشركة في الرقابة على الإنتاج. وذلك للحفاظ على التكنولوجيا وحقوق الملكية الفكرية والرقابة على نوعية المنتج والقدرة على تصريفه والاستفادة من المزايا الضريبية والجمركية المقدمة من الدول المضيفة.

¹رحال فاطمة، مرجع سابق، ص 110.

²بن سميحة دلال، تحليل أثر السياسات الاقتصادية على تنمية الاستثمارات الأجنبية في ظل الإصلاحات الاقتصادية -دراسة حالة الجزائر-، مرجع سابق، ص 24.

³نشأت علي عبد العال، الاستثمار والترابط الاقتصادي الدولي، دار الفكر الجامعي، مصر، 2015، ص 219.

⁴عمر يحيوي، مرجع سابق، ص 107.

من خلال ما تقدم يمكن القول أنّ النظرية قادرة على شرح ظاهرة الاستثمار الأجنبي بالاعتماد على عدة عوامل عكس النظريات السابقة، لكنها واجهت نقداً من طرف الاقتصاديين كوجيما لكونها ركزت على المسائل الكلية، وبالتالي فهي تعتبر قليلة الفعالية في صنع القرار، كما أشار باكلي أن العلاقة بين العناصر الثلاثة يشوبها الغموض إذ أنها تطرقت لكل عنصر بشكل منفرد ولم تتعرض لعلاقة التأثير والتأثر بينهم.¹

6. نظرية الميزة النسبية (المدرسة اليابانية): ساهم كل من كوجيما وأوزاوا (1977-1979) في التوسع في التحليل حيث طورا نموذجا يجمع بين الأدوات الكلية والجزئية، فالأدوات الجزئية تتمثل في القدرات والأصول المعنوية للشركة مثل التميز التكنولوجي، والأدوات الكلية تتمثل في السياسة التجارية والصناعية للحكومات لتحديد عوامل الميزة النسبية للدولة.

واعتمادا على الدروس المستفادة من التجربة اليابانية منذ 1945، أكدت المدرسة أن السوق وحده غير قادر على التعامل مع التطورات والابتكارات التكنولوجية المتلاحقة، لذلك توصي بتدخل الحكومة من خلال السياسات التجارية.²

حيث برهن كوجيما أن الاستثمارات الأمريكية ماهي إلا بديل للتجارة في حين أن الاستثمارات اليابانية تشجع على خلق قاعدة تجارية.

تعاني هذه النظرية من البساطة الشديدة في إطارها أو مرجعيتها، والنموذج الذي تتبناه غير كافي لتفسير الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث تؤكد أن الاستثمار الأجنبي المباشر يرفع من القدرة التنافسية ويساعد في تسريع عمليات الإصلاح الاقتصادي للدول المضيفة، دون تقديم تفاصيل.³

المطلب الثاني: محددات مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر

يتدفق الاستثمار الأجنبي وفقا للظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية بالإضافة إلى مختلف القوانين والتشريعات التي تتبناها الدولة لجذب الاستثمار الأجنبي وهو ما يعرف بمناخ الاستثمار.

ويقصد به مجمل الظروف المؤثرة في اتجاهات تدفق رأس المال وتوظيفه. وحسب تعريف المؤسسة العربية لضمان الاستثمار فإن مناخ الاستثمار هو مجمل الظروف والأوضاع المكونة للمحيط الذي تتم فيه العملية الاستثمارية، وتأثير تلك الأوضاع والظروف سلبا وإيجابا على فرص نجاح المشروعات الاستثمارية وتشمل

¹ المرجع السابق، ص 109.

² رضا عبد السلام، مرجع سابق، ص 58.

³ كريمة قويدري، الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر، مذكرة ماجستير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2011، ص 21.

الأوضاع والظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية كما تشمل أيضا الأوضاع القانونية والتنظيمات الإدارية.¹

وانطلاقا من هذا التعريف يمكن القول أنّ توافر هذه الظروف هو المحدد الأساسي لأي قرار استثماري، وتتشكل هذه المحددات في شكل بيانات تكوّن مناخ الاستثمار، وسوف نردها كالتالي:

أولاً: البيئة السياسية: توفر استقرار النظام السياسي يعتبر شرطا أساسيا لا يمكن الاستغناء عنه ويتوقف عليه الاستثمار، ومهما كانت المردودية كبيرة لا يمكن المخاطرة بالاستثمار في ظل غياب استقرار سياسي وأمني كالتوترات العرقية والطائفية والعلاقات الدولية المتوترة، فكل هذه المؤشرات تؤخذ بالحسبان في اتخاذ القرار الاستثماري.

ثانياً: البيئة الاقتصادية: تتمثل المحددات الاقتصادية التي تؤثر في جذب الاستثمارات الأجنبية في مختلف السياسات الاقتصادية في البلد المستقبل، فكلما كانت هذه السياسات الاقتصادية مستقرة وواضحة وتدار بطريقة منظمة ومدروسة زادت فرص الاستثمار الأجنبي نحو هذا البلد. وتتمثل هذه المحددات في:

1. **الاستقرار الاقتصادي:** ويتمثل في جملة من توازنات الاقتصاد الكلي ومختلف السياسات النقدية والمالية والضرائب وشروط العمل، التأمين، الشفافية في المعاملات المالية، استقرار التعريفات الجمركية، توازن معدلات التضخم واستقرار أسعار الصرف.

2. **حجم السوق:** يتحدد حجم السوق وفقا لمقاييس حجم المكان، الدخل الوطني، الناتج المحلي الإجمالي، متوسط دخل الفرد، حيث توجد علاقة ارتباط قوية بين هذه المقاييس ونمو حجم السوق.

3. **درجة الانفتاح الاقتصادي:** يوفر الانفتاح على العالم الخارجي مناخا استثماريا يتسم بحسب الكفاءة الاقتصادية وتخفيض القيود على التبادل التجاري، وحرية حركة عناصر الإنتاج.

4. **البنية التحتية:** تساعد الهياكل القاعدية كالطرق والجسور، الموانئ والمطارات، السكك الحديدية وخدمات الكهرباء، الاتصالات والماء في تهيئة المناخ الجاذب للاستثمار الأجنبي.²

ثالثاً: البيئة التشريعية والمؤسسية: يتواجد الاستثمار الأجنبي أين توافرت له الحماية القانونية الكافية والمؤسسات اللازمة لتطبيق هذه القوانين والتشريعات ويتم ذلك عن طريق:

✓ تعزيز كفاءة الإطار التشريعي عن طريق الحد من تعددية التشريعات المنظمة للاستثمار لتحقيق الشفافية والوضوح أمام المستثمرين؛

✓ دعم التشريعات الخاصة بالاستثمار والاهتمام بقضايا البيئة، واستخدام التكنولوجيا النظيفة؛

¹صياد شاهيناز، الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في النمو الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير، جامعة وهران، 2013، ص13.

²بورعدة حورية، آثار الاقتصاد الموازي على جلب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة وهران، 2019، ص 64-65-66.

✓ توفير وتطوير قاعدة بيانات فعلية تشمل توزيع الاستثمار الأجنبي بين القطاعات الاقتصادية؛

✓ توفير القوانين والتشريعات والمحاكم الخاصة في الفصل بقضايا الملكية الفكرية؛¹

✓ سلاسة ونزاهة النظام الإداري لتوفير مناخ استثماري مشجع.

رابعا: البيئة الاجتماعية والثقافية: تتمثل في مجموعة من القيم والعادات والتقاليد والاحتمالات المتوقعة لتغييرها، وتشمل مؤشرات عديدة منها: معدلات الفقر ومتوسط دخل الفرد السنوي، ومعدلات التشغيل والبطالة والمستوى الثقافي للأفراد ومؤشرات ذات صلة بالصحة العامة، ومعايير السلامة والتعليم والمعتقدات الدينية.

¹ زغبة طلال، مناخ الاستثمار في الجزائر، واقع وآفاق، دراسة قياسية لتحديد حجم الاستثمار المرغوب للفترة 2007-2011، مذكرة ماجستير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2009، ص 48.

المبحث الثالث: آثار الاستثمار الأجنبي المباشر

تعتبر جدوى الاستثمارات الأجنبية محل جدل كبير بين المفكرين الاقتصاديين بين مؤيد ومعارض لها، حيث يرى الفريق المؤيد للاستثمار الأجنبي المباشر المزايا التي يمنحها هذا الأخير للدول المضيفة من حيث المساهمة في التنمية الاقتصادية، وتمويل عجز موازين مدفوعاتها والمزايا التكنولوجية والفنية وغيرها حيث يعتبر هذا الفريق أن منافع الاستثمار الأجنبي تعود على الطرفين (الدول المضيفة والشركات الأجنبية). أما الفريق المعارض فهو يرى أن منافع الاستثمار الأجنبي تصب في مصلحة الشركات الأجنبية أكثر منها لفائدة الدول المضيفة.

وهذا ما سوف نحاول التعرف عليه من خلال دراسة الآثار الايجابية والسلبية للاستثمار الأجنبي المباشر.

المطلب الأول: الآثار الايجابية للاستثمار الأجنبي المباشر

يرى المؤيدون للاستثمار الأجنبي المباشر أن له مزايا ومنافع جمة، خاصة فيما يتعلق بالجانب التمويلي، ونقل التكنولوجيا والمهارات الفنية والإدارية، وخلق فرص العمل والمساهمة في التنمية الاقتصادية، وهو ما سنوضحه في دراسة الآثار الايجابية للاستثمار الأجنبي المباشر.

أولاً: سد الفجوة التمويلية: تعاني الدول النامية خاصة من نقص التمويل مع انخفاض معدلات الادخار المحلي بسبب انخفاض مستويات الدخل، ومع تزايد أعباء الديون الخارجية، ولسد هذه الفجوة التمويلية، كانت الاستثمارات الأجنبية أقل تكلفة من الديون وأصبحت أهم مصدر لتدفق رؤوس الأموال الأجنبية إلى الدول النامية، بالإضافة إلى أنها تعتبر مورد هام بالنسبة لإيرادات الدولة من خلال حصيلة الضرائب والرسوم على نشاط هذه الشركات.

ثانياً: المساهمة في تحسين ميزان المدفوعات: وذلك عن طريق توفير رؤوس الأموال الموجهة للاستثمار والمساهمة في التنمية الاقتصادية وإمكانية مجابهة قيمة الواردات لهذه الدول دون الحاجة إلى زيادة الصادرات من خلال تزويد السوق المحلية بالسلع والخدمات والتي تؤثر ايجابيا على الميزان التجاري.

كما يعتبر الاستثمار الأجنبي زيادة في النقد الأجنبي للدولة المضيفة، ويظهر ذلك في حساب رأس المال.

ثالثاً: نقل التكنولوجيا: يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر من الوسائل الرئيسية التي تجعل التكنولوجيا المتقدمة في متناول الدول النامية، حيث أنه وسيلة لنقل التكنولوجيا بمعناها الواسع الذي يشمل ليس فقط نقل المعرفة الفنية، ولكن يمتد أيضا إلى نقل المهارات، والقدرات الابتكارية، والأساليب التنظيمية والإدارية والتسويقية.¹ بالإضافة إلى تشجيع الدول النامية على البحث والتطوير لمنافسة الشركات الأجنبية.

¹ عبد الحليم صالح، الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على الادخار (دراسة تطبيقية)، دار التعليم الجامعي، مصر، 2019، ص70.

رابعاً: خلق فرص عمالة: تعاني الدول النامية من مشكلة البطالة مع قلة رؤوس الأموال لفتح مناصب عمل أو مشاريع استثمارية، وبذلك فهي تعتمد على الاستثمار الأجنبي كحل بديل لهذه المشاريع وفتح مناصب عمل سواء كانت مباشرة عن طريق التوظيف المباشر في هذه الاستثمارات أو بصفة غير مباشرة عن طريق إقامة علاقات تكامل رئيسية أمامية وخلفية بين أوجه النشاط الاقتصادي المختلفة في الدولة، من خلال تشجيع المواطنين على إنشاء مشاريع لتقديم خدمات للشركات الأجنبية، ومع الانتشار الجغرافي لهذه الأنشطة سوف يؤدي إلى خلق فرص عمل جديدة في المناطق أو المحافظات النائية داخل الدولة.¹

خامساً: زيادة الإنتاجية كما ونوعاً (تنمية الصادرات): يقوم المستثمر الأجنبي على استثمار أمواله وخبراته في الدول النامية بناء على دراسات علمية معمقة عن الجدوى الاقتصادية للمشروع، وبذلك يقوم بالاستخدام الأمثل للموارد المتاحة، وتكون النتيجة زيادة الإنتاج كما ونوعاً.² ومن ثمة زيادة الصادرات خاصة بين فروع الشركات المتعددة الجنسيات وهو ما يدعم التنمية الاقتصادية بقوة من خلال تنشيط المنافسة على المستوى المحلي، التي تؤدي بدورها إلى إعادة هيكلة الاقتصاد المحلي.

سادساً: الأثر على تنمية رأس المال البشري والتنمية الإدارية: يجلب الاستثمار الأجنبي إلى الدول المضيفة العمالة الماهرة إدارياً وفنياً وتنظيماً، والتي تساهم بدورها في رفع مستوى العمالة المحلية وتطوير الإدارة من خلال النقاط التالية:

✓ تنفيذ برامج للتدريب والتنمية الإدارية في الداخل وفي الدولة الأم؛

✓ تقديم أو إدخال أساليب إدارية حديثة ومتطورة؛

✓ خلق طبقة جديدة من رجال الأعمال؛

✓ استفادة الشركات المحلية من نظيرتها الأجنبية بالأساليب الإدارية الحديثة من خلال التقليد أو المحاكاة.³

سابعاً: المساهمة في تطوير البنية التحتية: حيث يقوم المستثمر الأجنبي بالمساهمة في إعداد وتطوير طرق المواصلات وتوفير النقل والخدمات وتوصيل شبكات المياه والكهرباء والانترنت، لتسهيل نشاطه داخل الدولة المضيفة.

¹ إبراهيم متولي إبراهيم حسن المغربي، دور حوافز الاستثمار في تعجيل النمو الاقتصادي من منظور الاقتصاد الإسلامي والأنظمة الاقتصادية المعاصرة، دار الفكر الجامعي، مصر، 2011، ص159.

² المرجع السابق، ص160.

³ مودع إيمان، مرجع سابق، ص66.

ثامنا: المساهمة في فتح أسواق جديدة: يستغل المستثمر الأجنبي خبراته الإعلانية والتسويقية واتصالاته المسبقة بالأسواق العالمية إلى فتح أسواق جديدة أمام صادرات الدولة المضيفة، والتمتع بمزايا اقتصاديات الحجم.¹

المطلب الثاني: الآثار السلبية للاستثمار الأجنبي المباشر

يرى العديد من المفكرين أن الآثار السلبية للاستثمار الأجنبي على الدول النامية كثيرة ومتعددة، ومن خلال الواقع العملي سوف ندرج مختلف الآثار السلبية لهذه الظاهرة ووفقا للمنطق العلمي.

أولا: الأثر على ميزان المدفوعات: يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر بالسلب على ميزان المدفوعات الدول المضيفة، وذلك عندما تقوم الشركات المتعددة الجنسيات بالمغالاة في استيراد مدخلات الإنتاج والسلع الوسيطة، أو عندما تقوم بإعادة الأرباح إلى البلد الأم، وهو ما يمثل تدفقات عكسية للموارد، يؤدي إلى مزيد من العجز في موازين مدفوعات الدول النامية.²

ثانيا: الأثر على الاستثمارات المحلية: تقوم الاستثمارات الأجنبية بمنافسة الصناعات المحلية والتي تكون تنافسياتها ضعيفة، مما يؤدي إلى كساد أو انهيار الصناعات الوطنية الناشئة، أو صغيرة الحجم.³

ثالثا: الأثر على العمالة ومستويات الأجور: تركز الشركات الأجنبية نشاطها على الصناعات التي تعتمد على أساليب إنتاجية كثيفة رأس المال وعمالة أكثر مهارة وهو ما يعني ارتفاع أجور هذه الفئة، مما يجعل هذه الشركات تفضل استخدام الآلة بدلا من العمالة، وهذا يؤدي إلى هجرة العمالة المؤهلة داخليا ويؤثر سلبا على القطاع العام والخاص المحلي وبالتالي لم تسهم هذه الشركات في حل مشكلة البطالة بل خلقت نوعا من الطبقة بين أجور العمال المؤهلين العاملين لديها والعاملين لدى القطاع العام.

رابعا: الأثر على التنمية الاقتصادية: إن الاعتماد على رأس المال الأجنبي في تحقيق التنمية لن يوصل للتنمية مستقرة، فالتنمية التي لا تأخذ المواد المحلية والقاعدة المحلية أساسا لها لن يكتب لها النجاح، لأنه لا توجد حالة توافق بين مصالح الطرفين، بالإضافة إلى أن هذه الاستثمارات لا تساهم بزيادة كبيرة في تنوع النشاط الاقتصادي وبالتالي لا تكون زيادة في الصادرات التي تساهم بشكل مباشر في إيرادات الدولة الموجهة للتنمية الاقتصادية.⁴

¹ يحي محمد جويبة، المناخ الاستثماري بين المخاطر والتحديات-الاستثمار الأجنبي المباشر، التحكيم في الاستثمار الدولي، الحوكمة الاستثمارية-، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2017، ص35.

² عبد الحليم صالح، مرجع سابق، ص60.

³ يحي محمد جويبة، مرجع سابق، ص32.

⁴ إبراهيم متولي إبراهيم حسن المغربي، مرجع سابق، ص164.

خامسا: الأثر على التكنولوجيا: يرى البعض أن اعتبار هذه الاستثمارات مصدرا للتكنولوجيا ما هو إلا وهم تكنولوجي، فالتكنولوجيا المتقدمة تتسم بالكثافة الرأسمالية العالية بغض النظر عن ملاءمتها لظروف الإنتاج بالدول المستقبلية لها، وبذلك فهي تزيد في تخلفها وتحرم التكنولوجيا الوطنية من فرصة التطور والازدهار ولتبقى رهينة التبعية.¹

فالشركات المحلية لن تصمد أمام الأجنبية لما تمتلكه من تكنولوجيا عالية ومعقدة، بالإضافة إلى أن هذه الشركات الأجنبية تقوم بجلب التكنولوجيا المتقدمة والتي تبقى على الفجوة بين الدول المتقدمة والدول النامية المضيفة.

سادسا: الأثر على إيرادات الدولة من الضرائب والرسوم: تقوم الدول المضيفة بمنح مزايا واعفاءات ضريبية وجمركية لجذب الاستثمارات الأجنبية، وفي الجانب المقابل تكون هذه الدولة قد ضيقت موارد محتملة لها تؤثر سلبا على مستويات التنمية لديها، خاصة إذا اضطرت لمنح هذه المزايا أيضا للمستثمر المحلي على سبيل المساواة.

سابعا: الأثر على ازدواجية الاقتصاد: يؤدي وجود الاستثمارات الأجنبية في الدول المضيفة إلى حالة من ازدواجية الاقتصاد، حيث يكون هناك قطاع متطور مملوك للشركات متعددة الجنسيات، وقطاع آخر غير متطور مملوك للمنشآت المحلية.²

ثامنا: الأثر على الحياة السياسية: تقوم الشركات الأجنبية في إطار الحفاظ على مصالحها في الدول المضيفة بممارسة الأساليب غير المشروعة، وذلك عن طريق تقديم الرشاوي لشراء ذمم الساسة، ومتخذي القرار لقبول شروطهم القاسية، أو غض الطرف عن المخالفات القانونية، وهذا ما يزيد من نفوذ هذه الأخيرة وتقليص دور الدولة ووضعها جبرا تحت وصاية المصالح الرأسمالية الدولية والتخلي عن إصلاح الشأن العمومي والاجتماعي لمواطنيها.

تاسعا: الأثر على المستوى الاجتماعي والثقافي: إن المنتجات التي تنتجها الشركات الأجنبية هي منتجات دول متقدمة، وأبناء الدول النامية هم في غنى عنها، فهي تسعى إلى خلق قيم استهلاكية جديدة من خلال الطلب على التكنولوجيا كالهاتف النقال وتوزيع نشاط الانترنت والتجارة الالكترونية لزيادة الطلب، وبهذا تكون هذه الشركات قد ساهمت في تغيير النمط الاستهلاكي لأفراد الدول المضيفة، وكما هو معلوم أن هذه التكنولوجيا غير متاحة للجميع فأصحاب القدرة المادية تأثرو بهذا الاستهلاك الترفي أما الأغلبية فأصبحت بالإحباط والانحراف للحصول على أموال لإشباع حاجاتهم، وبالتالي نجد أن الاستثمار الأجنبي قد أثر على الحياة

¹المرجع السابق، ص162.

²عبد الحليم صالح، مرجع سابق، ص66

الاجتماعية والثقافية لأفراد الدول النامية سلبا وبدرجات عالية جدا إلى درجة طمس ملامح الهوية الوطنية في بعض الدول.

عاشرا: الأثر على البيئة: تساهم أنشطة الشركات الأجنبية في تفاقم مشكلة التلوث البيئي في الدول النامية، خاصة في مجال الصناعات الاستخراجية والتي لا تستطيع اقامتها في دولها الأصلية بسبب القوانين التي تمنعها والاهتمام المتزايد بالبيئة في الدول المتقدمة.¹

¹مودع ايمان، مرجع سابق، ص74.

خلاصة الفصل الأول

حاولنا في هذا الفصل الإلمام بمختلف الجوانب التي تمس ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر وتوصلنا إلى النتائج التالية:

➤ الاستثمار الأجنبي المباشر هو ظاهرة اقتصادية قديمة، تسمح بتدفق رؤوس الأموال بين الدول على المدى الطويل؛

➤ يتميز الاستثمار الأجنبي بأنه استثمار حقيقي منتج، يبحث عن الربح الصافي، وهو أكثر ضمانا للدول النامية من حيث التمويل مقارنة مع التمويل بالقروض؛

➤ تأخذ تدفقات رؤوس الأموال بين الدول أشكالاً مختلفة، تتحدد حسب سياسات الدول المضيفة واستراتيجيات الشركات الأجنبية، لعل أهمها هو الاستثمار المشترك، أو المملوك بالكامل، أو الشركات متعددة الجنسيات؛

➤ لا يحقق الاستثمار الأجنبي أهدافه إلى بوجود مناخ استثماري ملائم في الدول المضيفة، يرتكز على ظروف سياسية وأمنية، وقوانين وتشريعات مناسبة، وظروف اقتصادية واجتماعية، تعمل مجملها على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر؛

➤ اختلاف الآراء حول آثار الاستثمار الأجنبي المباشر بين مؤيد له، يرى أنه يساهم في تمويل عجز موازين مدفوعات الدول المضيفة، ويجلب التكنولوجيا، ويحقق التنمية الاقتصادية، وبين معارض له يرى أن آثاره السلبية تشمل زيادة العبء على ميزان المدفوعات من خلال تحويل الأرباح، وتغيير أنماط الاستهلاك العام والتلوث البيئي وزيادة الفروق الاجتماعية، والتدخل في الحياة السياسية.

الفصل الثاني

الاستثمارات العربية

اليمنية

تمهيد

الاستثمار العربي البيني هو استثمار أجنبي مباشر خارج حدود الدولة العربية لكن في دولة عربية أخرى، وتحكم هذه الاستثمارات محددات، حيث تعمل الدول العربية على توفير الظروف الملائمة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر أو حتى العربي من خلال صياغة مختلف القوانين والتشريعات وتقديم التسهيلات اللازمة لاستقطاب أكبر قدر ممكن من الاستثمار الأجنبي وذلك قصد تكييف اقتصاداتها مع التحولات العالمية، لكن بالرغم من هذه الجهود كان نصيب الدول العربية من الاستثمار الأجنبي دون المستوى المطلوب، وكان التباين بين الدول العربية في حصصها من الاستثمار واضح جدا، وهذا راجع لاختلاف السياسات المنتهجة لكل دولة، وهو ما جعل أيضا الدول العربية تتبوأ مراتب مختلفة ومتباينة في مؤشرات مناخ الاستثمار.

وفي هذا الفصل نحاول التعرف على الجوانب المحيطة بالاستثمارات العربية البينية، ولذلك قمنا بتقسيم

الفصل الثاني إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: ماهية الاستثمارات العربية البينية وواقع المناخ الاستثماري في الدول العربية؛

المبحث الثاني: تطور الاستثمار العربي البيني وتوجهاته في الدول العربية؛

المبحث الثالث: العوائق التي تواجه الاستثمار في الدول العربية والجهود المبذولة لحلها.

المبحث الأول: ماهية الاستثمارات العربية البينية وواقع المناخ الاستثماري في الدول العربية

تعتبر ظاهرة الاستثمارات العربية البينية أحد مظاهر الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث تدرس تدفقات الاستثمار الأجنبي الصادر والوارد بين الدول العربية بصفة خاصة، والقطاعات المستهدفة لهذه الاستثمارات، وقد تطورت هذه الظاهرة بتطور الاستثمار الأجنبي. وسنتناول في هذا المبحث تعريف هذه الظاهرة وأهميتها، وأهم المؤشرات الدولية التي تسمح بدراسة مناخ الاستثمار في الدول العربية.

المطلب الأول: ماهية الاستثمارات العربية البينية

نتناول في هذا المطلب تعريف الاستثمارات العربية البينية والأهمية المترتبة بها.

أولاً: تعريف الاستثمارات العربية البينية

تعرف الاستثمارات العربية البينية بأنها تلك التدفقات الرأسمالية التي يكون مصدرها مواطنون عرب طبيعيون ومؤسسات عربية معنوية -من خارج الأقطار العربية المضيفة- والتي توظف في مشاريع استثمارية عربية خاصة أو عامة أو مختلطة تدار على أسس تجارية.¹ ولا تقتصر التدفقات الرأسمالية على انتقال رأس المال فقط، بل كل ما يرافق هذا النوع من التدفقات الرأسمالية سواء لجهة انتقال التكنولوجيا، وما يرافقها من فنون إنتاجية حديثة وكذلك مهارات إدارية وتنظيمية وخبرات فنية.²

ثانياً: أهمية الاستثمارات العربية البينية

تلعب الاستثمارات العربية البينية دوراً هاماً في الحياة الاقتصادية للدول العربية، ويمكن إيضاح هذه الأهمية في النقاط التالية:

➤ **تخفيف أعباء التنمية العربية:** تكمن أهميتها في الخدمات التي تقدمها للتنمية العربية، حيث تقوم بتخفيف عبء تقليل الاستهلاك لتوليد المدخرات في دول العجز العربية، عن طريق إضافة المدخرات الفائضة من دول الفائض إلى دول العجز.

¹ علي لطفى، الاستثمارات العربية ومستقبل التعاون الاقتصادي العربي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2009، ص125.

² خضر الأورفلي، رياض الاشر، الاستثمارات العربية البينية، مجلة جامعة البعث، سوريا، المجلد 38، العدد 52، 2016، ص79.

ويؤدي انسياب هذه الاستثمارات إلى إضافة إلى حجم الموارد المتاحة للاستخدام في اقتصاديات الدول المضيفة، ويتضمن إمكانية زيادة كفاءة الموارد المحلية ورفع انتاجياتها من خلال تشغيل الموارد العاطلة.¹

➤ **تحقيق التكامل العربي في مجال الاستثمار الإنتاجي:** ركزت الدول العربية جهودها لتحقيق التكامل العربي على المجال السياسي والعسكري، وأهملت الدور الاقتصادي والاستثماري، في الوقت الذي تتسم فيه اقتصاداتها بالضعف وقلة التطور مع إهمال جانب التكامل الإنتاجي.

لذلك كان لزاما على الدول العربية لتحقيق التكامل أن تعمل على إقامة قاعدة إنتاجية تقوم على أساسها العلاقات التجارية، وتساهم في توسيع التبادل التجاري بين الدول بعد توفير المنتجات عن طريق الاستثمار الإنتاجي الذي يعتبر كمدخل أساسي وحاسم للتكامل العربي.

المطلب الثاني: واقع المناخ الاستثماري في الدول العربية

توجد العديد من المؤشرات التي تهتم بدراسة أهم العوامل التي تساهم في جذب أو طرد الاستثمار الأجنبي المباشر، وقد تختلف هذه العوامل باختلاف الجهة المصدرة لهذه المؤشرات، وطبيعة المعايير الفرعية المكونة لكل مؤشر، وسنحاول التطرق لأهم المؤشرات الدولية ووضع الدول العربية فيها.

أولاً: مؤشر الحرية الاقتصادية:

يصدر هذا المؤشر عن معهد "هيرتاج فاونديش" وصحيفة وول ستريت جورنال، حيث تم اعتماده منذ سنة 1995، ويقاس درجة تدخل الحكومة في الاقتصاد وتأثير ذلك على الحرية الاقتصادية لأفراد المجتمع، ويعتمد في قياسه على خمسين (50) مؤشر يتم ضمهم في عشر (10) مجموعات تشمل:

السياسات النقدية، السياسات التجارية، الموازنة، التدخل الحكومي في مجالات الاقتصاد، استقطاب رأس المال الأجنبي، التمويل والنظام المصرفي، سياسات الأجور والأسعار، حقوق الملكية، السوق السوداء، التشريعات والإجراءات.²

حيث تمنح هذه المكونات العشر أوزاناً متساوية، ويحتسب المؤشر بأخذ متوسط هذه المؤشرات الفرعية كما يلي:

(80-100) حرية اقتصادية كاملة.

(70-79,9) حرية اقتصادية شبه كاملة.

¹ بلال لوعيل، تطور الاستثمارات الأجنبية المباشرة العربية البينية، مجلة معارف، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة اقلي محند اولحاج، البويرة، العدد 17، ديسمبر 2014، ص 358.

² بولرباح غريب، العوامل المحفزة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وطرق تقييمها، دراسة حالة الجزائر، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، العدد 10، 2012، ص 107.

(60-69,9) الحرية الاقتصادية معتدلة.

(50-59,9) حرية اقتصادية شبه منعدمة.

(0-49,9) انعدام الحرية الاقتصادية¹

وحسب مؤشر الحرية الاقتصادية لسنة 2020 الذي ضم 180 دولة كان ترتيب الدول العربية كما يلي:

الجدول رقم (2): ترتيب الدول العربية وفق مؤشر الحرية الاقتصادية 2020

الدرجة	البلد	الرتبة عربيا	الرتبة عالميا
76,2	الامارات العربية المتحدة	1	18
72,3	قطر	2	31
66,3	البحرين	3	63
66,0	الأردن	4	66
63,6	عُمان	5	75
63,3	المغرب	6	78
63,2	الكويت	7	79
62,4	العربية السعودية	8	83
55,8	تونس	9	128
54,0	مصر	10	142
51,7	لبنان	11	157
49,2	إيران	12	164
46,9	الجزائر	13	169

المصدر: مؤشر الحرية الاقتصادية 2020، متوفر على الموقع: <https://www.heritage.org/index/>. تم الاطلاع يوم

[2020/07/17 الساعة: 0130.](https://www.heritage.org/index/)

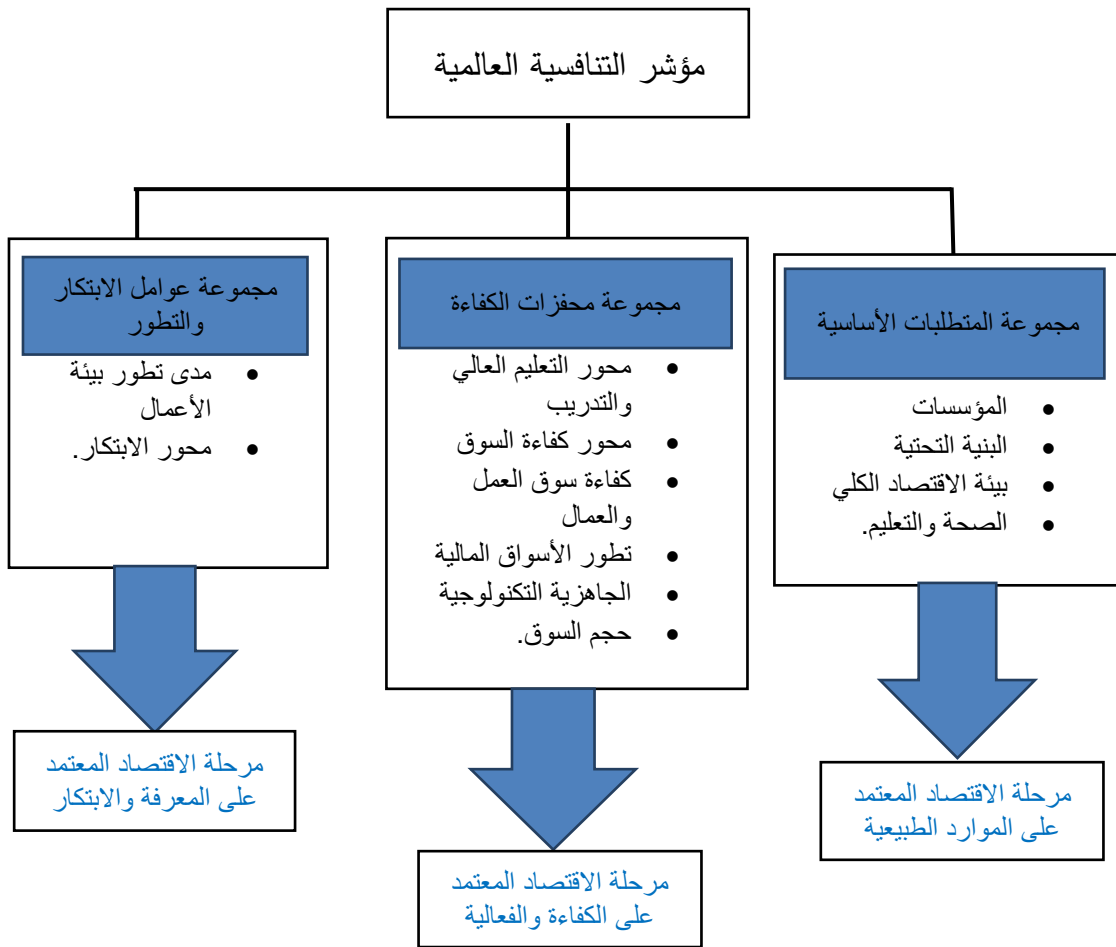
من خلال الجدول نلاحظ أن الامارات العربية المتحدة احتلت المركز الأول عربيا والثامن عشر عالميا لسنة 2020 برصيد 76,2 درجة ومتراجعة ب1,4 درجة مقارنة بسنة 2019 وهذا يعني أنها تتمتع بحرية اقتصادية عالية، تليها دولة قطر في المرتبة الثانية عربيا و31 عالميا برصيد 72,3 نقطة من المئة، بينما احتلت الجزائر المرتبة 14 عربيا و169 عالميا برصيد 46,9 درجة حيث تقدمت ب0,7 نقطة من المئة مقارنة بسنة 2019، بينما احتلت تونس المرتبة التاسعة عربيا و128 عالميا برصيد 55,8 درجة ومتقدمة بذلك ب0,4 درجة مقارنة مع

¹معهد هيرتاج، تقرير مؤشر الحرية الاقتصادية 2020، متوفر على الموقع <https://www.heritage.org/index/>

سنة 2019، وهذه الدرجات المحققة تعكس انعدام الحرية الاقتصادية في الدول العربية وخاصة المغاربية وهو ما يتطلب منها جهدا كبيرا لتحسين أوضاعها الاقتصادية.

ثانيا: مؤشر التنافسية العالمية: يصدر المؤشر ضمن التقرير السنوي للتنافسية العالمية الذي يصدر عن المنتدى الاقتصادي العالمي، حيث يقوم هذا الأخير بدراسة وقياس العوامل التي تعزز القدرة التنافسية للدول على أساس الاقتصاد الكلي والجزئي، ويتم تقسيم تنافسية الدول بناء على 12 معيارا رئيسي، وهذه المعايير تقابل ثلاث مراحل رئيسية والمتمثلة في الشكل التالي:

الشكل رقم (2): معايير مؤشر التنافسية العالمية



المصدر: المعهد العربي للتخطيط، تحليل تقرير تنافسية الدول العربية، متاح عبر الموقع

http://www.arab-api.org/images/training/programs/1/2017/414_P17018-5.pdf تم الاطلاع بتاريخ

2020/06/30. الساعة: 16:00.

وقد كان ترتيب الدول العربية وفقا لمؤشر التنافسية العالمية لسنة 2019 كالتالي:

الجدول رقم(3): ترتيب الدول العربية وفق مؤشر التنافسية العالمية لسنة 2019:

الرتبة عالميا	البلد	الدرجة
25	الامارات العربية المتحدة	75,0
29	قطر	72,9
36	المملكة العربية السعودية	70,0
45	البحرين	65,4
46	الكويت	65,1
53	سلطنة عُمان	63,6
70	الأردن	60,9
75	المغرب	60,0
87	تونس	56,4
88	لبنان	56,3
89	الجزائر	56, 3
93	مصر	54,5
140	اليمن	35,5

المصدر: المنتدى الاقتصادي العالمي، تقرير التنافسية العالمية، متاح عبر الموقع،

http://www3.weforum.org/docs/WEF_TheGlobalCompetitivenessReport2019.pdf تم الاطلاع بتاريخ:

2020/05/05. الساعة: 12:50.

احتلت دول المشرق العربي المراكز الأولى عربيا وعالميا من بين 141 دولة مصنفة في ترتيب عام 2019، فنجد أن الامارات العربية المتحدة في المركز الأول عربيا والخامس والعشرين عالميا برصيد 75 نقطة، تليها دولة قطر بترتيب 29 عالميا والثانية عربيا من حيث التنافسية العالمية برصيد 72,9، وتأتي بعدها العربية السعودية في المرتبة الثالثة وبترتيب 36 عالميا برصيد 70 نقطة، مما يعكس قوة تنافسية هذه الاقتصاديات، في حين سجلت الدول العربية الأخرى مستويات متدنية على غرار المغرب وتونس اللتين سجلتا على التوالي المراتب الثامنة والتاسعة عربيا والمرتبة الخامسة وسبعين والسابعة وثمانين عالميا برصيد 60، و56,4 نقطة على التوالي، بينما احتلت الجزائر المرتبة الحادية عشر عربيا والتاسع وثمانين عالميا برصيد 56,3 نقطة، وتذيلت اليمن الترتيب العربي والعالمي برصيد 35,5 نقطة وهو ما يعكس ضعف تنافسية هذه الدول.

ثالثاً: مؤشر مدركات الفساد

يقيس مؤشر مدركات الفساد لعام 2018 الصادر عن منظمة الشفافية الدولية مستويات الفساد في القطاع العام في 180 دولة ومنطقة. ويستند المؤشر إلى 13 استطلاعاً في صفوف رجال الأعمال والخبراء على مقياس يتراوح بين 0 (الأكثر فساداً) و100 (الأكثر نزاهة)¹. والجدول الموالي يوضح ترتيب الدول العربية حسب هذا المؤشر لسنة 2018.

الجدول رقم(4): ترتيب الدول العربية وفقاً لمؤشر مدركات الفساد لسنة 2018

الرتبة عالمياً	البلد	الدرجة	الرتبة عالمياً	البلد	الدرجة
23	الإمارات العربية السعودية	70	105	الجزائر	35
33	قطر	62	105	مصر	35
53	عُمان	52	138	إيران	28
58	الأردن	49	138	لبنان	28
58	المملكة العربية السعودية	49	168	العراق	18
73	المغرب	43	170	ليبيا	17
73	تونس	43	176	اليمن	14
78	الكويت	14	178	سوريا	13
99	البحرين	36	/	/	/

المصدر: منظمة الشفافية العالمية، تقرير مدركات الفساد 2018، متاح على الموقع:

https://www.transparency.org/files/content/pages/CPI_2018_Executive_summary_web_AR.pdf

ص 10. تم الاطلاع بتاريخ: 2020/05/02. الساعة: 14:00.

من خلال الجدول نجد أنّ دولة الإمارات العربية المتحدة احتلت المرتبة الأولى عربياً والثالثة وعشرين عالمياً بدرجة 70 من المئة متراجعة بدرجتين عن سنة 2017 أين حققت درجة 21 برصيد 71 نقطة، وفي سنة 2019 تحسنت بدرجتين لتحتل المرتبة 21 برصيد 71 نقطة وهو ما يعكس جهود الدولة في مكافحة الفساد، تلتها دولة قطر بالمرتبة الثانية عربياً والثالثة وثلاثين عالمياً بدرجة 62 من المئة حيث تقدمت في الترتيب لثلاث درجات لسنة 2019 وحققت درجة 30 وبنفس الرصيد، وتوسّطت كل من المملكة العربية السعودية والأردن الترتيب العربي والعالمى بترتيب 58 عالمياً وبرصيد 49 نقطة لسنة 2018، لكن في سنة 2019 تراجع الأردن إلى المرتبة 60 برصيد 48 نقطة، في حين تقدمت السعودية إلى المرتبة 51 برصيد 53 نقطة مما

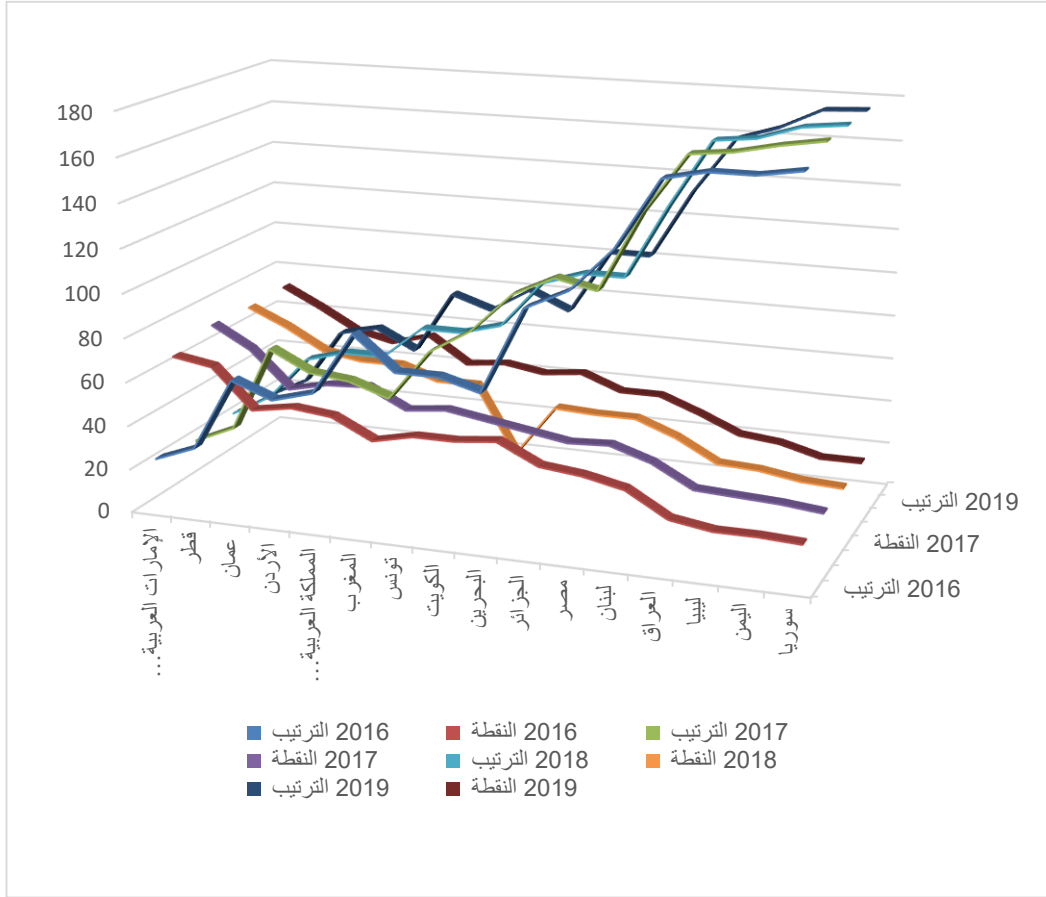
¹منظمة الشفافية العالمية، تقرير مؤشر مدركات الفساد لسنة 2018، متاح على الموقع:

https://www.transparency.org/files/content/pages/CPI_2018_Executive_summary_web_AR.pdf

يعني جهود المملكة في مكافحة الفساد، بينما نجد دول المغرب العربي في المراتب المتأخرة على غرار المغرب التي حققت درجة 43 بترتيب السابع عربيا و 73 عالميا لسنة 2018 متقدمة بذلك عن المرتبة 81 برصيد 40 نقطة لسنة 2017، والمرتبة 90 لسنة 2016 لكنها تراجعت في سنة 2019 إلى المرتبة 80 عالميا برصيد 41 نقطة، تليها تونس، لتأتي الجزائر في المرتبة الحادي عشر عربيا و المئة وخمسة عالميا بدرجة 35 درجة مما يعكس نقشي مستوى الفساد الاداري والحكومي في هاته الدول، وتذيلت سوريا واليمن الترتيب العربي والعالمي بترتيب 177-178 لسنتي 2018-2019 على التوالي.

والشكل الموالي يوضح ترتيب ورصيد الدول العربية في مؤشر مدركات الفساد للسنوات 2016-2019:

الشكل رقم(3): ترتيب ورصيد الدول العربية في مؤشر مدركات الفساد للسنوات 2016-2019



المصدر: من اعداد الطالبة بناء على معطيات الملحق رقم(2)

رابعا: مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار:

هو مقياس مركب تصدره المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، يوضح مدى توافر إمكانيات جذب الاستثمار في دول العالم من خلال رصد 56 متغير في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية، وبناء على قيم المتغيرات لكل دولة يقوم المؤشر بمنح كل دولة درجة معينة من إجمالي 100 درجة. وقد تم توزيع المتغيرات الـ 56 إلى ثلاث مجموعات رئيسية تضم 11 مؤشر فرعي، وهي: استقرار الاقتصاد الكلي، الوساطة المالية والقدرات التمويلية، البيئة المؤسسية، بيئة أداء الأعمال، حجم السوق وفرص سهولة النفاذ إليه، الموارد البشرية والطبيعية، عناصر التكلفة، الأداء اللوجستي، اقتصاديات التكتل، عوامل التميز والتقدم التكنولوجي.¹

والشكل الموالي يوضح أكثر هذه المؤشرات والمعايير التي تدخل في تكوين كل مؤشر:

¹ المؤسسة العربية لضمان وائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، مؤشر لضمان الاستثمار، الكويت، 2019، ص7.

وقد شمل مؤشر 2019، 109 دولة من مختلف أنحاء العالم، من بينها 16 دولة عربية.

ومقارنة بتقرير 2018 فقد انخفضت جاذبية الدول العربية للاستثمار الأجنبي بدرجة طفيفة، وعلى مستوى المجموعات فقد تصدرت دول الخليج (السعودية، الإمارات، الكويت، قطر، سلطنة عمان، البحرين) الأداء العربي بقيمة 49,7 نقطة من 100 خلال 2019، تليها دول المشرق العربي (مصر، لبنان، الأردن) في المرتبة الثانية بقيمة 38,5 نقطة من 100 مع انخفاض أدائها مقارنة بسنة 2018، وجاءت دول المغرب العربي (تونس، المغرب، الجزائر) المرتبة الثالثة بقيمة 38 نقطة، وأخيرا دول الأداء المنخفض.

وكان وضع الدول العربية في الأحد عشر مؤشر الفرعية لعام 2019 كالتالي: ¹

- ❖ **مؤشر استقرار الاقتصاد الكلي:** شهد الأداء العربي في هذا المؤشر تراجعا كبيرا، حيث احتلت المنطقة العربية المرتبة السابعة والأخيرة عالميا في أداء المجموعات، وبدرجة مقدرة ب 70,8 نقطة ويعود ذلك لتراجع أداء جميع المجموعات العربية في المؤشر فيما عدا دول المغرب العربي.
- ❖ **مؤشر الوساطة المالية والقدرات التمويلية:** تقدمت المنطقة إلى المرتبة الثالثة عالميا، برصيد 30,3 نقطة كما أزاحت مجموعة دول الخليج مجموعة دول المشرق العربي عن الصدارة عربيا.
- ❖ **مؤشر البيئة المؤسسية:** جاء أداء الدول العربية متواضعا جدا حيث احتلت الدول العربية المرتبة السادسة عالميا، برصيد 37,8 نقطة مع تسجيل تحسن في أداء المجموعات العربية مقارنة بعام 2018.
- ❖ **مؤشر بيئة الأعمال:** حلت الدول العربية في المرتبة الرابعة عالميا بصدارة دول الخليج، وبرصيد 59,2 نقطة وارتفاع في أداء المجموعات العربية مقارنة بسنة 2018.
- ❖ **مؤشر حجم السوق وفرص وسهولة النفاذ إليه:** احتلت المنطقة العربية المرتبة الرابعة عالميا، وبرصيد 41,3 نقطة حيث تصدرت دول الخليج المجموعة العربية مع تحسن الأداء مقارنة بسنة 2018.
- ❖ **مؤشر الموارد البشرية والطبيعية:** جاء الأداء العربي قريبا من الأداء العالمي، حيث احتلت المنطقة المرتبة الثالثة عالميا، وبرصيد 45,0 نقطة لكن سجلت تراجعا في أدائها مقارنة ب 2018.
- ❖ **مؤشر عناصر التكلفة:** ارتفع أداء المجموعة العربية مقارنة بسنة 2018، لكن أدائها كان أقل من الأداء العالمي، حيث احتلت المرتبة السادسة، وبرصيد 46,5 نقطة.
- ❖ **مؤشر الأداء اللوجستي:** انخفض الأداء العام مقارنة بسنة 2018، حيث احتلت المنطقة المرتبة الرابعة عالميا، برصيد 36,2 نقطة.

¹المرجع السابق، ص 10، 9.

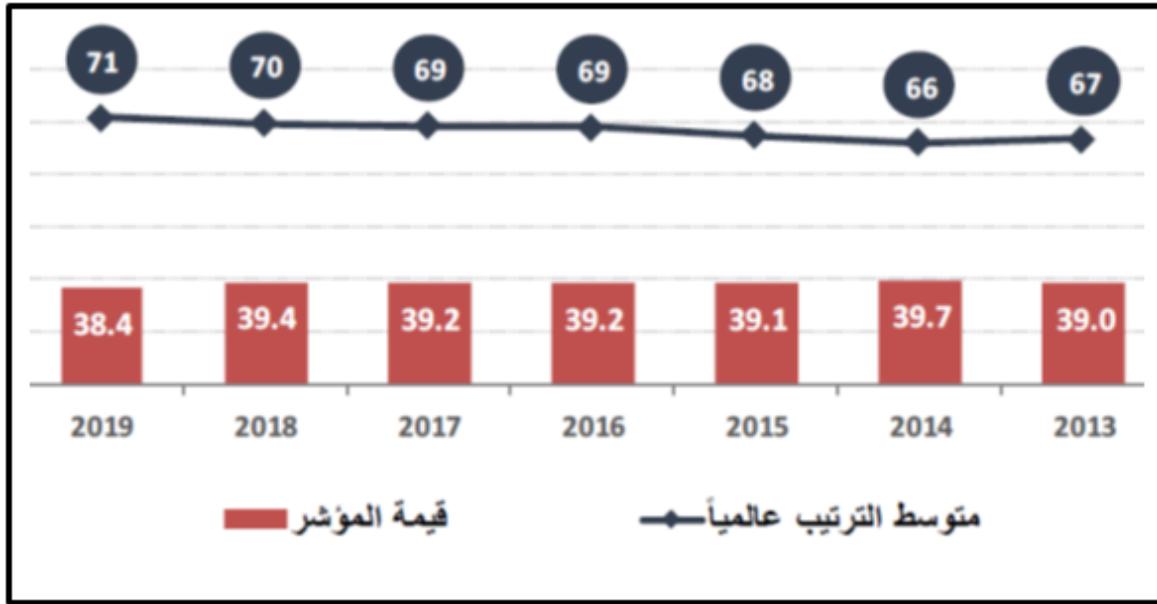
❖ **مؤشر الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات:** جاء الأداء العربي أقل من المتوسط العالمي، برصيد 35,5 نقطة، مع تسجيل تحسن أداء مجموعتي المغرب العربي والأداء المنخفض، وتراجع أداء مجموعتي الخليج والمشرق لعام 2018.

❖ **مؤشر اقتصاديات التكتل:** ارتفع أداء المؤشر مقارنة بعام 2018، وكان الأداء لعام 2019 قريبا من الأداء العالمي، أي برصيد 13,7 نقطة.

❖ **مؤشر عوامل التميز والتقدم التكنولوجي:** سجلت الدول العربية تراجعا في الأداء مقارنة بعام 2018، وكان أداء 2019 أقل بشكل واضح من متوسط الأداء العالمي، حيث بلغ رصيد 26,2 نقطة.

والشكل الموالي يوضح تطور قيم وترتيب الدول العربية في المؤشر العام لجاذبية الاستثمار للفترة (2013-2019)

الشكل رقم(5): تطور قيم وترتيب المؤشر العام للجاذبية في الدول العربية للفترة (2013-2019)



المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية، مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار 2019، ص27. متاح على الموقع: www.dhaman.org

من خلال الشكل أعلاه يتبين لنا أن الدول العربية حافظت خلال الفترة 2013-2019 على نفس الدرجات وبتغير بسيط جدا إذ أنها لم تتعدى 39,7 كأعلى نقطة و38,4 كأقل نقطة، بينما كان متوسط الترتيب العالمي يتراوح بين 71 نقطة كأعلى حد و66 نقطة كأدنى حد، وبالتالي فإن أداء الدول العربية لم يصل حتى إلى المتوسط العالمي.

المبحث الثاني: تطور الاستثمار العربي البيني وتوجهاته في الدول العربية

تتبين أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال تدفقاته الصادرة والواردة إلى دول العالم بصفة عامة، والدول العربية بصفة خاصة، وكذلك تحديد التوزيع القطاعي لهذه الاستثمارات، وهو ما سوف نقوم بدراسته في هذا المبحث.

المطلب الأول: تطور تدفق الاستثمار الأجنبي والعربي في الدول العربية

نتطرق في هذا المطلب إلى تطور تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية من مختلف أنحاء العالم، وأيضاً تطور تدفقات الاستثمارات العربية البينية خلال فترة الدراسة.

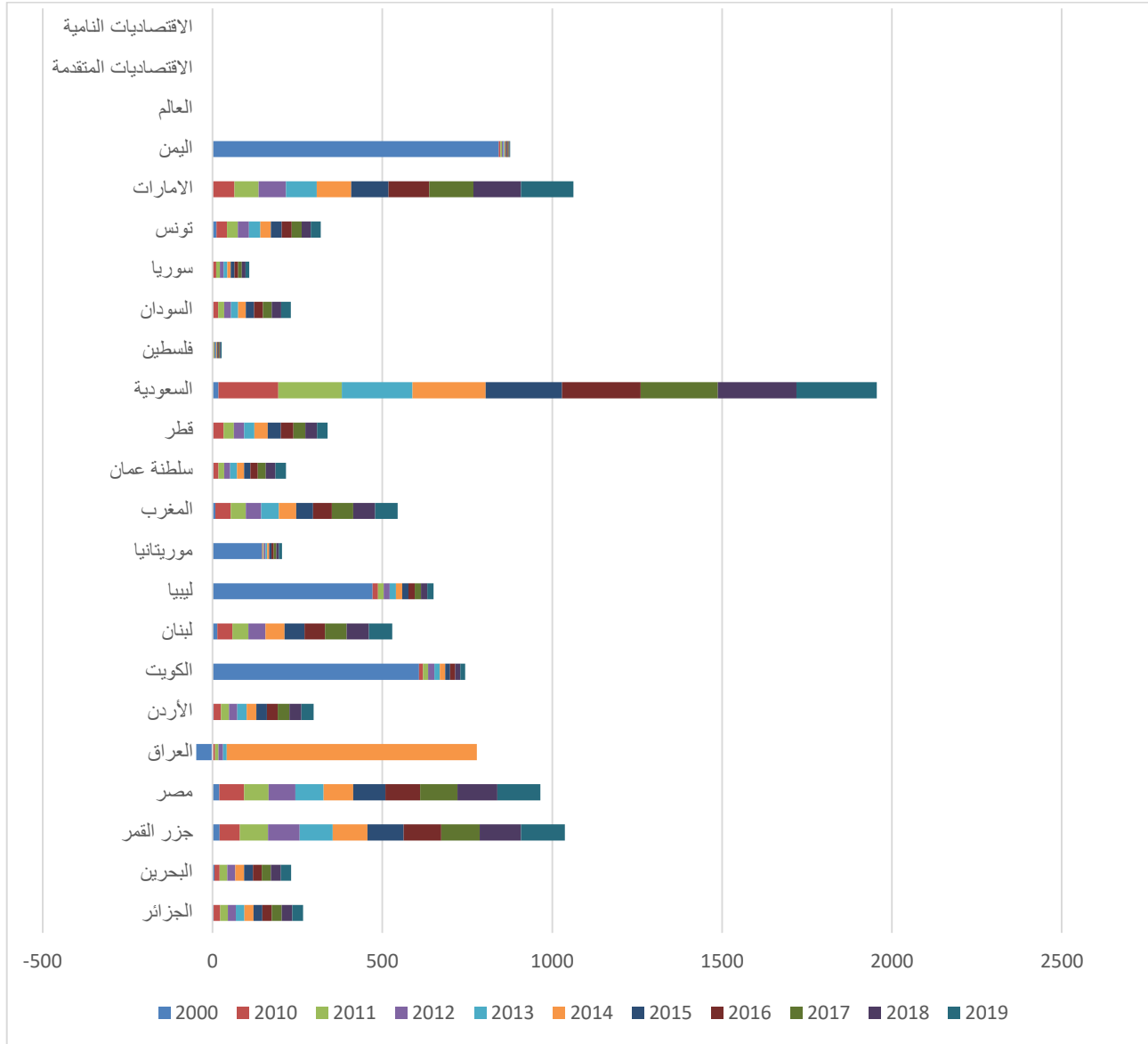
أولاً: تطور تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية

سجلت المنطقة العربية في الفترة ما بين جانفي 2003 إلى ديسمبر 2019 ما مجموعه 14816 مشروع استثماري أجنبي جديد، أي ما يعادل 5% من الإجمالي العالمي، حيث بلغت التكلفة الاجمالية لتلك المشاريع 1243 مليار دولار، بمتوسط تكلفة يبلغ 83,90 مليون دولار لكل مشروع.

وقد سجلت المنطقة ارتفاعاً ملحوظاً في عدد المشاريع الواردة إلى المنطقة في 2019 بنسبة 24% إلى 1092 مشروع، إلا أنها شهدت تراجعاً في التكلفة الاستثمارية لتلك المشاريع بنسبة 27% إلى 60,21 مليار دولار.¹ والجدول في الملحق رقم (1) يوضح أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول العربية. والشكل البياني التالي يوضح تطور أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية خلال الفترة (2000 و 2010-2019).

¹ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، 2020، ص 6.

الشكل رقم (6): تطور أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول العربية خلال الفترة (2000 و2010-2019).
الوحدة: مليون دولار



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على معطيات الجدول في الملحق رقم (1)

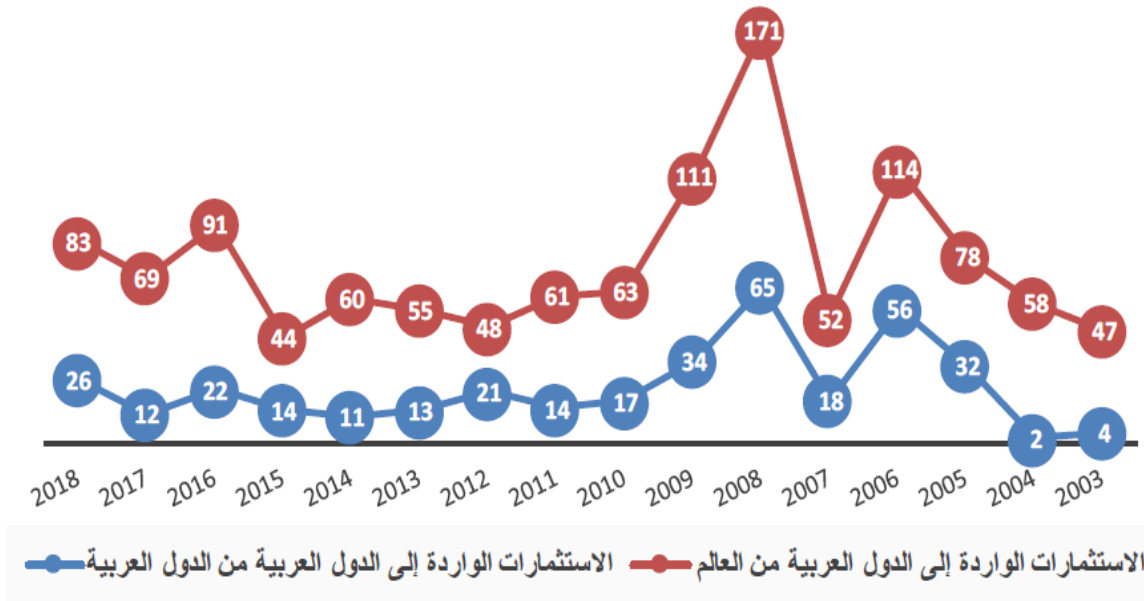
من خلال تحليل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول العربية خلال الفترة 2000 و 2010-2019، نلاحظ تطور هاته التدفقات عبر الدول وتباين كبير في مستوى الحصص لكل دولة، فهناك دول مستقطبة للاستثمار الأجنبي بشكل واضح وكبير وهناك دول أخرى تستحوذ على جزء بسيط من هاته الاستثمارات، حيث نجد أن مصر حصلت على أعلى تكلفة استثمار لسنة 2000 بقيمة 19955 مليار دولار، وبدأت هذه الاستثمارات في التزايد حتى بلغت 126639 مليار دولار في 2019.

في حين حققت السعودية أعلى قيمة في 2010 بـ 176378 مليار دولار، وبقيت في صدارة الدول المستقطبة للاستثمار الأجنبي حتى 2019 أين وصلت حصتها إلى 236166 مليار دولار، وهي الأعلى على الإطلاق. تلتها الامارات العربية المتحدة بـ 154107 مليار دولار في 2019، بعد أن كانت تستحوذ على استثمار بـ 1069 مليار دولار في سنة 2000. ونلاحظ أن سوريا توقف فيها الاستثمار منذ 2011 وبقي ثابتا عند نفس الحصة وهذا راجع للظروف الأمنية بالمنطقة.

وعن الدول التي حققت ادنى مستوى لها فنجد ليبيا واليمن وموريتانيا هم الدول الأقل استقطابا للاستثمار في المنطقة العربية .

ويوضح الشكل الموالي تطور تدفق الاستثمار الأجنبي إلى المنطقة العربية من حيث التكلفة و من جميع أنحاء العالم ومن الدول العربية بينها خلال فترة الدراسة،

الشكل رقم(7): تطور تكلفة مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الجديدة الواردة إلى الدول العربية خلال الفترة (2003-2018).
الوحدة: مليار دولار.



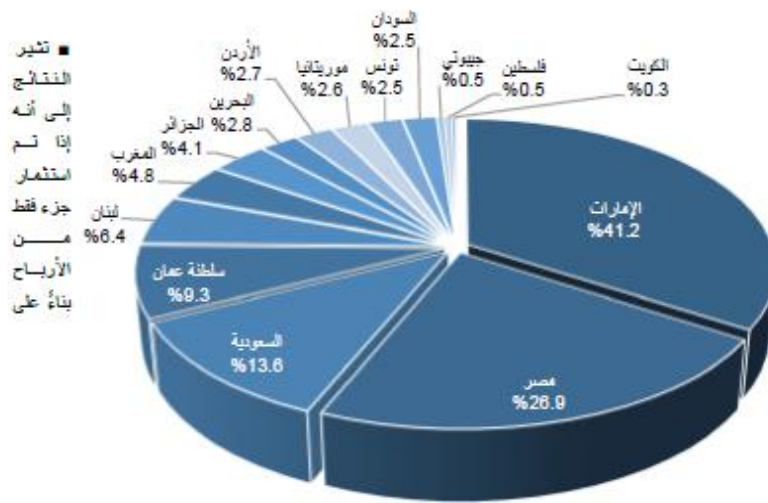
المصدر: المؤسسة العربية لضمان وائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، 2019، ص17.

نلاحظ من الشكل أعلاه أنّ الاستثمار الأجنبي المتدفق من دول العالم أكبر بكثير من الاستثمار العربي، ففي سنة 2003 استقبلت الدول العربية استثمار من مختلف أنحاء العالم بقيمة 47مليار دولار، بينما كان الاستثمار العربي البيني لتلك السنة 4 مليار دولار فقط فالفرق هنا شاسع جدا، وكانت سنة 2008 هي أعلى السنوات استقطابا لكلا الاستثمارين حيث بلغ الاستثمار الأجنبي المباشر ذروته بـ 171 مليار دولار، بينما

حقق الاستثمار العربي البيني 65 مليار دولار فقط، وبعدها بدأت الاستثمارات الأجنبية والعربية في التراجع حتى سنة 2016 أين بلغت 91 مليار دولار للاجنبي و 22 مليار للاستثمار العربي، ثم انخفضت أيضا في سنة 2017، وعادت للإرتفاع في سنة 2018 لكنها بأقل تكلفة حيث بلغت فقط 83 مليار دولار للاستثمار الأجنبي، و26 مليار دولار للاستثمار العربي البيني.

وكانت حصة كل دولة من الاستثمار الأجنبي الوارد إلى الدول العربية كما هو مبين في الشكل الموالي:

الشكل رقم(8): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة للدول العربية حسب الحصص لسنة 2018.



المصدر: المؤسسة العربية لضمان وائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، 2020، ص35.

نلاحظ من خلال هذا الشكل أن دولة الامارات العربية المتحدة تستحوذ على أكبر نسبة من تدفقات

الاستثمار الأجنبي الوارد على الدول العربية لسنة 2018 بنسبة 41,2%، تليها مصر بنسبة 26,9% من

الإجمالي، لتحل السعودية في المرتبة الثالثة بنسبة 13,6% ، بينما حققت سلطنة عمان تدفقات بنسبة 9,3%،

في حين حققت دول المغرب العربي مستويات دنيا في استقطابها للاستثمار الأجنبي أين حققت المغرب أعلى

نسبة ب 4,8% من الإجمالي، وحصلت الجزائر على 4,1% ، وتونس والسودان على 2,5% ، بينما كانت أقل

نسبة ب 0,3% من نصيب دولة الكويت.

الشكل رقم(9): اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 2003-2019.



المصدر: المؤسسة العربية لضمان وائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2020، ص6.

يمثل هذا الشكل اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 2003-2019 من حيث عدد المشاريع والتكلفة في نفس الوقت، ونلاحظ منه أنه كلما زادت المشاريع زادت التكلفة الاستثمارية إلا في حالات قليلة جدا أين نجد عدد مشاريع قليل لكن تكاليفه كبيرة، وكانت ذروة هذه المشاريع في سنة 2018 حيث بلغ عدد المشاريع في تلك السنة 1296 مشروع بتكلفة 167305 مليار دولار وكانت سنة 2004 هي الأقل من حيث عدد المشاريع ب429 مشروع، أما من حيث التكلفة فكانت سنة 2015 هي الأقل بتكلفة ب 44251 مليار دولار، وكانت سنة 2019 في المتوسط من حيث المشاريع والتكلفة أين بلغت 1092 مشروع بتكلفة 60208 مليار دولار.

ثانيا: تطور تدفق الاستثمار العربي البيني:

قدرت عدد المشاريع الاستثمارية العربية البينية خلال الفترة ما بين عامي 2003-2018 بنحو 2895 مشروعا وبتكلفة إجمالية قدرت ب 361,7 مليار دولار، وبارتفاع بلغ 26,4 مليار دولار وبنسبة 7,9% مقارنة مع 353,3 مليار دولار نهاية 2017.

وحسب الدول المستقبلية لتدفقات الاستثمار العربي البيني خلال نفس الفترة، تصدرت مصر قائمة الدول العربية الأكثر استقبالا من حيث التكلفة حيث بلغت قيمة هذه المشاريع 90,9 مليار دولار، أي ما يعادل 25,2% من إجمالي تكلفة الاستثمارات، لكنها حلت في المرتبة الثالثة من حيث عدد المشاريع ب 301 مشروع أي بنسبة 10,5%. واحتلت السعودية المرتبة الأولى من حيث عدد المشاريع ب 482 مشروع بحصة 16,7% وبقيمة 34,8 مليار دولار وبنسبة 9,6% من الإجمالي.

أما بالنسبة للدول المصدرة للاستثمار العربي البيني خلال فترة 2003-2018 تصدرت الامارات العربية المتحدة بقيمة 183,6 مليار دولار ونسبة 50,8% من التكلفة الاجمالية للمشاريع، كما استحوذت على 1396 مشروع بحصة 48,3% من اجمالي المشاريع. واحتلت الكويت المرتبة الثانية بقيمة 43 مليار دولار وبحصة 11,9%، أما من حيث عدد المشاريع فكانت المرتبة الثانية للسعودية ب 320 مشروع بحصة 11,1%¹. والجدول التالي يوضح تدفقات الاستثمار العربي البيني خلال الفترة 2003-2018:

الجدول رقم(5): تطور المشاريع الاستثمارية العربية البينية (2003-2018)

السنوات	عدد المشاريع	التكلفة بالمليون دولار	عدد الوظائف	عدد الشركات
2003	69	4180	9014	53
2004	63	1975	8569	51
2005	118	32039	49874	81
2006	220	55949	89489	136
2007	108	17829	26876	87
2008	256	64725	98748	164
2009	191	33946	48372	146
2010	212	17145	39515	139
2011	258	14250	29219	143
2012	353	21220	46853	158
2013	241	13323	25721	136
2014	164	10994	26463	97
2015	156	13658	18727	103
2016	141	21987	22932	90
2017	172	12082	21852	93
2018	173	26370	32196	103

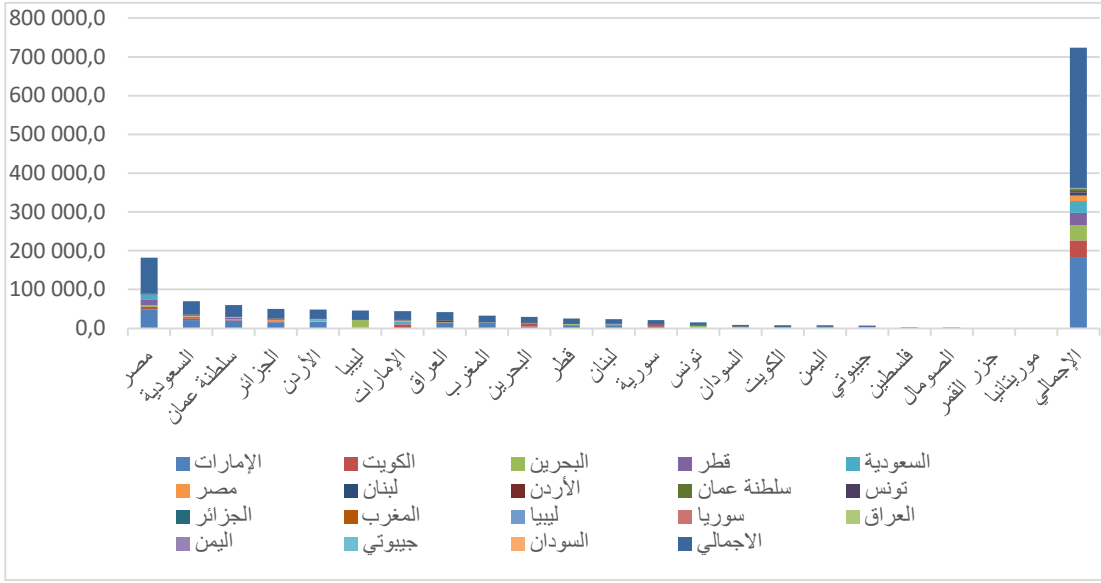
المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، 2019، الكويت.

¹ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، 2019، مرجع سابق، ص 18.

نلاحظ من خلال الجدول تباين كبير في تطور تدفقات الاستثمار العربي البيني بين سنتي 2003 و2018، ففي الفترة الممتدة من 2003 إلى 2006 نلاحظ تطور كبير للمشاريع الاستثمارية من حيث عددها أو تكاليفها وعدد الوظائف الناتجة عنه وعدد الشركات المقامة حيث كان عدد الشركات المستثمرة يقارب 53 شركة في 2003 بتكلفة 4180 مليون دولار وبعدها مناصب شغل تصل إلى 9014 منصب شغل، ليصل إلى 136 شركة في 2006 وبتكلفة 55949 مليون دولار وب 89489 منصب شغل، وهو تطور ملحوظ في هذه الفترة القصيرة، لكن هذا العدد بدأ في التراجع بداية من 2007 على إثر الأزمة العالمية للرهن العقاري، ليصل إلى 87 مشروعاً وبتكلفة 17829 مليون دولار وتراجع في مناصب الشغل ليصل إلى 26876 منصب شغل، وسرعان ما تحسن الوضع وكانت سنة 2008 الأحسن على الإطلاق من حيث عدد المشاريع وتكلفتها حيث حققت أعلى عدد مشاريع بـ 164 مشروع وبتكلفة 64725 مليار دولار، ومع مرور الوقت بدأت المشاريع في التزايد والتحسين تدريجياً حتى سنة 2013 أين وصلت إلى 136 شركة، لتعاود انخفاضها في 2014 بسبب الأزمة النفطية في تلك السنة، حيث وصلت في سنة 2016 إلى 90 شركة استثمارية بتكلفة 21987 مليون دولار، ومع حلول سنة 2018 عادت الشركات الاستثمارية بقوة لتصل إلى 103 مشروع بتكلفة 26370 مليار دولار، ويرجع ذلك لجهود الدول العربية في تحسين مناخها الاستثماري.

والشكل الموالي يوضح تدفق الاستثمار العربي البيني خلال الفترة 2003-2018 (التكلفة الاجمالية)

الشكل رقم(10): إجمالي المشاريع الاستثمارية العربية البينية (التكلفة الاجمالية) للفترة 2003-2018



المصدر: من اعداد الطالبة بناء على معطيات الملحق رقم (3)

من خلال الشكل البياني أعلاه وبناء على معطيات الجدول في الملحق رقم (3)، نلاحظ أن دولة الامارات العربية المتحدة توزع استثماراتها على كل الدول العربية وبتكلفة اجمالية مرتفعة تصل اجمالا إلى 183553,6 مليون دولار، فهي تستثمر في مصر بتكلفة 49161,6 مليون دولار وهي أعلى تكلفة، تليها دولة السعودية باستثمار قدره 21210 مليون دولار، ثم سلطنة عمان باستثمار 20549 مليون دولار، وجاءت الجزائر بعدها باستثمارات قدرها 15275,8 مليون دولار، وهي أعلى قيمة في استثمارات دول المغرب العربي، بينما استحوذت المغرب على 13828,4 مليون دولار، وتونس على 893,4 مليون دولار، وكانت أدنى قيمة لها من استثمار من نصيب موريتانيا ب 15,3 مليار دولار.

أما عن دولة الكويت فمعظم استثماراتها في دول الخليج والمشرق العربي بإجمالي قدره 42985,3 مليون دولار، وكانت أعلى قيمة لاستثماراتها من نصيب دولة الامارات العربية المتحدة ب 8768,9 مليون دولار، تليها البحرين ب 7746,1 مليون دولار، ثم مصر ب 6138,1 مليون دولار وبعدها السعودية ب 5023,7 مليون دولار، أما عن استثماراتها في الدول المغرب العربي فنجد تستثمر في المغرب ب 1109,9 مليون دولار، وليبيا ب 138,9 مليون دولار، وكأقل قيمة لها كانت من نصيب السودان ب 18,5 مليون دولار وذلك للفترة (2018-2003).

وتعتبر دولة البحرين أيضا من أهم الدول المستثمرة في الدول العربية بتكلفة اجمالية 38693,3 مليون دولار، وكانت أكبر قيمة لها في ليبيا بتكلفة تقدر ب 20181,4 مليون دولار، ثم تونس ب 6000 مليون دولار، وبعدها مصر ب 3769,2 مليون دولار، والسعودية ب 1126,3 مليون دولار.

أما عن دول المغرب العربي نجد تونس من أكثر الدول استثمرا في الدول العربية بتكلفة اجمالية 1915,3 مليون دولار، حيث بلغت استثماراتها في مصر ب 254,6 مليون دولار، والسعودية ب 106,5 مليون دولار، وليبيا ب 353 مليون دولار، والمغرب ب 84,2 مليون دولار.

بينما كانت استثمارات دولة المغرب محتشما جدا حيث بلغت القيمة الاجمالية لاستثماراتها العربية البينية ب 837,1 مليون دولار، موزعة ب 10,8 مليون دولار في مصر، و 516,8 مليون دولار في ليبيا، و 82,9 مليون دولار في دولة الامارات العربية المتحدة.

المطلب الثاني: التوزيع القطاعي للاستثمارات العربية البينية

احتل قطاع العقار المرتبة الأولى من حيث استقطابه للاستثمار الأجنبي المباشر لسنة 2019 حيث بلغت قيمة المشاريع المستثمرة في الدول العربية 8,97 مليار دولار، وانحصر الاستثمار في قطاع العقار في ثلاث دول تقريبا هي مصر، السعودية، الامارات، بقيم، 7,1، 1,3، 0,6، مليار دولار على التوالي.

بينما حقق قطاع النفط والفحم والغاز استثمارات بنحو 7,3 مليار دولار لسنة 2019، في حين بلغت قيمة المشاريع في قطاع الطاقة البديلة نحو 8,8 مليار دولار، وشهد قطاع السياحة زيادة في عدد المشاريع بنسبة 49% لتصل إلى 6,2 مليار دولار لنفس الفترة، وقد تباينت المشاريع في القطاع الخدمات بنسب ضئيلة جدا.¹ والجدول الموالي يوضح توزيع مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر عبر القطاعات للسنة 2019.

¹ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، 2020، ص13.

الجدول رقم(6): مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية حسب التكلفة 2019

القطاع	التكلفة (مليون دولار)	% من الإجمالي
العقارات	8,975	14,9%
الطاقة المتجددة	8,755	14,5%
المواد الكيميائية	7,613	12,6%
الفحم والنفط والغاز	7,266	12,1%
الفنادق والسياحة	6,207	10,3%
خدمات الأعمال	2,448	4,1%
الخدمات المالية	1,799	3,0%
المكونات الإلكترونية	1,679	2,8%
الاتصالات	1,679	2,8%
المواد الغذائية والمشروبات	1,554	2,6%
أخرى	12,234	20,3%
الإجمالي	60,208	100%

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، 2020، ص13.

أما بالنسبة لفترة الدراسة فقد اختلفت القطاعات في استقطابها للاستثمار العربي البيني، والملاحظ محافظة قطاع العقارات على الصدارة في استقطاب الاستثمار العربي البيني خلال الفترة (2003-2018) بتكلفة 209102 مليار دولار، وقد حل قطاع النفط والغاز والفحم في المرتبة الثانية ب 35978 مليار دولار، أما قطاع السياحة فكانت تكلفة المشاريع المستثمرة فيه 22970 مليار دولار، وعن قطاع الخدمات المالية فقد احتل الصدارة من حيث عدد المشاريع الذي بلغ 595 مشروع بقيمة 9510 مليار دولار، والجدول الموالي يوضح تطور تدفق الاستثمار العربي البيني على مختلف القطاعات خلال الفترة (2003-2018).

الجدول رقم (7): إجمالي مشاريع الاستثمارات العربية البينية (حسب التوزيع القطاعي) للفترة (2003-2018)

الوحدة: مليون دولار.

القطاع	عدد المشاريع	التكلفة (مليون دولار)	عدد الوظائف	عدد الشركات
العقارات	280	209102	259883	150
الفحم والنفط والغاز	54	35978	8897	34
الفنادق والسياحة	177	22970	38882	73
المعادن	62	16154	30276	38
الغذاء والتبغ	207	12821	52809	58
الخدمات المالية	595	9510	13599	200
الاتصالات	142	8071	12447	70
مواد بناء	57	8030	12580	32
مواد كيميائية	37	6139	6280	21
الطاقة البديلة/ المتجددة	22	6096	1715	10
التخزين	37	5630	9436	16
منتجات استهلاكية	212	2778	47136	66
خدمات الأعمال	205	2537	6986	118
الرعاية الصحية	48	2509	11254	18
المنسوجات	297	2205	26792	57
الترفيه والتسلية	30	1891	7685	13
وسائل النقل	111	1682	7004	57
منتجات صيدلانية	21	1346	6266	18
البلاستيك	23	1040	1730	15
البرمجيات وخدمات تكنولوجيا المعلومات	98	894	4623	65
مكونات إلكترونية	20	670	4409	10
السيراميك والزجاج	17	568	2846	9
الإلكترونيات استهلاكية	40	564	5154	16
الألات والمعدات الصناعية	35	506	2842	20
السيارات	12	398	1743	11
مشروبات	8	371	988	7
الورق والطباعة والتغليف	10	341	697	6

8	1684	268	9	الآلات والمعدات التجارية
2	5021	202	2	المعادن
9	737	124	13	وسائل نقل غير السيارات
4	1130	83	4	مكونات السيارات
1	300	64	1	الفضاء والدفاع
2	312	64	2	مطاط
1	133	34	3	التكنولوجيا الحيوية
2	117	22	2	الفضاء
1	15	8	1	المحركات والتوربينات
1	12	3	1	المنتجات الخشبية
1136	594420	361671	2895	الإجمالي

المصدر: المؤسسة العربية لضمان وائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، 2019.

المبحث الثالث: العوائق التي تواجه الاستثمار في الدول العربية والجهود المبذولة لحلها

من خلال دراسة الباحثين السابقين لاحظنا وجود تباينات في استقطاب الدول العربية للاستثمار الأجنبي والعربي على حد سواء، وهذا راجع لعدة أسباب ترجع إجمالاً إلى مناخ الاستثمار في الدول العربية في حد ذاتها والتي تواجه عوائق جمة، وسنحاول التعرف عليها في هذا المبحث وتقديم بعض الحلول المناسبة لذلك.

المطلب الأول: العوائق التي تواجه الاستثمار في الدول العربية

يواجه تدفق الاستثمارات العربية البينية عدة مشاكل تعوق تقدمه، وتختلف هذه المعوقات بين الدولة المضيفة والمستثمر في حد ذاته، إذ أنه لكل منهما معوقات تخصه والتي سوف نحاول التفصيل فيها:
أولاً: العوائق المتصلة بالدولة المضيفة للاستثمار:

❖ **العوائق السياسية والأمنية:** يمثل استقرار الأوضاع السياسية والأمنية عاملاً مهماً لجذب الاستثمار الأجنبي، فكلما كانت الدولة تتمتع باستقرار أمني وسياسي كلما كان ذلك حافزاً مهماً لجذب المستثمرين إليها، والملاحظ من خلال المؤشرات العامة لجذب الاستثمار أن الدول العربية لا تتمتع بالاستقرار السياسي والأمني وخاصة في الفترة ما بعد سنة 2011، وذلك فيما يعرف بالربيع العربي وهو ما أدى إلى تراجع الاستثمارات فيها سواء كانت عربية أو أجنبية.

❖ **العوائق الاقتصادية والمالية:** تعاني الدول العربية من عوائق اقتصادية ومالية جمة تتمثل في:

- ✓ تضارب السياسات الاقتصادية والاستثمارية يجعل المستثمر يخشى ويتحفظ على اقامته للاستثمار في هذه الدول، وهذا ما تعاني منه معظم الدول العربية؛
- ✓ احتكار القطاع العام للأنشطة الاقتصادية المهمة يضيق المجال أمام المستثمر في اختيار المشاريع، وبالتالي لن يسهم هذا الاستثمار في التنمية الاقتصادية المرجوة منه؛
- ✓ يؤثر تدهور قيمة العملة المحلية وعدم ثبات أسعار الصرف على انخفاض القيمة الحقيقية للاستثمار المقوم بالعملة الأجنبية، وتآكل أرباح المستثمرين عند تحويلها إلى الخارج؛
- ✓ ضعف النظام المصرفي وعدم قدرته على تمويل المشاريع الكبرى، وتسيير الأموال الداخلة من الخارج؛

✓ ضعف التنوع الاقتصادي واختلال الهياكل الاقتصادية، مما جعل الاستثمار الأجنبي أو العربي، منحصرًا في القطاعات الخدمية أو القطاعات ذات الربح السريع، وهو ما يعرقل الأهداف المرجوة من الاستثمار الأجنبي؛¹

✓ عدم وجود سوق تنافسية بمعنى الكلمة وهذا راجع لوجود الأنشطة الغير رسمية بحجم كبير في الاقتصاديات العربية، حيث لا يستطيع أي مستثمر ان يستثمر في سوق تسوده السوق السوداء والتي تؤثر بدورها على أسعار الصرف والسلع والخدمات؛²

✓ عدم وجود سوق عربية مشتركة، فبالرغم من أن الدول العربية تمتلك سوق استهلاكية بالدرجة الأولى إلا أنها تفضل المنتجات الغربية على العربية ويعزى ذلك عدم جودة المنتجات العربية مقارنة بالأجنبية، بالإضافة إلى عدم وجود تحفيزات جمركية على المنتجات العربية؛

✓ ضعف التكاملات الاقتصادية العربية فبالرغم من وجود تكتلات إقليمية عربية على غرار دول مجلس التعاون الخليجي، ودول المغرب العربي، إلا أن هذه الأخيرة تعتبر بمثابة الحبر على الورق لعدم وجود اتفاقيات على الواقع تسهل النشاط الاستثماري والتجاري بين الدول العربية.

❖ **العوائق الإجرائية والإدارية:** تعاني الدول العربية من مشاكل تنظيمية وإدارية إجرائية جمة تحول دون تطور تدفق الاستثمار إليها ولعل أبرز هذه العراقيل:

✓ تعدد الأجهزة المشرفة وتضارب الاختصاصات يصعب على المستثمر التعامل معها؛
✓ نقص الخبرات الفنية والإدارية اللازمة لتسيير المشاريع، مما ينتج عنه عوائق لتنفيذها وبالتالي انخفاض الإنتاجية وانخفاض العوائد والتي بدورها تجعل المستثمر يلجأ إلى استرداد هاته الخبرات والتي تكون عادة مكلفة وتأثير على انطلاق المشروع؛³

✓ الفساد الإداري والبيروقراطية وسوء التسيير له عواقب وخيمة على مستوى المشاريع أو مستوى حركة الاستثمارات بصفة عامة؛

¹ جوامع ليبية، أثر سياسات الاستثمار في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية-دراسة مقارنة: الجزائر، مصر والسعودية-، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014-2015، ص 164.

² بولعيد بلوج، معوقات الاستثمار في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، جامعة حسيبة بن بولعيد، الشلف، جوان 2006، ص 80.

³ تلجون سميشة، التشريعات المنظمة للاستثمار الأجنبي المباشر في دول المغرب العربي، أطروحة دكتوراه تخصص قانون، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2017، ص 254.

✓ عدم توحيد التشريعات والقوانين الخاصة بالاستثمار في الدول العربية يقف عائقا أمام تطور الاستثمار العربي البيني، فعلى سبيل المثال نرى أن الإتحاد الأوروبي بتوحيد سياساته الاقتصادية والتجارية جعل الاستثمارات الأوروبية البينية متطورة على خلاف الدول العربية.

❖ **العوائق التنظيمية:** لعل أبرز هذه العوائق ما يلي:

✓ تعاني الدول العربية من تعدد التشريعات وعدم وضوحها، حيث نلاحظ ذلك التناقض وعدم التكامل بين تشريع الاستثمار وقانون الضرائب والجمارك، مما يخلق صراعا بين هذه المصالح؛
✓ عدم وجود قانون موحد وشامل، بالإضافة إلى عدم استقرار تلك التشريعات، مما يؤثر سلبا على القرار الاستثماري للمستثمر الذي يشعر بعدم الطمأنينة بسبب كثرة التعديلات التشريعية؛
✓ القيود المفروضة من بعض الحكومات على تملك الأراضي والعقارات بالإضافة إلى عدم مصداقية السلطات في احترامها للاتفاقيات المبرمة مع المستثمر الأجنبي كمنعه مثلا من تصدير منتجاته أو تحويل الأرباح؛¹

✓ تعد مشكلة توفير العقار الصناعي من أهم العوائق التي تواجه المستثمر الأجنبي، فالكثير من المستثمرين يعتبرون الحصول على الموقع من المسائل الأكثر تعقيدا سواء بسبب الإجراءات الإدارية والبيروقراطية أو تحديد الموقع في حد ذاته والذي يتطلب شروط توفير البنية التحتية كقربه من الموانئ للتصدير وتوفير المياه والكهرباء والاتصالات بمختلف أشكالها.

ثانيا: العوائق المتصلة بالمستثمر في حد ذاته:

تشترك العملية الاستثمارية بين عاملين أساسيين هما الدولة المضيفة للاستثمار الأجنبي والمستثمر الأجنبي، وكلاهما مكملين لبعضهما البعض، وبما أننا تطرقنا إلى العوائق التي تواجه الاستثمار الأجنبي المباشر من حيث الدولة المضيفة، كان لزاما علينا تحديد العوائق التي تحيط به أيضا من حيث المستثمر الأجنبي والذي يلعب دورا مهما في هذه العملية، ولعل أبرز هاته العوائق ما يلي:

✓ ضعف القدرة الاستثمارية للمستثمر، حيث أن التجارب أثبتت عدم نجاعة دراسات الجدوى المقدمة من طرفه وعدم دقتها؛

✓ سوء الإدارة وعدم اختيار الإدارة الكفوة؛

✓ ضعف الخدمات التسويقية وقصور الجهود المبذولة لحلها؛

¹حضر الاورفلي، رياض الاشر، مرجع سابق، ص، ص،98،99.

- ✓ سوء اختيار أنماط التمويل كاللجوء إلى الديون قصيرة الأجل ذات معدلات الفائدة المرتفعة لتمويل مشاريع ذات الأمد المتوسط والطويل، وبالتالي الوقوع في فخ المديونية وزيادة أعباء الدين؛
- ✓ انتشار الفساد وضعف أداء الأجهزة الحكومية يخلق للمستثمر المحلي ميزة تنافسية على حساب الأجنبي، حيث أن الأول يكون على دراية وخبرة في التعامل مع النظام القضائي والسلطات والأطراف التي تتقاضى الرشاوي.... الخ.

المطلب الثاني: جهود الدول العربية لعلاج ضعف تدفق الاستثمار الأجنبي

- تسعى الدول العربية جاهدة لإيجاد حلول لضعف تدفقات الاستثمار الأجنبي والعربي وذلك انطلاقاً من علاج المعوقات التي تعاني منها لتحسين مناخ الاستثمار؛
- بالنسبة لعلاج المعوقات الاقتصادية بالفعل قامت الدول العربية بوضع خطط استراتيجية فعلى سبيل المثال لا الحصر وبتسليط الضوء على دول مجلس التعاون الخليجي بصفتها المنطقة التي تتفوق في الأداء، ولتحسين ترتيب الدول العربية في مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال والتي يبدو أنها تعد الأسرع تحسناً على مستوى العالم، قامت الامارات العربية المتحدة بتخفيض تكلفة بدء نشاط الأعمال من خلال تقليص رسوم تأسيس الشركات، حيث احتلت المرتبة 16 عالمياً بدرجة 80,9 نقطة من المئة، وأقدمت السعودية على تسهيل بدء النشاط من خلال نظام النافذة الموحدة التي تضم العديد من إجراءات ما قبل التسجيل وبعده، وبهذا احتلت المرتبة 62 عالمياً بدرجة 71,6 نقطة؛
 - في حين سهلت الكويت بدء نشاط الأعمال من خلال دمج إجراءات الحصول على الترخيص التجاري وتبسيط تسجيل الشركة عبر الإنترنت وبذلك حققت المرتبة 83 عالمياً وبدرجة 67,4 نقطة؛¹
 - أما فيما يخص المعوقات السياسية فأدى استمرار الاضطرابات الاجتماعية والأمنية في المنطقة العربية إلى تعقيد جهود الإصلاح، حيث كافحت كل من حكومتا العراق ولبنان خلال سنة 2019 لإحراز تقدم في مكافحة الفساد، لكن النظم السياسية المعقدة والمجزأة لهاته الدول حالت دون ذلك، بالإضافة إلى حركة الاحتجاجات واسعة النطاق للشعب والتي عطلت أيضاً صنع السياسات التي من شأنها حل هذه التعقيدات، وهو ما حدث أيضاً في دولة تونس والأردن ولذلك سجلت الدول العربية أداء أقل من المتوسط العالمي في مؤشر المخاطر السياسية الذي يندرج ضمن مؤشر حلول فيتش Fitch Solutions لمخاطر الدول والذي يقيس القوة النسبية لأساسيات الدولة وقدرتها على تحمل الصدمات بطريقة كمية، ويتضمن ثلاثة أبعاد هي القوة الاقتصادية من

¹ المؤسسة العربية لضمان وائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، 2020، مرجع سابق، ص 24-25.

خلال مؤشر القوة الاقتصادية، والاستقرار السياسي عبر مؤشر المخاطر السياسية، وجودة بيئة الأعمال من خلال مؤشر المخاطر التشغيلية؛¹

- لعلاج هاته الحالة تحتاج الدول العربية إلى إرادة سياسية صادقة وفعالة، من أجل تهيئة الأجواء الملائمة لهذا النوع من الاستثمار، والعمل على استرجاع الاستقرار السياسي والأمني الذي يعرف تدهورا كبيرا في المرحلة الحالية في الوطن العربي؛
- كما يجب عليها العمل على بعث الاتحادات والتكتلات الاقتصادية العربية؛²
- توفير الموارد الطبيعية مع استقرار ووضوح السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية في ظل الانفتاح الاقتصادي والقدرة التنافسية للمؤسسات الإنتاجية والخدمية المحلية؛
- توفير بنية تشريعية وقضائية تتميز بالبساطة والوضوح وعدم التناقض في القوانين وتضمن مزايا وحوافز جبائية وتسهيلات جمركية؛
- حرص الدول العربية على الاندماج في تحالفات اقتصادية كبيرة كدول مجلس التعاون لدول الخليج لما لها من وفرة الحجم والتخصص الإنتاجي لكل دولة وهو ما يعمل على زيادة القدرة التنافسية لهذه الدول وبالتالي زيادة النمو الاقتصادي وتحسين ظروف مناخ الاستثمار بها؛
- العمل على انشاء اتفاقيات دولية عربية وتجارية تعمل على تشجيع التدفقات الاستثمارية، فعندما تكون هناك اتفاقيات تبادل تجاري للسلع المنتجة من طرف المستثمرين بين بلدين على سبيل المثال يضمن للمستثمر تسويق منتجه.
- الإسراع في انشاء منطقة التجارة الحرة العربية؛
- تطوير مستوى التعليم والمهارات الفنية وتقنيات المعلومات لليد العاملة في مختلف المجالات (إدارية، فنية، تقنية، تسويقية)؛
- تقليص بؤر الفساد وتوفير قواعد المسائلة في ظل الشفافية الواضحة؛
- الاعتماد على نظام الحوكمة في النظام المصرفي والمؤسسات المالية والائتمانية وأسواق الأوراق المالية؛

¹ نفس المرجع، ص 26.

² عوينان عبد القادر، الاستثمارات العربية البينية دراسة تحليلية للفترة (2006-2016)، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد 50،

ديسمبر 2018، ص 77.

- توفير الهياكل القاعدية والبنى التحتية من طرق وموانئ ومطارات وكهرباء واتصالات وغيرها، وربط الدول مع بعضها بشبكة طرق وموانئ؛
- ضمان سهولة وحرية تحويل رأس المال والأرباح للمستثمر الأجنبي؛
- عدم تدخل الحكومة في تحديد الأسعار. 1.

أونيسي العياشي، مناخ الاستثمار وأهميته في جذب الاستثمارات، مجلة الحقوق والحريات، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد الثالث، ديسمبر 2016، ص 474-475.

خلاصة الفصل الثاني

- خصصنا هذا الفصل لدراسة ظاهرة الاستثمارات العربية البينية وتعرفنا فيه على مفهومها وأهميتها، وقمنا بتحليل مؤشرات مناخ الاستثمار في الدول العربية والعوائق التي تواجهها الدول في جذب الاستثمار ومختلف الحلول التي تقوم بها هاته الدول لتحسين تدفقات الاستثمار إليها، وفي الأخير توصلنا إلى النتائج التالية:
- ضعف جاذبية المنطقة العربية للاستثمار الأجنبي والاستثمارات العربية؛
 - تذبذب ونقص تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار العربي البيني الوارد إلى الدول العربية، والذي يعزي إلى ضعف المناخ الاستثماري بالمنطقة؛
 - تعاني الدول العربية من مشاكل جمة تعيق جذبها للاستثمار الأجنبي خاصة منها العوائق السياسية والأمنية، وما يتعلق بالتشريعات التنظيمية والفساد الإداري؛
 - تسعى الدول العربية جاهدة إلى تحسين مناخها الاستثماري من خلال تذليل كل العقبات وتقديم الاصلات على كل المستويات لزيادة استقطابها للاستثمار؛
 - أحرزت بعض الدول العربية مراتب متقدمة في مؤشرات مناخ الاستثمار للسنوات الأخيرة، لكن مزال البعض منها في ذيل الترتيب العالمي؛
 - انحصار التوزيع القطاعي لمشاريع الاستثمار الأجنبي والعربي البيني في الدول العربية على مجالات محددة وعدم تنوع هذه المشاريع بما يخدم مصالح الدول العربية؛
 - امتلاك الدول العربية لمقومات اقتصادية ومالية هائلة لكن سوء استخدامها جعلها لا تستفيد من تدفقات الاستثمار الوارد إليها.

الفصل الثالث

واقع الاستثمار العربي

في الجزائر

تمهيد:

منذ دخولها إلى مرحلة اقتصاد السوق والجزائر تعمل على توفير المناخ الملائم لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك بتوفير البيئة القانونية والمؤسسية، وتوفير النظم التشريعية المحفزة للاستثمارات الأجنبية، وذلك بغية الانفتاح أكثر على العالم الخارجي وتحقيق تنمية اقتصادية شاملة وذلك بالاستعانة بالاستثمار الأجنبي المباشر.

ولدراسة واقع الاستثمار الأجنبي والعربي في الجزائر قمنا بتقسيم الفصل إلى ثلاث مباحث كالتالي:

المبحث الأول: واقع المناخ الاستثماري في الجزائر،

المبحث الثاني: تطور الاستثمار الأجنبي والعربي في الجزائر وتوجهاتها،

المبحث الثالث: معوقات وآفاق الاستثمار في الجزائر.

المبحث الأول: واقع المناخ الاستثماري في الجزائر

تسعى الجزائر كأى دولة لتوفير المناخ الملائم لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة والعربية البينية وذلك عن طريق سن مختلف التشريعات والقوانين واستحداث المؤسسات التي تسهر على تطبيق هذه القوانين، إضافة إلى محاولتها لتحسين أدائها وفقا للمؤشرات الدولية والإقليمية التي تعنى بقياس جاذبية الدول للاستثمار الأجنبي المباشر، وهو ما سنتعرف عليه في هذا المبحث.

المطلب الأول: الإطار القانوني والمؤسسي للاستثمار في الجزائر

عرفت الجزائر صدور العديد من القوانين والتشريعات وانشاء للمؤسسات المنظمة للاستثمار منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، وسنحاول في هذا المطلب التعرف على أهم القوانين والمؤسسات المؤطرة للعملية الاستثمارية في الجزائر خلال فترة الدراسة.

أولاً: الإطار القانوني للاستثمار في الجزائر

1. قانون النقد والقرض

يعتبر القانون 90-10 الصادر في 14 أفريل 1990 والمتعلق بالنقد والقرض تكريسا واضحا لمبدأ الانفتاح على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، حيث نص هذا القانون على تمييز واضح بين المقيمين وغير المقيمين، كما نظم سوق الصرف وحركة رؤوس الأموال، وأعطى الضوء الأخضر للاستثمار الأجنبي المباشر وذلك وفقا للمبادئ التالية:

- ✓ أصبح ترخيص الاستثمار الأجنبي بموجب هذا القانون من صلاحيات مجلس النقد والقرض للبنك المركزي؛
- ✓ قبول الجزائر لمبدأ التحكيم الدولي عند المنازعات أو الخلافات التي قد تحدث بين الجزائر والمستثمر الأجنبي؛
- ✓ يتمتع المستثمر الأجنبي بموجب هذا القانون بالضمانات الموضوعة في الاتفاقيات الدولية الموقعة من طرف الجزائر وعدة دول؛
- ✓ يسمح لغير المقيمين بتحويل رؤوس الأموال على الجزائر لتمويل أي نشاط اقتصادي، كما يضمن تحويل الأرباح والفوائد وإعادة تحويل رؤوس الأموال.¹

¹مودع ايمان، مرجع سابق، ص 203.

2. قانون الاستثمار 91-21

بعد الانفتاح على الاستثمار الأجنبي في القانون 90-10، ولتسريع وتيرة التنمية الاقتصادية والرفع من الطاقة الإنتاجية جاء القانون 91-21 الصادر في 04 ديسمبر 1991 المتعلق بأنشطة التنقيب والبحث عن المحروقات واستغلالها ونقلها بالأنابيب، ومن أهم ما ورد في هذا القانون:¹

- ✓ في إطار الأحكام الخاصة المتعلقة بالاشتراك في مجال المحروقات المنصوص عليها في هذا القانون يمكن لأشخاص معنوية أجنبية القيام بأنشطة التنقيب والبحث عن المحروقات واستغلالها؛
- ✓ تحدد عقود الشراكة التي يخضع لها الشركاء، خاصة فيما يتعلق بالاستثمارات وبرامج العمل وكذا انتفاع الشريك الأجنبي؛
- ✓ حصول الشريك الأجنبي في الميدان على جزء من إنتاج الحقل يطابق نسبة مساهمته في الاشتراك أو تعويضا لمصاريفه وخدماته المحددة في العقد.²

3. المرسوم التشريعي 93-12

صدر هذا القانون وفقا للمرسوم المؤخر في 05 أكتوبر 1993، أين جاء ببعض التحديثات بخصوص ترقية الاستثمار، ومن أهم ما جاء به هذا القانون:

- ✓ إعطاء حرية كاملة للمتعاملين في الاستثمار في الجزائر مع مراعاة التشريع 93-12 لإقامة مشاريع في مختلف المجالات الاقتصادية باستثناء المحكرة من طرف الدولة؛
- ✓ انشاء الوكالة الوطنية لترقية الاستثمارات ودعمها ومتابعتها (APSI) وفقا للمادة السابعة من نفس المرسوم، وهي عبارة عن جهاز حكومي له طابع إداري في شكل شباك وحيد يضم الإدارات والهيئات المعنية بالاستثمار؛
- ✓ تطبيق مبدأ المساواة في المعاملة بين المستثمر الجزائري والأجنبي فيما يخص النشاط الاستثماري وذلك وفقا للمادة 38 من القانون 93-12؛
- ✓ نصت المادة 12 من هذا المرسوم صراحة على حرية تحويل أرباح المستثمر إلى الخارج؛

¹مرابط بلال، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي للدول النامية في ظل الانفتاح الاقتصادي دراسة قياسية للدول النامية خلال الفترة (1996-2015)، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، 2018-2019، ص 97.

²القانون رقم 91-21، المؤرخ في 4 ديسمبر 1991، المتعلق بأنشطة التنقيب والبحث عن المحروقات واستغلالها ونقلها بالأنابيب، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 63، 7 ديسمبر 1991، ص 2393.

✓ تقديم امتيازات إضافية وفقا لاتفاقية مبرمة بين الوكالة لحساب الدولة والمستثمر للاستثمارات التي تمثل أهمية خاصة للاقتصاد الوطني، خاصة من حيث حجم المشروع واكتساب التكنولوجيا، وارتفاع الأرباح بالعملة الصعبة وذلك حسب ما جاءت به المادة 15 من نفس القانون.¹

4. الأمر رقم 01-03 المتعلق بتطوير الاستثمار

لقد تطور الإطار القانوني لترقية وتطوير الاستثمار الخاص في الجزائر بصدور الأمر الرئاسي رقم 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001 والمتعلق بتطوير الاستثمار، وحدد القانون الجديد النظام العام الذي أصبح يطبق على الاستثمارات الوطنية والأجنبية المنجزة في النشاطات الاقتصادية المنتجة للسلع والخدمات، وكذا الاستثمارات التي تنجز في إطار منح الامتيازات الخاصة للمستثمرين المحليين والأجانب. فقد فتح هذا القانون المجال واسعا كي يشمل معنى الاستثمار المستهدف تطويره وترقيته كل النشاطات التي هيأت السياسات الاقتصادية الحالية نشوتها وظهورها.²

5. الأمر رقم 06-08 المعدل والمتمم للأمر رقم 01-03

تم إصداره في 15 جويلية 2006 لتعديل واتمام الأمر رقم 01-03 وأهم ما جاء في هذا الأمر:

✓ إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، وتخفيض مدة رد الوكالة على طلبات المستثمرين من 30 يوما إلى 72 ساعة، و10 أيام لتسليم المقرر المتعلق بالمزايا الخاصة بالاستغلال، مع تحصيل الوكالة إتاوة يدفعها المستثمر مقابل تكاليف دراسة الملفات؛

✓ الإعفاء من الحقوق الجمركية للسلع المستوردة وغير المستثناة والتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار، والإعفاء من الضريبة على الأرباح والرسم على النشاط المهني لمدة ثلاث سنوات؛

✓ إنشاء المجلس الوطني كهيئة أخرى لتسيير ملف الاستثمار برئاسة رئيس الحكومة ويضم ثمانية وزراء يضطلع بإعداد سياسات شاملة لترقية الاستثمار والسهر على تطبيقها، وتعمل الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار تحت إشراف هذا المجلس.³

¹ المرسوم التشريعي رقم 93-12، المؤرخ في 5 أكتوبر 1993، المتعلق بترقية الاستثمار، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 64، 10 أكتوبر 1993، ص 5.

² بن لخضر عيسى، سياسة تمويل الاستثمارات في الجزائر وتحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة (1988-2015)، أطروحة دكتوراه، جامعة الجيلالي ليايس، سيدي بلعباس، 2018-2019، ص 53.

³ مودع ايمان، مرجع سابق، ص 102.

6. قانون الاستثمار الجديد رقم 16-09 المتعلق بترقية الاستثمار

صدر هذا القانون بتاريخ 03 أوت 2016، ويهدف أساسا إلى تبسيط وتسريع الإجراءات لتشجيع العملية الاستثمارية في الجزائر، ومن أهم ما جاء به:

- ✓ توسيع نطاق المزايا المقدمة للمستثمر من حيث الإعفاءات الضريبية والجمركية؛
- ✓ ضمان حرية تحويل رأس المال المستثمر وعوائده حتى وإن تجاوزت هذه التحويلات التكلفة الكلية للمشروع وفقا للمادة 25 من القانون 16-09؛
- ✓ الاهتمام بتطوير مناطق الجنوب والهضاب العليا، مع التكفل التام أو الجزئي من الدولة بنفقات الأشغال المتعلقة بالبنية التحتية الضرورية للاستثمار وهذا وفقا للمادة 12 من القانون 16-09؛
- ✓ انشاء أربع مراكز لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار حسب المادة 27 من القانون 16-09.¹

ثانيا: الإطار المؤسسي للاستثمار في الجزائر

أنشأت الجزائر العديد من الهيئات والمؤسسات لكي تسهر على تسهيل الاستثمار وتنظيمه، ومن أهمها ما يلي:

1. المجلس الوطني للاستثمار (CNI):

أنشئ بموجب المرسوم التنفيذي رقم 01-281 المؤرخ في 24 سبتمبر 2001 من طرف وزارة الصناعة وترقية الاستثمار ويضلع المجلس بالمهام التالية:

- ✓ دراسة البرنامج الوطني لترقية الاستثمار الذي يسند إليه ويوافق عليه في مجال تطوير الاستثمار؛
- ✓ دراسة مواءمة التدابير التحفيزية للاستثمار مع التطورات الملحوظة، ودراسة كل اقتراح لتأسيس مزايا جديدة وتعديل المزايا الموجودة؛
- ✓ دراسة مقاييس تحديد المشاريع التي تكتسي أهمية بالنسبة للاقتصاد الوطني ويوافق عليها؛
- ✓ تقييم القروض الضرورية لتغطية البرنامج الوطني لدعم الاستثمار وضبط قائمة النفقات التي يمكن اقتطاعها من الصندوق المخصص لدعم الاستثمار.²

¹ القانون رقم 16-09، المؤرخ في 3 غشت 2016، المتعلق بترقية الاستثمار، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 46، 3 غشت 2016، ص 22.

² قريد عمر، تحسين مناخ الاستثمار الأجنبي كآلية تفعيل تنافسية الاقتصاد الجزائري، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014-2015، ص 319-320.

2. الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI):

أنشأت الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بموجب المرسوم التنفيذي رقم 01-282 المؤرخ في 27 سبتمبر 2001 والمتضمن صلاحيات الوكالة وكيفية تنظيمها وتسييرها، ومن أهم مهامها ما يلي:¹

- ✓ ترقية الاستثمارات وتطويرها ومتابعتها؛
- ✓ إعلام ومساعدة المستثمرين في إطار إنجاز مشاريعهم؛
- ✓ تسيير كل من صندوق دعم الاستثمار، والحافطة العقارية وغير المنقولة الموجهة للاستثمار؛
- ✓ منح المزايا الخاصة بالاستثمار، وتسهيل استفتاء إجراءات التأسيس.

3. الشباك الوحيد اللامركزي

هو جزء من الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار على المستوى المحلي لكل ولاية، ويتكون من مختلف مكاتب ممثلي الهيئات والمؤسسات المعنية بالاستثمار، إضافة إلى إطارات الوكالة، ويكمن دوره في تسهيل وتبسيط الاجراءات القانونية اللازمة لتأسيس وتنفيذ المشروع. ويتكون الشباك من الهيئات والإدارات الموضحة في الجدول الموالي:

¹ ابن لخضر عيسى، مرجع سابق، ص 6

الجدول رقم(8): الهيئات والإدارات الموجودة داخل كل شبك وحيد مركزي

الشبابيك	الهيئات	الخدمات
الاستقبال والتوجيه	الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار	إعلام، توجيه، تسليم ملف، إيداع تصريحات، منح امتيازات.
السجل التجاري	المركز الوطني للسجل التجاري	تسليم شهادة عدم أسبقية التسمية والايصال المؤقت للسجل التجاري.
الجمارك	مديرية الجمارك	الاعلام حول التنظيم الجمركي.
الضرائب	مديرية الضرائب	مساعدة المستثمر في حدود الاجراءات لتجاوز الصعوبات الجبائية لتنفيذ قرار منح الامتيازات.
العقار	الهيئة المكلفة بالعقار ولجنة التنشيط المحلي لترقية الاستثمار	إعلام على الإمكانيات العقارية وتسليم قرار حجز العقار.
العمران	مديرية العمران	مساعدة المستثمر للحصول على رخصة البناء والتصريحات الأخرى حول البناء.
وزارة العمل	مديرية التشغيل	تسليم رخص العمل للأجانب، إعلام حول القوانين والتشريعات الخاصة بالعمل.
حصيلة الضرائب	مديرية الضرائب	تحصيل الحقوق المتعلقة بأعمال الإنجاز أو تعديل المؤسسات ومحاضر مداولة هياكل التسيير والإدارة.
حصيلة الخزينة	مديرية الخزينة	تحصيل الحقوق المتعلقة بعائدات الخزينة غير المتحصل عليها من طرف حصيلة الضرائب المتعلقة بإنشاء الشركات.
المندوبية التنفيذية للبلدية	المندوبية التنفيذية للبلدية	المصادقة على جميع الوثائق اللازمة المتعلقة بتكوين ملف الاستثمار

المصدر: صياد شاهيناز، الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير، جامعة وهران، 2013، ص66.

4. الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالمساهمة وترقية الاستثمار (MDCGCPPI)

وتتطلع بالمهام التالية:¹

- ✓ تنسيق الأنظمة المرتبطة بتحضير وتجسيد برامج الخصخصة؛
- ✓ اقتراح استراتيجيات لترقية وتطوير الاستثمار.

المطلب الثاني: أداء الجزائر في المؤشرات الدولية لمناخ الاستثمار

قصد معرفة إمكانات الجزائر في جذب الاستثمار الأجنبي، لا بد من التعرف على مكانتها وترتيبها في المؤشرات الدولية التي تقيّم المناخ الاستثماري لكل دولة بناء على معايير عالمية، وهذا ما سوف نتعرف عليه في هذا المطلب.

أولاً: مؤشر التنافسية العالمية

شهد مركز الجزائر تذبذباً على مر السنوات في مؤشر التنافسية العالمية، أين سجلت المرتبة 86 من أصل 139 دولة بواقع 3,96 نقطة في عام 2010/2011 وتراجعت إلى المرتبة 87 من بين 142 دولة بنفس النقطة في عام 2011/2012، ثم إلى المرتبة 110 من بين 144 دولة بواقع 3,72 نقطة في عام 2012/2013، أي بتراجع كبير قدره 23 مرتبة، بينما تقدمت في المرتبة لعام 2014/2015 من بين 144 دولة إلى المرتبة 79 بواقع 4,08 نقطة، وتعاود التراجع في السنتين الموالتين على التوالي لتحقيق المرتبة 87 بواقع 3,97 و3,98 نقطة على التوالي.²

وحسب مؤشر سنة 2018 والذي ضم 140 دولة احتلت فيه الجزائر المرتبة 92 عالمياً و11 عربياً بدرجة 53,8 نقطة،³ وحققت الجزائر المرتبة الحادي عشر عربياً والتاسع وثمانين عالمياً بدرجة 56,3 نقطة من المئة في مؤشر التنافسية لسنة 2019 الذي ضم 141 دولة.⁴

ويمكن تلخيص أداء الجزائر وفقاً لمؤشر التنافسية العالمية تبعاً في الجدول التالي:

¹ مودع إيمان، مرجع سابق، ص 214.

² بن طيرش عطاء الله، بوسالم أبو بكر، تحليل مؤشرات تنافسية الاقتصاد الجزائري دراسة تقييمية للفترة (2010-2017)، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، جامعة الشهيد حمة، الوادي، العدد 02، جوان 2017، ص 51.

³ بن سميحة دلال، جاذبية الجزائر للاستثمارات الأجنبية المباشرة دراسة تشخيصية تقييمية، مجلة دراسات اقتصادية، جامعة عاشور زيان، الجلفة، المجلد 13، العدد 39، 2019، ص 519.

⁴ المنتدى الاقتصادي العالمي، تقرير التنافسية العالمية، سويسرا، 2019، متوفر على الموقع،

http://www3.weforum.org/docs/WEF_TheGlobalCompetitivenessReport2019.pdf

الجدول رقم(9): أداء الجزائر وفقا لمؤشر التنافسية العالمية للفترة 2010-2019

السنة / عدد الدول	المرتبة	النقطة
2011/2010 (139 دولة)	86	3,96
2011/2012 (142 دولة)	87	3,96
2013 /2012 (144 دولة)	110	3,72
2014/2013 (148 دولة)	100	3,79
2015/2014 (144 دولة)	79	4,08
2016/2015 (140 دولة)	87	3,97
2017/2016 (138 دولة)	87	3,98
2018/2017 (140 دولة)	92	53,8
2019/2018 (141 دولة)	89	56,3

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على معطيات المنتدى الاقتصادي العالمي متاح على الموقع،

http://www3.weforum.org/docs/WEF_TheGlobalCompetitivenessReport

ومن خلال قراءة الجدول نلاحظ أن الجزائر تحقق مراتب متأخرة حسب الترتيب العالمي للمؤشر، أي أن تنافسيتها في جذب الاستثمار ضعيفة وهو ما يبرره نقص تدفقات الاستثمار إليها.

ثانيا: مؤشر مدركات الفساد

يعرف الفساد على أنه سوء استعمال الوظيفة في القطاع العام لأجل تحقيق مكاسب شخصية، ولهذا السبب جاء تقرير مدركات الفساد لقيس مستوى الفساد في الأجهزة الإدارية في الدولة والتي تؤثر على جاذبية الدولة للاستثمار الأجنبي المباشر، وقد حلت الجزائر وفق تقرير مدركات الفساد لسنة 2018 والذي شمل 180 دولة في المرتبة 105 عالميا والتاسع عربيا برصيد 35 نقطة،¹ وتعكس هذه المرتبة ارتفاع مستوى الفساد في الجزائر، والذي بالتأكيد يؤثر على جاذبيتها للاستثمار مما يستدعي منها العمل أكثر على محاربة الفساد بشتى أنواعه وسن التشريعات والقوانين التي تعاقب المفسدين.

ثالثا: مؤشر سهولة ممارسة أداء الأعمال

يصدر هذا التقرير سنويا عن مجموعة البنك الدولي منذ عام 2004، ويقاس سهولة أداء الأعمال في الدول، وذلك بناء على 10 مؤشرات فرعية وكل مؤشر يحمل أيضا مؤشرات فرعية أخرى لتكوينه، وهذه المؤشرات العشر هي: مؤشر بدء المشروع، مؤشر استخراج تراخيص البناء، مؤشر توصيل الكهرباء، مؤشر

¹ بن سميحة دلال، جاذبية الجزائر للاستثمارات الأجنبية المباشرة دراسة تشخيصية تقييمية، مرجع سابق، ص 520.

تسجيل الممتلكات، مؤشر الحصول على الائتمان، مؤشر حماية المستثمر، مؤشر دفع الضرائب، مؤشر التجارة عبر الحدود، مؤشر انفاذ العقود، مؤشر تسوية حالات الاعسار.¹

وقد كان أداء الجزائر ضعيف ضمن هذا المؤشر، مما يدل على صعوبة أداء الأعمال وارتفاع التكاليف، والجدول الموالي يوضح تطور أداء الاقتصاد الجزائري للفترة (2010-2019).²

الجدول رقم(10): ترتيب الاقتصاد الجزائري ضمن مؤشر سهولة أداء الأعمال للفترة 2010-2019

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الرتبة	136	136	184	152	153	154	163	156	166	157
القيمة	-	-	-	-	-	50,69	45,92	47,76	46,71	49,65

المصدر: عبد المالك بضياف، آمال براهيمية، تحليل أداء الاقتصاد الجزائري وفق مؤشرات مناخ الأعمال ودوره في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، المجلد 12، العدد 02، ديسمبر 2019، ص 792.

من خلال قراءتنا للجدول نلاحظ الدرجات المتأخرة التي تحتلها الجزائر في مؤشر سهولة أداء الأعمال على مر الفترة المدروسة، إذ نجد أنها تتراجع باستمرار في الرتبة فبعد أن كانت تحتل المرتبة 136 في عام 2010 و2011 تراجعت إلى المرتبة 184 في عام 2012، ثم تحسنت نوعا ما في السنوات 2014 و2015 برتبة 153، 154 على التوالي، لتعاود التراجع في السنوات الأخيرة حيث حققت رتبة 157 في 2019، وهذا ما يوضح ضعف وصعوبة أداء الأعمال في الجزائر وما ينجر عنه من نقص تدفق الاستثمار الأجنبي إلى الجزائر.

رابعا: مؤشر كوفاس للمخاطر القطرية

تصدره الشركة الفرنسية للتأمين على التجارة الخارجية "كوفاس" وهي مؤسسة فرنسية متخصصة في التأمين التجاري العالمي والتي تأسست سنة 1946، وتقوم بإصدار تقارير للمخاطر القطرية ل 160 دولة، ويشمل مجموعة المتطلبات الرئيسية وهي: استقرار المؤشرات الاقتصادية الكلية، المخاطر المالية، المخاطر السياسية، مخاطر بيئة الأعمال، متوسط قدرة الشركات على الوفاء بالتزاماتها، وتعطي تصنيفا حسب درجة المخاطر إلى

¹ المرجع السابق، ص 520،521،522.

² عبد المالك بضياف، آمال براهيمية، تحليل أداء الاقتصاد الجزائري وفق مؤشرات مناخ الأعمال ودوره في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، المجلد 12، العدد 02، ديسمبر 2019، ص792.

A1 مخاطر ضعيفة جدا، و A2 مخاطر ضعيفة، وA3 مخاطر مرضية، وA4 مخاطر معقولة، و B مخاطر مرتفعة نسبيا، و C مخاطر مرتفعة، وD مخاطر مرتفعة جدا، و E مخاطر كبيرة.¹ ويمكن توضيح أداء الاقتصاد الجزائري وفق هذا المؤشر للفترة 2010/2019 كما يلي:

الجدول رقم (11): ترتيب الاقتصاد الجزائري وفق مؤشر كوفاس للفترة 2010-2019

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
التصنيف	A4	A4	A4	A4	A4	A4	B	C	C	C

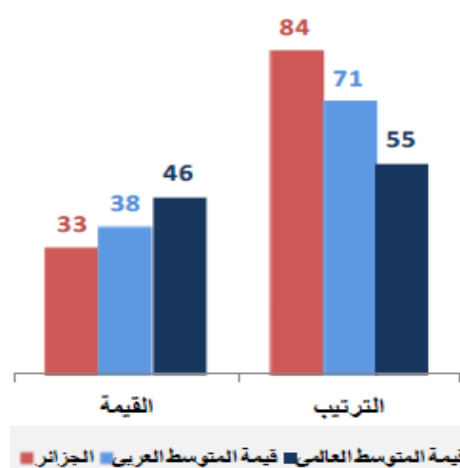
المصدر: عبد المالك بضياف، براهيمية آمال، تحليل أداء الاقتصاد الجزائري وفق مؤشرات مناخ الأعمال ودوره في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، المجلد 12، العدد 02، ديسمبر 2019، ص 793.

نلاحظ من خلال الجدول حفاظ الجزائر على التصنيف A4 لمدة خمس سنوات على التوالي أي من سنة 2010 إلى سنة 2015، وهذا يعني أن المخاطر القطرية هي معقولة ويمكن الاستثمار في الجزائر في الآجال المتوسطة، ثم انخفضت للدرجة B في سنة 2016 أي أن المخاطر أصبحت مرتفعة نسبيا، وتلاها التراجع إلى السنوات 2017-2018-2019 على التوالي لتسجل درجة C حيث أصبحت المخاطر مرتفعة.

خامسا: مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار

وفقا لمؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار لسنة 2019، كان ترتيب الجزائر متأخرا مقارنة مع الترتيب العالمي والعربي، حيث احتلت المرتبة 84 عالميا بقيمة 33 نقطة. كما هو موضح في الشكل الموالي:

الشكل رقم(11): ترتيب وقيمة أداء الجزائر في مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار لسنة 2019



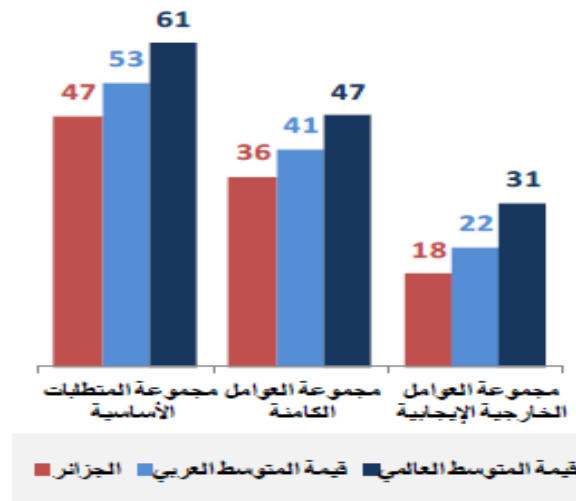
المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية، مؤشر لجاذبية الاستثمار، 2019، ص 56.

¹المرجع السابق، ص788.

أما عن أدائها في المجموعات الثلاث الرئيسية المكونة للمؤشر فكان أقل من المتوسط العربي والعالمى، حيث حصلت على 18 نقطة في مجموعة العوامل الخارجية الايجابية، و36 نقطة في مجموعة العوامل الكامنة، و47 نقطة في مجموعة المتطلبات الأساسية مقابل 31، 47، 61 للمتوسط العالمى على التوالي. والشكل الموالي يوضح ذلك:

الشكل رقم(12): أداء الجزائر في المجموعات الثلاث الرئيسية المكونة للمؤشر العام لجاذبية الاستثمار لسنة

2019

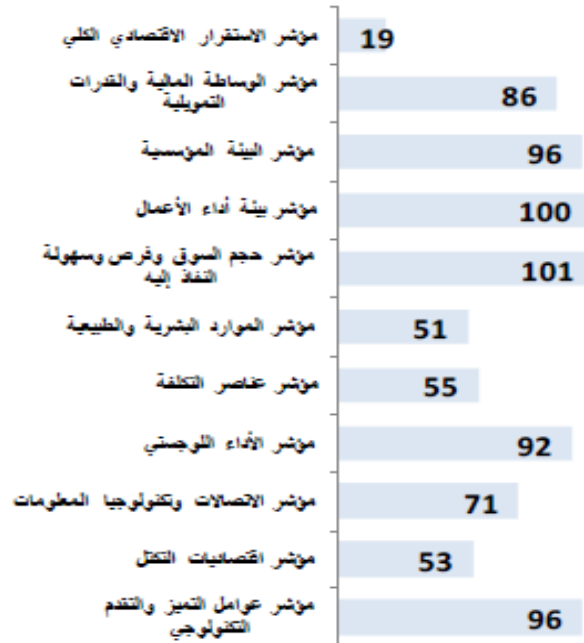


المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية، مؤشر لجاذبية الاستثمار، 2019، ص 56.

وبالنسبة لأدائها في المؤشرات الفرعية المكونة لهذا المؤشر، احتلت الجزائر المرتبة 19 في مؤشر الاقتصاد الكلى، والمرتبة 100 في مؤشر بيئة أداء الأعمال، والمرتبة 51 في مؤشر الموارد الطبيعية والبشرية، والمرتبة 96 في مؤشر عوامل التميز والتقدم التكنولوجي، وكان الأداء في باقي المؤشرات ضعيف. والشكل الموالي يوضح أداء الاقتصاد الجزائري في الأحد عشر مؤشر الفرعي:

الشكل رقم(13): أداء الجزائر في الأحد عشر مؤشر فرعي المكونة للمؤشر العام لجاذبية الاستثمار لسنة

2019



المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية، مؤشر لجاذبية الاستثمار، 2019، ص 56.

المبحث الثاني: تطور الاستثمار الأجنبي والعربي في الجزائر وتوجهاته

تمتلك الجزائر مقومات طبيعية وبشرية هائلة تأهلها لأن تكون منطقة جذب للاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار العربي البيني، وفي هذا المبحث سنقوم بدراسة واقع الاستثمار الأجنبي في الجزائر من حيث تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والعربي البيني إلى الجزائر والتوزيع القطاعي لهذه الاستثمارات

المطلب الأول: تطور الاستثمار الأجنبي والعربي في الجزائر

تتميز الجزائر بمساحة جغرافية شاسعة تقدر ب 2,381,741 كلم مربع، وتقع في الشمال الغربي من القارة الافريقية، حيث يحدها شمالا البحر الأبيض المتوسط، وتمتد إلى أعماق الصحراء التي تستحوذ على حوالي 2,000,000 كلم مربع من المساحة الاجمالية، وتمتلك سواحل بحرية تصل إلى 1200 كلم مربع.

كل هذه المقومات الجغرافية بالإضافة إلى المقومات البشرية التي يصل عدد سكانها إلى أكثر من 40 مليون نسمة أكثر من نصفها شباب، هل ساعدت في جذب الاستثمار الأجنبي إليها؟

أولاً: تطور تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر

من خلال تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2019 كان تدفق الاستثمار الأجنبي للجزائر من دول العالم للفترة 2000-2010/2019 كما هو موضح في الجدول أدناه:

الجدول رقم(12): أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر خلال الفترة 2000-2010/2019

الوحدة: مليون دولار.

السنة	القيمة	السنة	القيمة
2000	3379	2015	26239
2010	19540	2016	27876
2011	22121	2017	29108
2012	23620	2018	30574
2013	25317	2019	31956
2014	26824	/	/

المصدر: من اعداد الطالبة بناء على تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2020، ص39.

نلاحظ من خلال قراءة الجدول تطور ملحوظ لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من دول العالم إلى الجزائر، حيث بلغت قيمة الاستثمار الأجنبي الوارد إلى الجزائر في عام 2000 ب 3,379 مليون دولار، لترتفع وتصل إلى 19,540 مليون دولار خلال سنة 2010، وواصلت ارتفاعها حيث بلغت سنة 2014 ب 26,824 مليون دولار، وبلغت سنة 2017 ب 29,108 مليون دولار لتصل إلى 31,956 مليون دولار في سنة 2019.

ثانيا: تطور الاستثمار العربي في الجزائر

حسب تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2019، نجد أن الاستثمار العربي البيني ضعيف جدا في الجزائر إذ أنها لم تستقبل إلا 3,5% من اجمالي المشاريع الاستثمارية العربية البينية للفترة 2003-2018 ذلك حسب عدد المشاريع الذي بلغ 2895 مشروع، أما من حيث الاستثمار الصادر من الجزائر إلى الدول العربية فهو لم يتجاوز 0,2% من اجمالي المشاريع، وهو ما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول رقم(13): اجمالي المشاريع الاستثمارية الصادرة من الجزائر إلى الدول العربية (التكلفة الإجمالية

للمشاريع) ما بين عامي 2003-2018. الوحدة مليون دولار.

الاجمالي	اليمن	تونس	العراق	البلد المستقبل البلد المستثمر
1033,2	850,2	138,5	44,5	الجزائر

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2019.

متاح على الموقع: www.dhaman.org (الملحق رقم 3)

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن الاستثمار الصادر من الجزائر إلى الدول العربية يكاد معدوماً خلال الفترة 2003-2019، إذ أنها لم تستثمر إلا في ثلاث دول عربية وهي تونس والعراق واليمن وكانت التكلفة الاجمالية لهذه المشاريع ضئيلة جداً، حيث بلغت إجمالاً 1033,2 مليون دولار، حازت منها اليمن على أعلى قيمة بـ 850,2 مليون دولار، تلتها تونس بـ 138,5 مليون دولار، وأخيراً العراق بـ 44,5 مليون دولار. أما عن الاستثمار العربي البيني الوارد إلى الجزائر فرغم أنه ضئيل إلا أنه كان أكبر من الاستثمار الصادر والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم(14): اجمالي مشاريع الاستثمار العربي البيني الوارد إلى الجزائر خلال الفترة 2003-2018.

الوحدة: مليون دولار

الدول المستثمرة	التكلفة (مليون دولار)	عدد المشاريع
الإمارات	15275.8	28
قطر	2761.9	3
السعودية	932.5	13
مصر	4329.2	13
لبنان	55.0	6
الأردن	111.7	5
سلطنة عمان	2.4	1
تونس	1032.0	23
المغرب	145.3	7
ليبيا	321.0	1
السودان	11.0	1
الإجمالي	24977.8	101

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2019. (الملحق رقم3)

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن الإمارات استحوذت على مشاريع الاستثمار الوارد إلى الجزائر، حيث بلغ عدد المشاريع 28 مشروعاً بتكلفة إجمالية تقدر بـ 15275,8 مليون دولار خلال الفترة 2003-2018، تلتها قطر بتكلفة 2761,9 مليون دولار وبـ 3 مشاريع فقط، بينما كان عدد المشاريع للسعودية ومصر هو 13 مشروعاً وختلفتا في التكلفة، فكانت مصر أكبر تكلفة من السعودية إذ أن الأولى حققت تكلفة بـ 4329,2 مليون دولار، والثانية بـ 932,5 مليون دولار، في حين حققت تونس ثاني مرتبة من حيث عدد المشاريع بـ 23 مشروعاً لكن القيمة الاجمالية لهذه المشاريع كانت ضئيلة حيث بلغت 1032 مليون دولار فقط، وحققت المغرب

استثمارا بقيمة 145,3 مليون دولار و7 مشاريع، واختلفت عنها ليبيا في التكلفة إذ كانت أكبر منها بقيمة 321 مليون دولار لكن بمشروع واحد فقط، وكانت الحصة الأدنى من تكاليف الاستثمار العربي الليبي الوارد إلى الجزائر من نصيب دول المشرق العربي، حيث حققت الأردن تكلفة استثمار في الجزائر ب 111,7 مليون دولار بخمسة مشاريع فقط ، تلتها لبنان ب ستة مشاريع وبتكلفة 55 مليون دولار، واحتلت سلطنة عمان المرتبة الأخيرة ب 2,4 مليون دولار ومشروع واحد فقط.

المطلب الثاني: توجهات الاستثمار الأجنبي والعربي في الجزائر

يحتل قطاع المحروقات الصدارة من حيث استحوازه على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، أما باقي القطاعات فهي لا تستحوذ إلا القليل منها فقط، وسوف نوضح أهم القطاعات التي تستحوذ على الاستثمار الأجنبي في الجزائر:

حسب المشاريع المصرح بها لسنة 2018 بلغ عدد المشاريع عشرين مشروعا أجنبيا بنسبة 0,5% وبقيمة 145850 مليون دينار جزائري حسب ما ورد في الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، وحسب نفس المصدر بلغ عدد المشاريع المصرحة للفترة (2002-2017) ب 901 مشروع استثماري بنسبة 1,42% وبقيمة 2519831 مليون دينار جزائري، وفتحت 133583 منصب شغل، وكان التوزيع القطاعي لهذه الاستثمارات كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم(15): تقسيم المشاريع الاستثمارية الأجنبية المصرح بها حسب قطاع النشاط خلال للفترة

2017-2002

القطاع	عدد المشاريع	النسبة (%)	المبلغ (مليون دج)	النسبة (%)	مناصب الشغل	النسبة (%)
الزراعة	13	1,44	5768	0,23	641	0,48
البناء	142	15,76	82593	3,28	23928	17,91
الصناعة	558	61,93	2050277	81,37	81413	60,95
الصحة	6	0,67	13572	0,54	2196	1,64
النقل	26	2,89	18966	0,75	2407	1,80
السياحة	19	2,11	128234	5,09	7656	5,73
الخدمات	136	15,09	130980	5,20	13842	10,36
الاتصالات	1	0,11	89441	3,55	1500	1,12
المجموع	901	100	2519831	100	133583	100

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI متوفر على الموقع <http://www.andi.dz/index.php/ar/declaration-d-investissement/bilan-des-declarations-d-investissement-2002-2018> تم الاطلاع بتاريخ 2020/08/23. الساعة 22:00.

بتحليل معطيات الجدول أعلاه نجد أن قطاع الصناعة يحتل المرتبة الأولى من حيث استحواده على الاستثمار الأجنبي بنسبة 61,93% من مجموع المشاريع المصرح بها خلال الفترة 2002-2017 ويرجع ذلك أساسا إلى المردود الكبير لهذا القطاع في المدى القصير خاصة في مجال المحروقات وذلك مع عدة دول ، وفي المجالات خارج قطاع المحروقات نجد بعض الاستثمارات، كمشروع الشراكة الذي وقعته الجزائر مع الإمارات وألمانيا في جولية 2012 بإنشاء ثلاث شركات برؤوس أموال مشتركة، ويتعلق الأمر بالشركة الجزائرية لصناعة مركبات الوزن الثقيل بعلامة مرسيدس بنز برويبة وأخرى في تيارت وشركة صناعة محركات بعلامة ألمانية (مرسيدس بنز دوتو و أم تي أو) بواد احميمين بقسنطينة.

وينتج مصنع رويبة الذي دخل حيز التنفيذ في 2014 نوعين من الشاحنات العسكرية والخاصة.¹ وفي مجال الصناعات الغذائية قامت الشركة الإماراتية AL Ghurair سنة 2015 بإنشاء مصنع للحبوب بقيمة 35,6 مليون أورو.

واحتل قطاع البناء المرتبة الثانية بنسبة 15,76% ب 142 مشروع بقيمة 82593 مليون دينار جزائري ووفر 23928 منصب شغل، واحتلت الامارات الصدارة باستحواذها على مشاريع العقار من خلال شركاتها "آبار" و "مجمع القدرة" وشركة "إعمار" بالإضافة إلى "موانئ دبي" في مجال تسيير البنية التحتية للموانئ. واحتل قطاع الخدمات المرتبة الثالثة بنسبة 15,09% وب 136 مشروع بقيمة 130980 مليون دينار جزائري، وبتوفير 13842 منصب شغل، وبالرغم من أهمية قطاع النقل إلا أنه لم يستحوذ سوى على 26 مشروع بنسبة 2,89% وبقيمة 18966 مليون دينار جزائري، أما عند قطاع الزراعة فهو لا يزال يعاني التهميش إذ لم تصل نسبته 1,44% ب 13 مشروع وبقيمة 5768 مليون دينار جزائري رغم ما تملكه الجزائر من إمكانيات في هذا المجال. وقدرت حصة قطاع الصحة من الاستثمار الأجنبي المصرح به خلال الفترة 2002-2017 ب 0,67%، بينما بلغ نصيب قطاع الاتصال 0,11% من عدد المشاريع المصرح بها، ومن أهم الشركات المستثمرة في هذا القطاع نجد الشركة المصرية "أوراسكوم" والشركة الكويتية الوطنية.² والشكل التالي يوضح قيمة المشاريع الأجنبية المصرح بها حسب النشاط للفترة 2002-2017.

¹الجزائر الامارات: فرص الاستثمار، محور منتدى الأعمال بأبو ضبي، الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، متاح على الموقع،

<http://www.andi.dz/index.php/ar/presse/1299-algerie-emirats-les-opportunités-d-investissements-au-menu-du-forum-d-affaires-d-abu-dhabi>

²مودع ايمان، أهمية المؤشرات الاقتصادية الكلية الخارجية وتأثيرها على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 1991-2014، مرجع سابق، ص 226.

الشكل رقم(14): قيمة المشاريع الأجنبية المصرح بها حسب النشاط للفترة 2002-2017

الوحدة: مليون دينار جزائري.



المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI متاح على الموقع <http://www.andi.dz/index.php/ar/>. تم الاطلاع بتاريخ 2020/08/23. الساعة 22:00.

المبحث الثالث: المعوقات والآفاق التي تواجه الاستثمار في الجزائر

تسعى الجزائر جاهدة لتجذب الاستثمار الأجنبي المباشر والعربي، إلا أن حجم الاستثمارات المسجلة كان ضعيفا إذا ما قورن بالمساعي وطموحات الدولة، ولعل هذا راجع إلى وجود عوائق مختلفة تقف أمام تطور تدفق هذه الاستثمارات وهو ما سنوضحه في هذا المبحث ونتعرف على الآفاق ومساعي الدولة لتحسين والحد من هذه المعوقات وجذب أكبر قدر ممكن من الاستثمار الأجنبي والعربي.

المطلب الأول: المعوقات التي تواجه الاستثمار في الجزائر

نتعرف في هذا المطلب على مختلف المعوقات التي تواجه الاستثمار الأجنبي والعربي في الجزائر:

أولاً: العوائق الإدارية والتشريعية: هناك العديد من العوائق التشريعية والإدارية والتي تحول دون تطور الاستثمار في الجزائر لعل أبرزها ما يلي:

1. الفساد الإداري: يعرف الفساد الإداري على أنه سوء استخدام الوظيفة، وذلك بابتزاز المتعاملين للحصول على الرشوة مقابل تسهيل أعمالهم، أو من جانب المتعامل في حد ذاته بتقديم رشوة للموظف لتميرير خدمة يمنحها القانون كتقديم تراخيص غير مسموح بها قانوناً.

وقد عمدت الدولة إلى محاربة هذه الظاهرة بشتى أنواعها وقامت بإصدار قوانين صارمة في هذا المجال إلا أنها مازالت تعاني من تفشي الفساد الإداري وهو ما يقف عائقاً أمام المستثمر الأجنبي بتعطيل إجراءات إنشاء المشروع.

2. **عدم توفر الشفافية في المصالح الجمركية:** يعتبر قطاع الجمارك من أهم القطاعات التي تؤثر بصفة مباشرة على جذب الاستثمارات الأجنبية وذلك لما تقدمه من تسهيلات جمركية لتنتقل البضائع والتجهيزات التي تدخل في إطار العملية الاستثمارية، لكن الملاحظ في الدول النامية والجزائر إحدى الدول منها هو تعفن هذا الجهاز بالنظر إلى البيروقراطية المنتشرة في هذه الدول، وبالتالي فإن احترام المصالح الجمركية للقوانين الدولية في متابعة المعاملات الاقتصادية وتطبيقها على كل المتعاملين الاقتصاديين يبرهن على وجود الشفافية التي تجلب المستثمرين.¹

3. **عوائق قانونية أخرى:** عدم وضوح وشفافية النصوص القانونية وعدم تماشيها مع التطورات الراهنة، بالإضافة إلى تداخل الصلاحيات بين الإدارات، وكما هو معروف أن رأس المال الأجنبي جبان ويبحث عن الأمان والوضوح والاستقرار على مستوى التشريعات وما حدث بين سوناطراك وبعض الشركاء خير دليل على ذلك إذ اضطرت الجزائر إلى تقديم تنازلات كي لا تدفع غرامات وبالتالي اهتزت صورة الجزائر أمام المستثمر الأجنبي.²

4. **الزامية الاستثمارات الأجنبية بالشراكة:** حسب القانون الجزائري الذي يجبر أي استثمار أجنبي على الشراكة مع المستثمر الوطني حسب القاعدة 49/51 التي تحتم أن يمتلك المستثمر المحلي 51% من رأس المال، وكذلك حق الشفعة، في حال حصول نزاع يقوم المستثمر المحلي بشراء حصة الأجنبي ولا يحق لهذا الأخير بيعها لأي طرف آخر دون موافقة الشريك المحلي.

ثانيا: المعوقات السياسية والأمنية: عاشت الجزائر فترة من عدم الاستقرار الأمني والسياسي أثرت على صورتها أمام المستثمر الأجنبي وجعلته يتهرب من الاستثمار فيها ويفكر في مناطق أخرى، ولا زالت هذه العوائق تلاحق الجزائر إلى حد الساعة، حيث أثر الحراك الشعبي والتقلبات السياسية على قرار الاستثمار في الجزائر.

ثالثا: المعوقات الاقتصادية والمالية: تتوفر الجزائر على إمكانيات اقتصادية ضخمة تؤهلها لأن تكون منطقة جذب كبيرة للاستثمار الأجنبي، لكن سوء استخدام هذه المقومات جعلها تصبح معوقات أمام المستثمر الأجنبي ولعل أهم هذه المعوقات ما يلي:

¹ ابن لخضر عيسى، مرجع سابق، ص 82.

² الشريف بقة، فيصل زمال، الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر 2000-2017 رهان وتحديات، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، العدد 16، ديسمبر 2018، ص 258.

- حادثة الجزائر في مجال اقتصاد السوق، أو بالأحرى عدم دخولها لهذا النظام بالكامل، فهي لازالت تعتمد على القطاع العام بصفة كلية في المجالات الحساسة كالمحروقات، وفتح المجال للخصخصة في القطاعات الهشة أو التي ليس لها تأثير كبير على الاقتصاد الوطني لصغر الفوائد فيها؛
- هشاشة القطاع الخاص وعدم خبرته، فبالرغم من أنه يمثل 44% من النشاط الوطني إلى أنه لا يقدم ما هو مطلوب منه، والاستثمار الأجنبي يبحث على القطاع الخاص أكثر من العام، كما أنه لا يمكنه الاستثمار إلا إذا لاحظ أن القطاع الخاص يستثمر وينجح في بلده فيحفز الاستثمار الأجنبي على المغامرة؛
- عدم كفاءة إجراءات الترويج للفرص الاستثمارية وشح المعلومات اللازمة والغموض الذي يشوبها؛
- وضع المؤسسات الاقتصادية العمومية الغامض والتي لم يتم الفصل فيها سواء بالخصخصة أو الغلق أو الاستمرار، يجعل المستثمر الأجنبي يتخوف من الاستثمار في محيط لا يعرف كيف سيكون المستقبل الاقتصادي فيه؛¹
- ضعف النظام البنكي وعدم تطوره، والفشل الذي حققته بورصة الجزائر وإغلاق بنك الخليفة جعل المستثمر الأجنبي يفضل التوجه إلى دول أخرى، بالإضافة إلى نقص التمويل اللازم للمشاريع فالمستثمر الأجنبي يعتمد في التمويل على التمويل المحلي للدولة لكن الدولة تتباطأ في تقديم القروض؛
- تدهور قيمة العملة الوطنية وعدم ثبات أسعار الصرف يؤثر على انخفاض القيمة الحقيقية للاستثمار المقوم بالعملة الأجنبية، وتآكل أرباح المستثمرين عند تحويلها إلى الخارج؛
- وجوب تقديم ميزان فائض بالعملة الصعبة، أي يتعين على المستثمر الأجنبي المساهم بأقلية من راس المال أن تكون مساهمته بالعملة الصعبة ودون الحاجة إلى التمويل المحلي؛²
- من أهم العوامل التي تؤثر سلبا على بيئة الأعمال في الجزائر هي منافسة القطاع الموازي، حيث أكدت الاحصائيات الرسمية أن القطاع الموازي في الجزائر يسيطر وحده على 40% من الكتلة النقدية المتداولة في السوق الوطنية، وبالتالي فإن الخسائر التي يسببها القطاع الموازي هي معتبرة جدا، وهذه الوضعية لا تساعد المستثمر الأجنبي؛³
- يعتبر مشكل العقار من أهم المشاكل التي تقلق المستثمر الأجنبي فبالرغم من توفر الأراضي بالجزائر إلا أن سوء التسيير والبيروقراطية وطول مدة الرد من طرف الجهات المختصة، وعدم توفير الأمن والبنية

¹ بن لخضر عيسى، مرجع سابق، ص 85.

² لحاق عيسى، طباعة حدة، معوقات الاستثمار الأجنبي في الجزائر، مجلة الدراسات القانونية والسياسية، جامعة عمار ثلجي، الأغواط، المجلد الخامس، العدد 01، جانفي 2019، ص 150.

³ بن لخضر عيسى، مرجع سابق، ص 86.

التحتية اللازمة لكل مشروع، إذ أن كل نشاط يحتاج إلى بيئة معينة تناسبه فبيئة النشاط الصناعي تحتاج إلى الطرق والمواصلات وتكنولوجيا الاتصال وغيرها، وبيئة الفلاحة تحتاج إلى أراضي فلاحية والمياه وطرق المواصلات وغرف التبريد للاحتفاظ بالمنتوج، وتحتاج البيئة السياحية إلى توفير المرافق السياحية والتكنولوجيا والاتصالات وطرق ووسائل النقل إلى غير ذلك، والبيئة الاقتصادية في الجزائر تفتقد إلى كل هذه المؤهلات.

رابعاً: العوائق الاجتماعية والثقافية والبشرية: يؤثر المستوى المعيشي للأفراد على جذب الاستثمار الأجنبي، فالدخل مهم لشراء السلع المنتجة من طرف المستثمر الأجنبي التي عادة ما تكون مرتفعة الثمن لامتلاكها على التكنولوجيا، وكذلك المستوى الثقافي والعادات والتقاليد التي تحكم المجتمع الجزائري والتي تمنعه من اقتناء بعض السلع؛

بالإضافة إلى نقص اليد العاملة المؤهلة خاصة في التكنولوجيا الحديثة، وارتفاع تكاليف الإنتاج وصعوبة تسويق المنتج في مجتمع تسوده ثقافة محدودة ودخل ضعيف مقارنة بالدول الأخرى كل هذه الاعتبارات يأخذها المستثمر الأجنبي في الحسبان؛

خامساً: عوائق تخص البنية التحتية للاستثمار: تتميز الجزائر بضعف البنية التحتية لها من كافة المواصلات سواء كانت موانئ أو مطارات أو طرق السكك الحديدية والتي لها دور بارز في تهيئة وتوفير المناخ الملائم لجذب الاستثمار، وكذلك ضعف بنية الاتصالات رغم أنه شريان التواصل بين دول العالم خاصة من سرعة نفاذ للمعلومة والوقت الحالي أصبح يعتمد على تكنولوجيا الاتصال أكثر من أي شيء آخر.

من خلال ما تم طرحه من معوقات الاستثمار الأجنبي في الجزائر نجد أن الجزائر تعاني ضعفا كبيرا في جاذبيتها للاستثمار الأجنبي وهذا ما أثبتته المؤشر العام لجاذبية الاستثمار إذ حققت الجزائر المرتبة 84 عالميا في حين كان متوسط الترتيب العالمي 55 والمتوسط العربي 71، وعلى هذا أمامها مشوار كبير ويلزمها جهود جادة لتطوير وتحسين مناخها الاستثماري لجذب أكبر قدر ممكن من الاستثمارات الأجنبية.

المطلب الثاني: آفاق الاستثمار في الجزائر

تبحث الجزائر بشتى الطرق إلى توسيع تدفقات الاستثمار الأجنبي إليها، وتعتمد في ذلك على الإمكانيات التي تمتلكها، فهي تمتلك مقومات طبيعية وبشرية هائلة، فالموقع الجغرافي المطل على البحر الأبيض المتوسط يجعلها قبلة للربط بين القارات الأوروبية والافريقية وحتى الآسيوية، والمساحة الشاسعة والثروات الباطنية تؤهلها لأن تكون منطقة جذب للاستثمار الأجنبي والعربي بالإضافة إلى الطاقة البشرية والتي يعتبر نصفها من الشباب ومعظمهم من خريجي لجامعات ومراكز التكوين المهني، لكن كما أسلفنا سابقا تبقى كل هذه الطموحات رهينة الإجراءات والقوانين التنظيمية والمساعي الجادة لتطوير وتحسين تنافسية الاقتصاد الوطني وبالتالي إمكانية

توسيع طاقة الوعاء الاستثماري الأجنبي، لذلك يجب على الجزائر أن تعمل على النقاط التالية للوصول إلى طموحاتها؛

❖ **العمل على دعم الاستقرار السياسي والأمني:** وذلك بالتخلي عن الخلافات السياسية والمصالح الشخصية والعمل على استقرار الدولة، فبعد مرحلة الاستعمار إلى مرحلة بناء الدولة مرت الجزائر بعدة محطات سياسية منها ما وقف عائقاً أمام التطور الاقتصادي للدولة؛

❖ **دعم استدامة الاستقرار الاقتصادي:** يجب على الدولة العمل على تنويع مداخيلها من الصادرات والخروج من اقتصاد الريع وذلك بانتهاج نمط الاقتصاد المتنوع واستغلال الموارد المتاحة والتحول إلى اقتصاد زراعي وصناعي بدلاً من اقتصاد نفطي، من أجل زيادة مداخيلها وفرص الاستثمار بها في قطاعات غير القطاع النفطي؛

❖ **تهيئة البيئة القانونية والتشريعية والمؤسسية:** تعمل الجزائر جاهدة على وضع القوانين الخاصة بجذب الاستثمار الأجنبي لكن تعدد هذه القوانين جعلها تصبح عبء على الدولة وليست في صالحها، فالمستثمر الأجنبي يحنو استقرار القوانين والتشريعات وكفاءتها، ويتحقق ذلك بالشفافية ووضوح القوانين أمام المستثمر الأجنبي، من خلال قانون موحد ومبسط يمنع التداخل بين الإدارات ويضمن تقليل الأعباء الضريبية والرسوم الجمركية، أما فيما يخص الجانب المؤسسي فعلى الدولة إقامة مؤسسات تسهر على التطبيق الصارم لأحكام القانون وتنظيم المنافسة؛

❖ **اصلاح النظام الضريبي وترشيد نظام الحوافز:** وذلك عن طريق تخفيف العبء الضريبي وتقديم نظام للحوافز الضريبية مبسط إدارياً يقلل من عدد الضرائب ويوسع الأوعية الضريبية، وتقديم تسهيلات للمستثمرين في دفع الضرائب، والاستفادة من تجارب الدول في تقديم الحوافز واعانات الاستثمار؛¹

❖ **دعم القطاع الخاص:** من خلال منح المزايا وفتح المجال أمام القطاع الخاص للاستثمار في شتى القطاعات، ودعمه بتسهيل الإجراءات وتوفير الدعم المادي وتقليل احتكار الدولة للقطاع العام بتفعيل خصخصة المؤسسات، والعمل على ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

❖ **تطوير النظام المصرفي:** وذلك من خلال ادخال التكنولوجيا الحديثة وتطوير نظم المعلومات، وتدعيم البنوك بكافة الوسائل التي تسهل عملها لتوسيع عمليات الائتمان والسماح للقطاع الخاص بالعمل في المجال المصرفي لكن تحت رقابة الدولة.

¹بن سميحة دلال، جاذبية الجزائر للاستثمارات الأجنبية المباشرة دراسة تشخيصية تقييمية، مرجع سابق، ص 525.

- ❖ **إعادة بعث سوق الأوراق المالية:** من خلال تفعيل بورصة الجزائر، مع مراجعة الجانب التشريعي لهذه الأخيرة والإسراع في خصخصة المؤسسات العمومية وفتح رأس مالها أمام المتعاملين في البورصة وربط بورصة الجزائر مع البورصات العالمية والإقليمية؛¹
- ❖ **دمج الاقتصاد الموازي في الاقتصاد الرسمي:** يجب على الدولة انتهاج سياسة اقتصادية تتلائم مع القطاع الموازي وتعمل على دمج تدريجيا في القطاع الرسمي، وهذا ما سيوفر لها دخلا إضافيا؛
- ❖ **مكافحة الفساد الإداري:** من خلال تطبيق القانون ومعاينة كل المخالفين، لتعزيز النزاهة بكل الإدارات وهذا ما يساعد على تطوير وتسهيل عمليات النشاط الاقتصادي ويدفع بالثقة لدى المستثمر الأجنبي؛
- ❖ **تهيئة وتطوير البنية التحتية:** يمكن الاستعانة بالقطاع الخاص لتطوير وزيادة الهياكل الأساسية التي تساهم في تهيئة الظروف لتنمية النشاط الاقتصادي، وكذلك دعم المناطق الصناعية وتطويرها وتهيئتها بكافة الوسائل اللازمة؛
- ❖ **الاعتماد على العنصر البشري المؤهل:** وذلك بتطوير الكفاءات والاستعانة بخريجي الجامعات والمعاهد ومراكز التكوين المهني، وإعطائهم الدعم اللازم وتحسين منهجية التعليم في كافة الأطوار، وإعطاء الأهمية للبحث العلمي وربط الجامعة مع سوق العمل، ودعم وتحفيز نشاط المقاولاتية في إطار الجامعة لضمان الكفاءة والجودة؛
- ❖ **الترويج الأمثل للمشاريع:** وذلك بالمشاركة في الندوات والمؤتمرات الدولية، وهنا يكمن دور الجامعة في هذا المجال بإشراك رجال الأعمال في هذه الندوات لتعريفهم أكثر على عالم الاستثمار، وتقديم المساعدة الفنية ان لزم الامر، وتوضيح الفرص الاستثمارية بطريقة جذب المستثمر؛
- ❖ **بعث الاتحادات والتكتلات الإقليمية:** وذلك بإعادة بعث الاتحاد المغربي، عن طريق حل الخلافات وتشجيع الاستثمارات بين دول الاتحاد بمنح امتيازات لهذه المشاريع، وتسريع انشاء السوق العربية المشتركة والعمل بمواثيق جامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي، والانخراط في المنظمة العالمية للتجارة والاستفادة من تجربة الاتحاد الأوروبي.

¹المرجع السابق، ص 524.

خلاصة الفصل

- تعرفنا في هذا الفصل على الإطار المؤسسي والقانوني للاستثمار الأجنبي في الجزائر وقمنا بدراسة وضع الجزائر في المؤشرات الدولية والإقليمية لمناخ الاستثمار، ثم عمدنا إلى واقع الاستثمار الأجنبي في البلاد، ومن ثمة إلى العوائق التي كانت السبب في ضعف تدفقات الاستثمار وآفاق هذه الأخيرة وتوصلنا إلى النتائج التالية:
- تمتلك الجزائر جهاز تنظيمي وإطار قانوني لا بأس به وعملت على تطويره، لكنه لم يصل إلى المستوى المطلوب منه بعد؛
 - سجلت الجزائر مراتب متأخرة دوليا في مؤشرات مناخ الاستثمار؛
 - تعاني الجزائر من الفساد الإداري؛
 - تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للجزائر خلال الفترة (2000-2019)؛
 - ضعف تدفقات الاستثمار العربي البيني في الجزائر؛
 - تعاني الجزائر من معوقات تشريعية وتنظيمية وفساد إداري بالإضافة معوقات اقتصادية ومالية أخرى تقف عائقا أمام جاذبيتها للاستثمار الأجنبي؛
 - ينتظر الجزائر مشوار كبير لتحسين جاذبيتها للاستثمار الأجنبي.

الخاتمة العامة

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر إحدى أهم طرق التمويل الحديثة والتي تساهم في التنمية الاقتصادية لما له من مزايا تمويلية وتكنولوجية وغيرها من المزايا، وهو ما اقتنعت به الدول العربية والجزائر، فالتباين الاقتصادي للدول العربية يفرض عليهم التعاون البيئي في كل المجالات، فمنها من له فوائض مالية يبحث عن استثمارها ومنها من يبحث عن التمويل لتحقيق التنمية الاقتصادية دون اللجوء للاستدانة، وفي ظل هذه الظروف حاولت الدول العربية الاستفادة من الاستثمارات العربية البينية وتدعيم التكامل الاقتصادي العربي خاصة وأن الدول العربية تتميز بالتقارب الثقافي والتاريخي والديني والجغرافي، وحاولنا في هذه الدراسة التعرف على الجوانب التي تحيط بالاستثمارات العربية البينية من خلال الواقع والآفاق لهاته الظاهرة، واستنادا إلى الإشكالية الرئيسية والفرضيات التي تخدم الدراسة تطرقنا في البداية إلى ماهية الاستثمار الأجنبي وأشكاله والآثار المترتبة عنه، ثم تعرفنا على واقع الاستثمارات العربية البينية في الدول العربية وذلك بالاعتماد على الإحصائيات والمؤشرات الدولية لتقييم الظاهرة وتطرقنا للمعوقات التي تواجهها والجهود المبذولة لحلها، وأخيرا اسقطنا الدراسة على دولة الجزائر كدراسة تطبيقية بتحليل واقع تدفقات الاستثمار العربي البيئي إلى الجزائر وجاذبية الدولة للاستثمار الأجنبي من خلال الجهود المبذولة لتحسين مناخ الاستثمار، وحددنا أهم المعوقات والنقائص التي تحد من جاذبية الدولة للاستثمار والآفاق المنتظرة لتحقيق المستوى المطلوب من الاستثمارات العربية البينية وكانت نتائج اختبار الفرضيات كالتالي:

1. نتائج اختبار الفرضيات: بعد الدراسة التي قمنا بها واختبارا للفرضيات المطروحة توصلنا إلى النتائج التالية:

الفرضية الأولى: الاستثمارات العربية البينية متدنية مقارنة مع ضخامة الفوائض المالية العربية، وأثبتت الدراسة صحة الفرضية، حيث كان تدفق الاستثمارات العربية البينية خلال فترة الدراسة محتشما جدا بل وعرف تراجعاً كبيراً في السنوات الأخيرة.

الفرضية الثانية: مناخ الاستثمار في الدول العربية غير محفز لجذب الاستثمار، من خلال الدراسة يوجد تباين للدول العربية وفقاً لمؤشرات مناخ الاستثمار التي تعني بجاذبية الدول للاستثمار، فدول الخليج تحتل مراتب متقدمة في هذه المؤشرات بينما هناك دول عربية هي في ذيل الترتيب العالمي وهو ما يثبت صحة الفرضية.

الفرضية الثالثة: توجد عوائق كبيرة تواجه الاستثمارات العربية البينية، الأمن السياسي وعدم شفافية القوانين والفساد الإداري هي أهم العوائق التي تواجه جذب الاستثمار الأجنبي في الدول العربية وهو ما يثبت صحة الفرضية.

الفرضية الرابعة: تدني الاستثمارات العربية البينية في الجزائر، من خلال الدراسة تبين أن الجزائر استقطبت 3,5% من الاستثمار العربي البيني خلال فترة الدراسة فقط وهي نسبة ضئيلة جدا مقارنة بإجمالي الاستثمارات العربية البينية وهو ما يثبت صحة الفرضية.

2. نتائج الدراسة: توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

_تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية، مع التفاوت الكبير في استحواذ الدول العربية على هذه الاستثمارات؛

_تباين مناخ الاستثمار في الدول العربية، وهذا ما أثبتته مؤشرات مناخ الاستثمار حيث احتلت دول الخليج على المراتب الأولى في الترتيب العربي ومراتب متقدمة في الترتيب العالمي بينما احتلت دول المغرب العربي مراتب متأخرة عربيا وعالميا وكانت دول المشرق العربي في ذيل الترتيب العالمي؛

_تعاني الدول العربية من انعدام الحرية الاقتصادية وانتشار الفساد الإداري واحتلت دول المغرب العربي مراتب متأخرة في الترتيب العربي والعالمي في مؤشر مدركات الفساد؛

_تراجع جاذبية الدول العربية للاستثمار الأجنبي؛

_انخفاض استقطاب الدول العربية للاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 2003-2018؛

_انخفاض قيمة الاستثمارات العربية البينية للفترة 2003-2018؛

_تتميز الاستثمارات العربية البينية بتوزيع متباين بشدة بين الدول العربية، فلكل دولة عربية سوق عربي مميز تتجه له الاستثمارات بالدرجة الأولى؛

_التوزيع غير العادل للاستثمارات العربية على القطاعات، فهي تتدفق بشكل جنوني في قطاع العقار على حساب القطاعات الأخرى؛

_تعاني الدول العربية من مشاكل اقتصادية تعيق جذبها للاستثمار الأجنبي إضافة إلى العوائق السياسية والأمنية، وما يتعلق بالتشريعات التنظيمية والفساد الإداري؛

_تعثر معظم الحكومات العربية في إجراء إصلاحات جذرية وعميقة تسمح بتحسين مناخ الاستثمار والأعمال بها من خلال المسائلة القانونية ومحاربة الفساد والبيروقراطية وتوظيف سياسات جيدة وشفافة واضحة تسمح باستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر؛

_ تمتلك الجزائر جهاز تنظيمي وإطار قانوني لا بأس به وعملت على تطويره، لكنه لم يصل إلى المستوى المطلوب منه بعد؛

_ مناخ الاستثمار في الجزائر غير جاذب للاستثمار الأجنبي، حيث سجلت الجزائر مراتب متأخرة دولياً في مؤشرات مناخ الاستثمار الدولية، إذ تعاني الجزائر من الفساد الإداري بشكل كبير جداً بالإضافة إلى أن تنافسيتها ضعيفة، وبيئة الأعمال بها غير مشجعة؛

_ هناك تطور ملحوظ لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للجزائر خلال فترة الدراسة؛

_ تدني تدفقات الاستثمار العربي البيني إلى الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2018؛

_ تدني نسبة الاستثمار الصادر من الجزائر إلى الدول العربية؛

_ يعيق جذب الاستثمار الأجنبي إلى الجزائر الكثير من المعوقات، ورغم الجهود المبذولة لحلها لم تأتي ثمرها بعد وبقي استقطاب الجزائر للاستثمار العربي بعيداً عن الأهداف المنشودة منه.

3. المقترحات: بعد النتائج المتوصل إليها في هذا البحث نقدم بعض المقترحات لتطوير تدفقات الاستثمارات العربية البينية:

_ العمل على تحقيق الاستقرار السياسي والأمني والذي تعاني منه الدول العربية حالياً، وكما هو معروف أن رأس المال جبان ولا يستثمر حيث الصراع السياسي والتدهور الأمني؛

_ العمل الجماعي على تهيئة الأجواء المناسبة لهذا النوع من الاستثمار، وترك الخلافات والنظرة الأحادية والمصالح الشخصية وتبني سياسة موحدة صادقة وفعالة من طرف الدول العربية؛

_ العمل على بعث الاتحادات والتكتلات الاقتصادية العربية، والاستفادة من التجارب الأوروبية؛

_ تحسين بيئة أداء الأعمال وتنافسية الاقتصاديات العربية لتحسين جاذبيتها للاستثمارات العربية البينية؛

_ استغلال الإمكانيات المتاحة والموارد الطبيعية مع توفير الظروف الملائمة لاستثمار الأجنبي؛

_ توفير بنية تشريعية وقضائية تتميز بالبساطة والوضوح والصرامة في تطبيق القانون للقضاء على الفساد والبيروقراطية؛

- _ توحيد السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية وتمييزها بالشفافية والوضوح وعدم التداخل في القوانين في ظل الانفتاح الاقتصادي وتحقيق القدرة التنافسية للمؤسسات الإنتاجية والخدمية؛
- _ العمل على الخروج من الاقتصاد الريعي الذي تتسم به معظم الاقتصاديات العربية وتنويع النشاط الاقتصادي، وتوجيه الاستثمارات العربية للقطاعات الأكثر إنتاجية عن طريق سياسات حكيمة وأكثر جاذبية؛
- _ توفير الهياكل القاعدية والبنى التحتية من طرق وموانئ ومطارات وكهرباء واتصالات وغيرها؛
- _ الاستعانة بالكفاءات المؤهلة لتحسين الترويج للاستثمار واستخدام دور الجامعة لهذا الغرض؛
- _ الاعتماد على نظام الحوكمة في النظام المصرفي والمؤسسات المالية، وتطوير نظم المعلومات.

4. آفاق الدراسة:

- يشكل موضوع الاستثمار الأجنبي مجالاً خصباً للأبحاث والدراسات لذلك يتم طرح بعض المقترحات التي قد تكون دراسات مستقبلية والتي لم يتطرق إليها البحث:
- _ تأثير ضعف الأسواق المالية في الدول العربية على جذب الاستثمارات العربية البينية.
 - _ دور الجهود الترويجية في جذب الاستثمارات العربية البينية.
 - _ تأثير الاستثمارات العربية البينية في تعزيز التجارة العربية البينية وفتح السوق العربية المشتركة.

تم بحمد الله وفضله

قائمة المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

1. الكتب:

1. أبو قحف عبد السلام، إدارة الأعمال الدولية، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2005.
2. أبو قحف عبد السلام، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، مطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، 2003.
3. أبو قحف عبد السلام، الأشكال والسياسات المختلفة للاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2003.
4. أبو قحف عبد السلام، نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2001.
5. أوغيل نعيمة، واقع الاستثمار الاجنبي المباشر في ظل التغيرات الاقتصادية في الجزائر 1998-2005، مكتبة الوفاء القانونية، مصر، 2016.
6. بيري نورة، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على التنمية الاقتصادية، دار التعليم الجامعي، مصر، 2018.
7. جويده يحي محمد، المناخ الاستثماري بين المخاطر والتحديات - الاستثمار الأجنبي المباشر، التحكيم في الاستثمار الدولي، الحوكمة الاستثمارية-، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2017.
8. حسب الله محمد أميرة، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية دراسة مقارنة (تركيا، كوريا الجنوبية، مصر)، الدار الجامعية، مصر، 2004-2005.
9. زرزور براهيم، إدارة الأعمال الدولية (الشركات متعددة الجنسيات- الاستثمار الأجنبي- حركية التدويل ومخاطر الأعمال- تجارب دولية في التدويل)، دار التعليم الجامعي، مصر، 2019.
10. سعدي يحي، الاستثمار الأجنبي المباشر، اثره للنشر والتوزيع، الأردن، 2015.
11. صالح عبد الحليم، الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على الادخار، دراسة تطبيقية، دار التعليم الجامعي، مصر، 2019.
12. عبد السلام رضا، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة، دراسة مقارنة لتجارب كل من شرق وجنوب آسيا مع التطبيق على مصر، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، ط2، 2010.

13. عبد العال نشأت علي، الاستثمار والترابط الاقتصادي الدولي، دار الفكر الجامعي، مصر، 2015.
14. لطفي علي، الاستثمارات العربية ومستقبل التعاون الاقتصادي العربي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2009.
15. المغربي ابراهيم متولي ابراهيم حسن، دور حوافز الاستثمار في تعجيل النمو الاقتصادي من منظور الاقتصاد الإسلامي والأنظمة الاقتصادية المعاصرة، دار الفكر الجامعي، مصر، 2011.
16. النجار فريد، الاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2000.
- II. الاطروحات والمذكرات:**
17. بن داودية وهيبة، واقع وآفاق تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في دول شمال افريقيا خلال الفترة (1995-2004) مع التركيز على حالة الجزائر، تونس، المغرب، مصر، مذكرة ماجستير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2005.
18. بن سميحة دلال، تحليل أثر السياسات الاقتصادية على تنمية الاستثمارات الأجنبية في ظل الإصلاحات الاقتصادية -دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، 2013-2012.
19. بن لخضر عيسى، سياسة تمويل الاستثمارات في الجزائر وتحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة (1988-2015)، أطروحة دكتوراه، جامعة الجيلالي ليايس، سيدي بلعباس، 2018-2019.
20. بورعدة حورية، آثار الاقتصاد الموازي على جلب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة وهران 2، 2019.
21. ثلجون سميحة، التشريعات المنظمة للاستثمار الأجنبي المباشر في دول المغرب العربي، أطروحة دكتوراه تخصص قانون، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2017.
22. جوامع لبيبة، أثر سياسات الاستثمار في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية-دراسة مقارنة: الجزائر، مصر والسعودية-، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014-2015.
23. رجال فاطمة، أثر تحرير حركة رؤوس الأموال على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، حالة الجزائر 2000-2010، مذكرة ماجستير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012.
24. زغبة طلال، مناخ الاستثمار في الجزائر، واقع وآفاق، دراسة قياسية لتحديد حجم الاستثمار المرغوب للفترة 2007-2011، مذكرة ماجستير، جامعة العربي بن مهدي، أم البواقي، 2009.

25. صياد شاهيناز، الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في النمو الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير، جامعة وهران، 2013.
26. عمر يحيوي، دور المناخ الاستثماري في الدول العربية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة حالة الجزائر 2002-2010، مذكرة ماجستير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2012-2013.
27. غواطي حمزة، تأثير استراتيجيات الشركات المتعددة الجنسيات في نقل التكنولوجيا في الدول النامية، دراسة حالة البرازيل، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013.
28. قريد عمر، تحسين مناخ الاستثمار الأجنبي كآلية تفعيل تنافسية الاقتصاد الجزائري، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014-2015.
29. كريمة قويدري، الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر، مذكرة ماجستير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2011.
30. مرابط بلال، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي للدول النامية في ظل الانفتاح الاقتصادي دراسة قياسية للدول النامية خلال الفترة (1996-2015)، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، 2018-2019.
31. مودع ايمان، أهمية المؤشرات الاقتصادية الكلية الخارجية وتأثيرها على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 1991-2014، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2018.
- III. المجلات:
32. الاورفلي خضر، رياض الأشر، الاستثمارات العربية البينية، مجلة جامعة البعث، سوريا، المجلد 38، العدد 52، 2016.
33. أونيسي العياشي، مناخ الاستثمار وأهميته في جذب الاستثمارات، مجلة الحقوق والحريات، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد الثالث، ديسمبر 2016.
34. بضياف عبد المالك، آمال براهيمية، تحليل أداء الاقتصاد الجزائري وفق مؤشرات مناخ الأعمال ودوره في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، المجلد 12، العدد 02، ديسمبر 2019.

35. بلوج بولعيد، معوقات الاستثمار في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، جامعة حسبية بن بولعيد، الشلف، جوان 2006.
36. بقة الشريف، فيصل زمال، الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر 2000-2017 رهان وتحديات، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، العدد 16، ديسمبر 2018.
37. بن سمينة دلال، جاذبية الجزائر للاستثمارات الأجنبية المباشرة دراسة تشخيصية تقييمية، مجلة دراسات اقتصادية، جامعة عاشور زيان، الجلفة، المجلد 13، العدد 39، 2019.
38. بن طيرش عطاء الله، بوسالم أبو بكر، تحليل مؤشرات تنافسية الاقتصاد الجزائري دراسة تقييمية للفترة (2010-2017)، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، جامعة الشهيد حمة، الوادي، العدد 02، جوان 2017.
39. بولرياح غريب، العوامل المحفزة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وطرق تقييمها، دراسة حالة الجزائر، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، العدد 10، 2012.
40. عوينان عبد القادر، الاستثمار العربية البينية دراسة تحليلية للفترة (2006-2016)، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد 50، ديسمبر 2018.
41. لحاق عيسى، طعابة حدة، معوقات الاستثمار الأجنبي في الجزائر، مجلة الدراسات القانونية والسياسية، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، المجلد الخامس، العدد 01، جانفي 2019.
42. لوعيل بلال، تطور الاستثمارات الأجنبية المباشرة العربية البينية، مجلة معارف، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة اكلي محند اولحاج، البويرة، العدد 17، ديسمبر 2014.

IV. التقارير:

43. منظمة الشفافية العالمية، تقارير مدركات الفساد، 2016، 2017، 2018، 2019، ألمانيا.
44. المعهد العربي للتخطيط، تحليل تقرير تنافسية الدول العربية، الكويت.
45. معهد هيرتاج، تقرير مؤشر الحرية الاقتصادية 2020، واشنطن.
46. المنتدى الاقتصادي العالمي، تقرير التنافسية العالمية 2019، سويسرا.

47. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، ضمان الاستثمار، نشرة فصلية، العدد الفصلي الأول، الكويت، يناير-مارس، 2008.
48. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار 2018.
49. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار، الكويت، 2019.
50. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية، 2020.
51. الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، الجزائر الامارات: فرص الاستثمار، محور منتدى الأعمال بأبو ضبي، الجزائر.

V. القوانين والمراسيم:

52. القانون رقم 91-21، المؤرخ في 4 ديسمبر 1991، المتعلق بأنشطة التنقيب والبحث عن المحروقات واستغلالها ونقلها بالأنابيب، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 63، 7 ديسمبر 1991.
53. المرسوم التشريعي رقم 93-12، المؤرخ في 5 أكتوبر 1993، المتعلق بترقية الاستثمار، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 64، 10 أكتوبر 1993.
54. القانون رقم 16-09، المؤرخ في 3 غشت 2016، المتعلق بترقية الاستثمار، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 46، 3 غشت 2016.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية:

I. المجالات:

1. Muhannad Abed Jassam Mohammed, Abdul Razak Hamad Hussein, **the role of inter-arab investments in promoting economic development in the countries for the period (1995-2014)**, journal of Administration and Economics Sciences, Tikrit, volume 13, Issue 37,2017 .

II. المواقع الإلكترونية:

1. <http://www.andi.dz/index.php/ar/>
2. <http://www.andi.dz/index.php/ar/presse/1299-algerie-emirats-les-opportunités-d-investissements-au-menu-du-forum-d-affaires-d-abu-dhabi>
3. <http://www.andi.dz/index.php/ar/presse/1299-algerie-emirats-les-opportunités-d-investissements-au-menu-du-forum-d-affaires-d-abu-dhabi>
4. http://www.arab-api.org/images/training/programs/1/2017/414_P17018-5
5. http://www3.weforum.org/docs/WEF_TheGlobalCompetitivenessReport2019
6. <https://data.albankaldawli.org/indicator/BX.KLT.DINV.WD.GD.ZS>
7. <https://www.heritage.org/index/>
8. https://www.transparency.org/files/content/pages/CPI_2018_Executive_summary_web_AR
9. www.dhaman.org

الملاحق

الملحق رقم(1): أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الدول العربية للفترة 2000 و2010-2019 / الوحدة: مليون دولار

البلد/ السنوات	2000	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الجزائر	3,379	19,540	22,121	23,620	25,317	26,824	26,239	27,876	29,108	30,574	31,956
البحرين	5,906	15,154	22,332	23,875	27,604	25,747	25,812	26,055	27,481	29,136	30,077
جزر القمر	21	60	83	93	97	102	107	110	114	121	129
مصر	19,955	73,095	72,612	78,643	82,893	87,485	94,307	102,324	109,677	117,728	126,639
العراق	-48	7,965	9,848	13,248	10,913	736	0	0	0	0	-
الأردن	3,135	21,899	23,385	24,933	26,946	29,059	30,629	32,163	34,250	35,114	36,203
الكويت	608	11,884	15,176	18,144	16,097	15,733	14,621	14,968	15,207	14,601	14,904
لبنان	14,233	44,285	47,422	50,533	53,194	56,075	58,216	60,785	63,307	65,961	68,089
ليبيا	471	16,334	16,334	17,759	18,461	18,462	18,462	18,462	18,462	18,462	18,462
موريتانيا	146	2,372	2,961	4,350	5,475	5,976	6,478	6,750	7,337	8,110	8,995
المغرب	8,842	45,082	44,516	45,246	51,816	51,192	49,671	54,784	63,205	64,135	66,523
سلطنة عمان	2,577	14,987	16,740	18,105	19,718	21,005	18,833	21,099	24,017	28,207	31,332
قطر	1,912	30,549	30,357	30,714	29,874	39,615	38,626	36,456	35,522	33,874	31,061
السعودية	17,577	176,378	186,758	199,032	207,897	215,909	224,050	231,502	227,566	231,603	236,166
فلسطين	1,418	2,176	2,328	2,336	2,459	2,487	2,511	2,660	2,647	2,756	2,777
السودان	1,398	15,690	17,425	19,736	21,424	22,675	24,404	25,467	26,614	27,669	28,494
سوريا	1,244	9,939	10,743	10,743	10,743	10,743	10,743	10,743	10,743	10,743	10,743
تونس	11,545	31,364	31,543	32,604	33,772	31,562	31,772	28,940	29,171	26,781	29,542
الإمارات	1,069	63,869	71,021	80,588	90,352	101,424	109,975	119,580	129,934	140,319	154,107
اليمن	843	4,858	4,393	3,808	3,675	3,441	3,426	2,865	2,595	2,313	1,942
العالم	7,377,272	19,922,422	20,645,322	22,980,801	42,955,527	26,191,314	26,577,573	28,496,362	33,218,362	32,943,943	36,470
الاقتصاديات المتقدمة	5,779,574	13,137,112	13,525,960	14,983,007	16,367,089	17,227,264	17,436,602	18,654,038	22,095,210	21,511,507	24,285,679
الاقتصاديات النامية	1,545,734	6,086,960	6,428,169	7,335,932	7,778,964	8,342,075	8,543,081	9,091,708	10,303,506	10,633,902	11,311,557

المصدر: المؤسسة العربية للاستثمار وإئتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2020، الكويت، ص39.

الملحق رقم (2): ترتيب ودرجة الدول العربية وفقا لمؤشر مدركات الفساد للفترة 2016-2019

2019		2018		2017		2016		العام
النقطة	الترتيب	النقطة	الترتيب	النقطة	الترتيب	النقطة	الترتيب	الدول
71	21	70	23	71	21	66	24	الإمارات العربية المتحدة
62	30	62	33	61	29	63	31	قطر
52	56	52	53	44	68	45	64	عمان
48	60	49	58	48	59	48	57	الأردن
53	51	49	58	49	57	46	62	المملكة العربية السعودية
41	80	43	73	40	51	37	90	المغرب
43	74	43	73	42	74	41	75	تونس
40	85	12	78	39	85	41	75	الكويت
42	77	36	99	36	103	43	70	البحرين
35	106	35	105	33	112	34	108	الجزائر
35	106	35	105	34	108	32	117	مصر
28	137	28	138	28	143	28	136	لبنان
20	162	18	168	18	169	17	166	العراق
18	168	17	170	17	171	14	170	ليبيا
13	177	14	176	16	175	14	170	اليمن
13	178	13	178	14	178	13	173	سوريا

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على معطيات منظمة الشفافية العالمية، مؤشر مدركات الفساد، بيانات للسنوات 2016-2019، متاح على الموقع: <https://www.transparency.org/en/cpi>.

الملحق رقم (3): إجمالي المشاريع الاستثمارية العربية البينة (التكلفة الاجمالية للمشاريع) ما بين عامي 2003-2018 حسب الترتيب التنازلي لإجمالي التكلفة

إجمالي المشاريع الاستثمارية العربية البينة (التكلفة الاجمالية للمشاريع) ما بين عامي 2003 و 2018 حسب الترتيب التنازلي لإجمالي التكلفة																							
الإجمالي	موريتانيا	جزر القمر	الصومال	مستون	جيبوتي	اليمن	الكويت	السودان	تونس	موريتية	البنين	نيجر	البحرين	المغرب	العراق	الإمارات	نمبيا	الفرن	الجزائر	سلطنة عمان	السعودية	مصر	الدول المتنامية في المنطقة
183 553,6	15,3		9,5	55,1	1 742,4	609,8	3 132,1	848,4	893,4	3 745,2	7 766,0	7 992,7	5 082,7	13 828,4	14 549,7		883,7	16 202,9	15 275,8	20 549,0	21 210,0	49 161,6	الإمارات
42 985,3	27,5				864,9	600,9		18,5	270,8	5 098,5	2 052,4	774,1	7 746,1	1 109,9	870,3	8 768,9	138,9	1 131,2		2 350,6	5 023,7	6 138,1	الكويت
38 693,3					15,3	178,2	109,6	94,1	6 000,0	178,2	101,1	2 887,5		246,0	141,8	1 181,4	20 181,4	1 983,8		499,4	1 126,3	3 769,2	البحرين
32 304,8	27,0	104,1			1 050,0	864,9	807,6	290,2	1 054,5	189,4	452,1	126,0		26,6	106,8	1 086,5	387,5	356,3	2 761,9	4 112,0	2 829,7	15 671,8	قطر
30 719,0			150,0			556,7	118,4	131,4	59,5	419,5	1 900,8	126,0	1 258,8	639,9	117,6	7 098,4	65,9	2 988,7	932,5	1 334,4		12 820,4	السعودية
13 942,0			9,5			42,0	6,5	1 888,2	17,9	296,0	20,0	363,3	81,7	181,8	786,0	1 085,2	389,5	1 182,6	4 329,2	736,0	2 526,6		مصر
8 691,5							60,5	228,1	11,0	298,2		107,2	47,8	10,8	3 743,8	1 267,4	9,5	253,0	55,0	78,5	190,7	2 330,0	لبنان
3 247,8				125,7			6,5	6,2		36,0	15,1	32,4	75,7	23,8	744,0	962,4			111,7	184,5	609,0	314,8	الأردن
2 748,8			256,9			172,2	151,8					20,4	123,0	287,8			298,6	6,8	20,4		1 169,2	239,3	سلطنة عمان
1 915,3	9,5				9,1							46,6		84,2		10,7	353,0		1 032,0	9,1	106,5	254,6	تونس
1 033,2						850,2			138,5							44,5							الجزائر
837,1	9,5								56,7			15,1				82,9	516,8		145,3			10,8	المغرب
373,3									9,5										321,0			19,0	ليبيا
241,4																100,1						141,3	سوريا
173,5											15,1					127,3					15,1		العراق
106,5			9,5		11,0					15,1		15,1									15,1	9,5	اليمن
94,1			94,1																				جيبوتي
11,0																							السودان
361 671,5	88,8	104,1	529,5	1 230,8	3 507,6	3 817,6	3 875,6	4 269,4	7 646,7	10 538,3	12 010,9	12 483,0	14 607,2	16 231,6	20 997,7	22 108,7	22 933,0	24 151,8	24 977,8	29 855,5	34 821,9	90 880,4	الإجمالي

المصدر: FDI Markets

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2019.

الملحق رقم(4): اجمالي المشاريع الاستثمارية العربية البنية (عدد المشاريع) ما بين عامي 2003-2018 حسب الترتيب التنازلي لإجمالي عدد المشاريع

إجمالي المشاريع الاستثمارية العربية البنية (عدد المشاريع) ما بين عامي 2003 و2018																						
حسب الترتيب التنازلي لإجمالي عدد المشاريع																						
الدول المستقلة	السعودية	الإمارات	مصر	سلطنة عمان	قطر	البحرين	الأردن	الكويت	المغرب	العراق	الجزائر	لبنان	سوريا	ليبيا	السودان	تونس	اليمن	فلسطين	جيبوتي	الصومال	موريتانيا	الجزائر
الاجمالي	الاجمالي	الاجمالي	الاجمالي	الاجمالي	الاجمالي	الاجمالي	الاجمالي	الاجمالي	الاجمالي	الاجمالي	الاجمالي	الاجمالي	الاجمالي	الاجمالي	الاجمالي	الاجمالي	الاجمالي	الاجمالي	الاجمالي	الاجمالي	الاجمالي	الاجمالي
الإمارات	310	142	189	142	163	131	69	105	66	50	28	53	19	15	21	17	8	2	6	1	1	1396
السعودية	74	74	20	72	12	40	20	14	14	3	13	9	11	4	7	3	3			1		320
الكويت	47	80	26	26	48	20	26	5	5	9		18	9	1	2	3	1			1		318
قطر	25	28	9	28	4	33	9	18	6	3		5	10	5	6	3	3	2	1	2	1	167
لبنان	11	34	21	34	8	5	21	7	18	6	18	17		1	5	1						157
البحرين	39	27	7	27	9	7	27	4	3	4		5	1	4	1	2	1		1			142
مصر	22	34	6	34	3	6	34	10	8	6	13	2	5	8	8	3	1			1		137
الأردن	10	15	1	16	7	1	15	1	2	14	5	1	3		1			9				89
سلطنة عمان	14	10	1	10	15	1	10	6	1		1	1		1			1			3		60
تونس	2	2	2	2	1	2	2	1	7		23			13					1		1	53
المغرب	6	6	1	6	1		6			7				3	4						1	23
اليمن	1	1	1	1	1		1					1							1			9
العراق	1	4		4	1		4				1											7
ليبيا	2	2		2			2				1				1							6
الجزائر									1						4	1						6
سوريا	2	2	1	2			2															3
السودان										1												1
جيبوتي																			1			1
الإجمالي	482	319	301	283	253	241	162	160	112	105	101	95	76	55	51	41	19	13	11	8	6	2895

المصدر : FDI Markets

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وإتقان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2019

الملحق رقم (05): توزيع إجمالي تكلفة المشاريع الاستثمارية العربية البينية الجديدة (حسب التوزيع القطاعي وحسب الدولة المستثمرة) بالمليون دولار ما بين عامي

2018-2003

الإجمالي	السودان	جيبوتي	اليمن	العراق	سوريا	ليبيا	المغرب	الجزائر	تونس	سلطنة عمان	الأردن	لبنان	مصر	السعودية	قطر	البحرين	الكويت	الإمارات	الدول المستثمرة القطاع
209 101,8												1 224,7	3 375,3	11 715,9	19 006,8	30 361,7	26 995,9	116 421,4	العقارات
35 977,8								850,2	18,2	26,6		3 000,0	657,7	2 022,4	5 442,2	200,0	2 530,1	21 230,3	الفحم والنفط والغاز
22 969,9						321,0					660,0	2,7	1 121,3	2 313,1	1 569,1	139,2	2 814,7	14 028,8	الفنادق والسياحة
16 153,8									1 002,9		724,6		1 120,2	2 408,7	2 114,8		1 776,8	7 005,7	المعادن
12 821,0				82,0				161,3	320,8	415,5		2 550,7	24,0	2 636,2	2,7		1 176,0	5 451,9	الغذاء والتبغ
9 509,8	11,0		90,4	75,5		43,6	135,5		130,5	327,9	495,0	1 191,5	460,2	640,8	750,4	703,9	1 155,2	3 298,4	الخدمات المالية
8 070,7		94,1							24,4	94,1	532,3	150,0	571,6	661,0	1 854,0	1 225,4	1 070,3	1 793,6	الاتصالات
8 029,8										459,7			3 081,8	1 566,0	172,2	995,8	1 010,2	744,1	مواد بناء
6 139,1							503,5			1 061,4	46,8		2 166,2	1 440,1	185,4	83,3	640,3	12,1	مواد كيميائية
6 096,2											219,5			1 387,0		3 500,0		989,7	الطاقة البديلة/المتجددة
5 629,7										27,2				98,5		859,4	1 708,5	2 936,1	التخزين
2 777,7							73,8		73,8	25,3	91,0	45,3	38,0	290,2	90,5	81,2	412,8	1 555,8	منتجات استهلاكية
2 536,7			5,3				46,4		80,1	13,7	62,7	43,0	90,1	697,8	47,9	47,6	262,2	1 139,9	خدمات الأعمال
2 509,0										158,6		25,7	27,5	1 213,9	314,8			768,5	الرعاية الصحية
2 204,8									11,9			289,2	32,2	139,1	55,3	18,0	430,6	1 228,5	المنسوجات
1 891,0														260,4	462,2	54,5		1 113,9	الترفيه والتسلية
1 681,7			10,8			8,7	15,3		26,6	100,1			11,3	88,9	76,6	138,0	295,2	910,1	وسائل النقل
1 346,3							29,2				89,7		582,3	165,8			14,8	464,6	منتجات صيدلانية
1 040,2					180,8					20,0				119,3		159,8	262,4	297,9	البلاستيك
894,4				16,0			24,5		16,5	14,7	54,7	166,2	41,2	66,8		10,7	61,5	421,6	البرمجيات وخدمات تكنولوجيا المعلومات
669,6							8,9		23,9				538,9			2,2		95,7	مكونات إلكترونية
568,2									46,9					190,3				331,0	السيراميك والزجاج
564,0								21,7					2,2	55,1		11,5	11,5	462,1	مستهلكي إلكترونيات
505,5														63,2		70,6	3,4	368,3	الألات والمعدات الصناعية
397,7									88,8					66,6	160,0	12,7		69,6	سيارات

371,4														242,7				128,7	مشروبات
341,3								2,7	3,9	197,2							84,2	53,3	الورق والطباعة والتغليف
267,9										74,3				92,8			68,6	32,2	الألات والمعدات التجارية
202,1																	200,0	2,1	المعادن
123,9					60,6							2,5		15,3		10,8		34,7	وسائل نقل غير السيارات
82,9									47,3									35,6	مكونات السيارات
64,2																		64,2	الفضاء والدفاع
63,8														61,0				2,8	مطاط
34,4																		34,4	التكنولوجيا الحيوية
22,0																	7,0	15,0	الفضاء
8,4																		8,4	المحركات والتوربينات
2,7																		2,7	المنتجات الخشبية
361 671,4	11,0	94,1	106,5	173,5	241,4	373,3	837,1	1 033,2	1 915,3	2 748,7	3 247,8	8 691,5	13 942,0	30 718,9	32 304,9	38 693,3	42 985,2	183 553,7	الإجمالي

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2019.

الملحق رقم(6): توزيع إجمالي تكلفة المشاريع الاستثمارية العربية البنية الجديدة (حسب التوزيع القطاعي وحسب الدول المستقبلية) بالمليون دولار ما بين عامي

2018-2003

توزيع إجمالي تكلفة المشاريع الاستثمارية العربية البنية الجديدة (حسب التوزيع القطاعي وحسب الدولة المستقبلية)																						
بالمليون دولار ما بين عامي 2003 و2018																						
القطاع	البنية التحتية	الطاقة	المياه	النقل	السياحة	التجارة	الصحة	التعليم	الثقافة	الترفيه	البيئة	الخدمات	الخدمات المالية	الخدمات المهنية	الخدمات الحكومية	الخدمات الاجتماعية	الخدمات الثقافية	الخدمات الترفيهية	الخدمات الرياضية	الخدمات السياحية		
الإجمالي	مؤقتة	تحت الإنشاء	المستقبل	المستقبل	المستقبل	المستقبل	المستقبل	المستقبل	المستقبل	المستقبل	المستقبل	المستقبل	المستقبل	المستقبل	المستقبل	المستقبل	المستقبل	المستقبل	المستقبل	المستقبل		
209 101,8	16,0	390,0	1 594,7	1 306,9	1 248,1	921,5	6 028,3	7 447,4	7 528,7	7 581,4	7 538,1	5 981,9	7 683,0	9 585,4	20 687,9	18 178,4	9 604,2	17 848,9	20 752,5	58 134,7		
35 977,8		9,1	990,2	663,4	558,0	109,0				26,6	6 422,2	9 094,6	1 992,0	375,0	965,0	2 479,1	2 377,5	10 025,0				
22 969,9	27,5	104,1	154,3	429,3	361,6	300,0	1 585,5	3 317,9	1 778,0	2 212,7	1 970,8	869,6	1 657,9	214,5	1 180,6	2 389,7	3 347,4	1 305,5				
16 153,8			216,7	270,0	39,0	112,0	300,0	37,4	574,7		586,6	1 755,6	202,5	236,7	9 709,6	1 319,9	234,3	555,8				
12 821,0			373,0	213,6	363,4	129,3	44,5	45,6	343,6	478,9	34,3	121,1	426,0	29,3	192,6	25,0	591,5	600,9	8 808,4			
9 509,8	30,0		28,5	135,9	11,0	18,6	598,4	224,6	34,8	713,8	299,7	591,9	1 014,5	336,0	470,6	361,6	710,6	340,6	788,3	854,4		
8 070,7			338,3	706,0		6,2	159,5	258,0	198,8	7,5	29,9	26,5	794,7	12,7	827,8	760,1	7,5	559,6	424,3	749,8		
8 029,8			162,8	350,4		6,2	403,5	159,8	466,9		379,4		964,0	1 060,4	470,1	1 528,1	1 025,9	400,1	658,4	1 615,9		
6 139,1								26,4	19,4	70,0	436,2		18,3	395,2	506,2	1 403,5	2 162,4	3,5	1 002,3	89,5		
6 095,2											541,1		545,7		484,4					4 525,0		
5 629,7			700,0	220,0	78,0					63,5	63,5	300,1	127,0	629,5	127,0	850,0	162,0	387,5	1 858,2			
2 777,7				309,8	36,9	36,9	7,1	39,9	353,1	443,6	73,8	408,8	73,8	311,5	103,6	356	94,0	278,8	544,2	462,6		
2 535,7			23,2	38,2	67,8	115,4	18,3	33,8	163,7	101,6	58,4	85,0	311,5	103,6	356	94,0	278,8	544,2	462,6			
2 509,0				289,0	109,3				382,9	154,3	4,3		166,4					1 115,0	225,8	132,0		
2 264,8				3,6	219,7	14,9		7,2	89,1	251,7	296,3	35,7	21,4	205,5	28,0	83,8	28,0	262,6	415,4	275,2		
1 891,0					236,6		130,6		98,1	103,6	16,5	118,2		246,1				31,0	473,2	437,1		
1 681,7	15,3		15,3		52,1	22,6	30,6		58,8	74,6	169,0		74,7	82,5	325,4	22,6	89,3	41,9	110,7	254,6		
1 346,3					539,0				4,2				53,1		59,2		10,0	121,7	365,0	102,2		
1 040,2							2,0		43,2	37,1			43,2	2,5	84,2		36,5	265,6	145,3	282,6		
894,4		4,9		29,7	2,1	19,6	5,8	30,3	51,1	31,2			31,8	4,9	297,6	5,8	142,7	16,8	35,9	147,0		
669,6				42,0		8,9	74,4		152,9	44,3			26,1					62,8	15,2	218,0		
568,2					73,6				161,4									24,9	10,8	340,5		
564,0					12,3	23,9		11,5	86,8	78,9									81,3	218,7		
505,5					3,8				49,4	4,8									15,3	281,9		
397,7										25,4									18,3	2,9		
371,4			7,0	84,7				14,0											88,5	160,0		
341,3					53,3															44,8		
267,9																				156,7		
202,1																				63,6		
123,9					2,5			2,5	2,5	8,1										109,8		
82,9									17,8											7,0		
64,2																				2,1		
63,8							2,8			61,0										200,0		
34,4																				7,5		
22,0																				17,8		
8,4																						
2,7																						
361 671,4	88,8	104,1	529,5	1 240,8	3 807,6	3 817,6	3 875,6	4 269,4	7 646,7	10 838,8	12 016,9	12 483,0	14 607,3	16 231,7	20 997,7	22 108,8	22 933,0	24 150,9	24 977,9	29 853,4	34 821,8	90 880,4

المصدر: FDI Markets

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار واتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2019.

الملحق رقم(7): الشركات العربية المستثمرة في الدول العربية ما بين عامي 2003-2018

الشركات العربية المستثمرة في الدول العربية ما بين عامي 2003 و2018					
عدد الشركات المستثمرة	عدد المشاريع	2003 (مليون دولار)	عدد المشاريع	الشركة الأم	
7	27 808	27 971,0	64	Majid Al Futtaim Group (MAF Group)	1
2	7 139	21 626,1	13	Al Khaleej Development (Tameer)	2
10	26 568	17 963,8	33	Emaar Properties	3
1	7 759	11 626,8	4	Al Mabar International	4
2	6 893	10 893,2	4	Sarwa Real Estate	5
2	9 104	10 151,2	15	Gulf Finance House (GFH)	6
3	4 347	9 119,0	4	Al Habtoor Group	7
1	1 738	8 546,5	10	Dana Gas	8
2	10 373	7 963,7	14	DAMAC Holding	9
7	13 823	6 988,4	35	Al-Futtaim Group	10
4	19 962	6 536,8	85	EMKE Group	11
2	3 625	5 600,0	2	Catar Petroleum (QP)	12
1	3 000	5 400,0	1	Dubai Aluminium (Dubal)	13
7	7 643	5 161,0	18	Grasim Group	14
3	1 039	5 012,0	3	International Petroleum Investment Company (IPIC)	15
1	3 000	5 000,0	1	Emirates International Investment Company	16
2	6 365	4 981,2	32	Rosana Hotels	17
2	9 226	4 741,2	11	Qatar Diar	18
6	6 695	4 671,5	19	Kuwait Finance House	19
1	3 888	4 035,9	3	Bonyan International Investment	20
1	3 000	4 000,0	1	Anef Investment Group	21
1	3 000	3 900,0		Emaar	22
14	14 320	3 851,6	51	Laridmark Group	23
1	3 000	3 600,0	1	Sakab Holding	24
1	913	3 500,0	1	Terra Sota	25
1	1 557	3 450,9	4	AlSaqaf Group	26
2	519	3 110,1	12	ACWA Power International	27
2	1 517	3 029,6	4	Crescent Petroleum	28
1	604	3 000,0	1	Make Oil	29
1	9 817	2 775,1	6	Abu Dhabi Investment House (ADIH)	30
1	3 000	2 610,0	1	Al Fawares Construction and Development	31
1	463	2 461,4	2	Gulf Cyro	32
3	525	2 394,3	7	Abu Dhabi Water and Electricity Authority (ADWEA)	33
3	2 246	2 384,9	14	Hospitality Management Holdings	34
3	3 736	2 353,5	17	Dubai Islamic Bank (DIB)	35
1	3 065	2 150,0	2	The Land Holding	36
6	4 113	2 074,0	12	Dubai World	37
1	1 094	2 039,7	2	Sorouh Real Estate	38
1	583	1 865,0	1	Mabaneq	39
2	2 126	1 846,7	14	Spinneys	40
1	178	1 820,0	1	Catar Electricity and Water Company	41
1	9 000	1 800,0	3	Gulf Holding Company (GHC)	42
3	1 774	1 783,9	15	Agility	43
1	2 825	1 732,3	5	Al-Tuwaini Group (ATG)	44
4	1 223	1 725,7	11	Ooredoo (Catar Telecom)	45
6	2 963	1 654,7	13	Dubai Holding	46
4	1 165	1 582,9	5	Emirates Telecommunications (Etisalat)	47
8	1 637	1 508,4	21	Zain (Mobile Telecommunications Company) (MTC)	48
2	4 360	1 497,0	9	Al Mazaya Holding	49
1	3 047	1 470,0	4	DP World	50
1 005	324 010	104 869,5	2 241	Others	
1 136	594 420	361 671,4	2 895	الإجمالي	

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2019.